جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

مالية الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية

دراسة حالة بلدية ثلاثة الدوائر- خلال الفترة 2011-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية وبنوك.

إعداد الطالبين:

- بن شريرات كمال.
- بركوكي رشيد.

تحت إشراف الأستاذة:

د/ سعيدي فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة:

د/ حميدي كلثوم.	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة المدية	رئيسا.
د/ سعيدي فاطمة الزهراء.	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة المدية	مشرفا ومقررا.
د/ عراب هريش خديجة.	أستاذة مساعدة (أ)	جامعة المدية	عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية: 2016 – 2017

تمهيد:

تختار أي دولة التنظيم الإداري الذي يتناسب مع ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، خاصة ما أفرزته اتجاهات التحرر و آليات السوق و العولمة، حيث تغير هدف الدولة فأصبحت تبادر بالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تشعب وظائفها واتساع مجالات نشاطها، والذي يصاحبه تغيرات مماثلة في أساليب التنظيم الإداري، حيث أصبحت اللامركزية الإدارية ضرورة يقتضيها اتساع النشاط الإداري وتنوعه، حيث اتجهت العديد من الدول نحو التوسع في تقسيم السلطات والاختصاصات بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية.

حيث تقوم الإدارة المحلية بدور فعال في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي هذا الإطار تتولى الإدارة المحلية مهمة توفير الخدمات للمواطنين و تحقيق التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المحلية، ومن أجل الإحاطة والإلمام بهذا الموضوع قسمنا هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية.

المبحث الثاني : ميزانية الجماعات المحلية.

المبحث الثالث: الموارد المالية المحلية.

المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الاداري للدولة كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز أو يتمنع القطاع الخاص عن تلبيتها لقلة مردوديتها أو طول آجالها.

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية وخصائصها

تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، تتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وقد اصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية، ويمكن التفريق بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدي من التشريع والتنفيذ والقضاء، بينما نظام الإدارة المحلية لا شأن لها بالتشريع ولا القضاء لاختصاصات هيئات أخرى بها، حيث ينحصر عملها في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي[1].

وبالرغم من أن الحكم المحلي لا يتمتع باختصاصات تشريعية وقضائية يفضل البعض استعمال مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة، لأن جهازها التنفيذي ينتخب من طرف السكان، ويطلق عليها في الجزائر اسم الولايات والبلديات، وذلك بالرجوع الى الدستور في مادته السادسة عشر والسابعة عشر التي نصت على أن الجماعات الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية، والبلدية هي الجماعة القاعدية، والتي يمثل فيها المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[2].

الفرع الأول: البلدية

تعتبر البلدية خلية أساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر كونها تشكل قاعدة المجتمع، وقد حضت باهتمام السلطات المركزية من خلال ترسانة النصوص القانونية والدساتير التي بينت الإطار القانوني والوظيفي للبلدية.

للبلدية مكانة مهمة في التنظيم الإداري للدولة الحديثة، حيث تتمتع بخصائص عديدة منها:

- البلدية هي " مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبينة على حقائق تاريخية واقتصادية ".

[1] لخضر مزعاد، الايرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد السابع، فيفري 2005، ص 02.
[2] المادة 16، 17 من دستور الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

- البلدية هي " مجموعة لامركزية أُنشئت وفقًا للقانون، وتتمتع بالشخصية المعنوية ".
- البلدية هي " مقاطعة إدارية للدولة، مكلفة بضمان السير الحسن للمرافق العمومية للبلدية".

إن تعريف البلدية تعريفا شاملا وافيا يعتبر من الموضوعات المعقدة، لأن البلدية حقيقة متشعبة يصعب ضبطها، ومع هذا فهي لا تخلو من المبدأين الأساسين: أن البلدية في المعنى الجغرافي جزء من التراب الوطني، كما أنها الخلية الأساسية للشعب والثورة[1].

فقد عرفها القانون البلدي سنة 1967 على أنها: " الجماعة الاقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويُبرز هذا التعريف الوظائف الكثيرة للبلدية ومهامها المتنوعة في ظل النظام الاشتراكي".

ويعرفها قانون البلدية 90-08 في مادته الأولى: " البلدية هي الجماعة الاقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوجد بموجب القانون "[2].

كما تعرف أيضا على أنها وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية (محلية) في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية القاعدية سياسيا وإداريا واجتماعيا وثقافيا[3].

وحسب قانون البلدية رقم 11-10، تعرف البلدية على أنها: الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون [4].

وحسب المادة رقم 02 من قانون البلدية 11-10 فالبلدية هي القاعدة الاقليمية للامركزية، ومكان للممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البلدية هي جماعة محلية ذات طابع إقليمي، الخلية القاعدية السفلى لكيان الدولة، وأهم ركيزة، كما تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

---

[1] موسى رحماني ووسيلة السبتي، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، يومي 01 و02 ديسمبر 2004، ص ص26-27.

[2] المادة رقم01 من القانون 90-08 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 هـ الموافق لـ 07 أفريل 1990.

[3] عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 194.

[4] المادة رقم 01 من قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 جوان 2011.

الفرع الثاني: الولاية

تعتبر الولاية كوحدة إدارية لامركزية تتوفر فيها مقومات اللامركزية الإدارية وهي تمثل السلطة الوصية على البلدية وتمثيل الدولة عبر إقليم معين.

وقد عرفت المادة الأولى من قانون الولاية لسنة 1969 بأنها جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، كما عرفتها المادة الأولى من قانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية بأنها الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة[1].

والولاية تنشأ بموجب قانون تصدره الهيئات الإدارية المركزية، يحدد فيه اسم الولاية ومركزها الإداري وحدودها الإقليمية، ولا يتم تعديل هذه الأخيرة إلا بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الداخلية باقتراح من المجلس الشعبي الولائي.

فالولاية كوحدة إدارية تجسد مبادئ اللامركزية الإدارية، وتتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الهيئات الإدارية كالتالي[2]:

- الولاية عبارة عن مجموعة إدارية لامركزية إقليمية، وليست مصلحة فنية أو مرفقية فهي تتمتع بالاستقلال والشخصية المعنوية، ولها قسط من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي، وليس على أساس فني موضوعي.
- تعد الولاية همزة وصل بين ما تحتاج إليه الهيئات الإدارية المحلية من جهة، وبين الهيئات الإدارية المركزية من جهة أخرى، فهي بذلك تعبر عن صورة النظام اللامركزية الإدارية النسبية، لا عن صورة اللامركزية المطلقة مثل البلدية.
- تعبر الولاية عن اللامركزية النسبية بصورة أوضح، وتتجسد هذه الصورة في كونها تتكون من جهازين جهاز منتخب من طرف المواطنين، ويتمثل في المجلس الشعبي الولائي، وجهاز يعين من طرف الإدارة المركزية ويتمثل في الوالي والجهاز التنفيذي للولاية.

---

[1] المادة رقم 01 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 ، المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433هـ الموافق لـ 21 فيفري 2012.

[2] عبد السلام غيلاني، تسيير الموارد المائية في الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية باتنة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 150.

الفرع الثالث: خصائص الجماعات المحلية

حتى تقوم هيئات الوحدات الإقليمية بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه كان من الضروري على السلطة المركزية أن تتبنى مبدأ استقلالية الوحدات المحلية، وذلك بأن يكون لممثلي هذه الهيئات حق اصدار القرارات الإدارية في حدود معينة دون الرجوع إلى السلطة المركزية، والهدف من ذلك أن يسمح استقلال الوحدات المحلية بتفعيل وحسن إدارة هذه الأخيرة لأجهزتها ومرافقتها.

في حين احتفظت السلطة المركزية بحق الرقابة والإشراف على الوحدات أو الجماعات المحلية حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة.

حيث تنفرد الجماعات المحلية بجملة من الخصائص أهمها الاستقلال الإداري والمالي[1].

أولا: الاستقلالية الإدارية: وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته المادة الأولى من قانون البلدية الجزائري. فالاستقلال الإداري يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة، وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا منها:

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- التفهم الكبير والتكفل الأحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.
- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.

ثانيا: الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، وينص قانون البلدية بأن يقوم رئيس م ش ب باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي، غير أن

[1] لخضر مزعاد ، مرجع سابق، ص 03.

الاستقلالية الممنوحة للجماعات المحلية ليست لها هذه الصفة من جهة حدود الميزانية، ومن جهة المراقبة التي تقوم بها السلطات المركزية.

وتبنى الاستقلالية المالية على أساس[1]:

- **استقلالية تسيير الميزانية والممتلكات:**

ترتكز الاستقلالية المالية على مبدأ حرية التسيير من خلال حرية إدارة الميزانية، حيث يشترط على الجماعات المحلية أن تعتمد على ميزانية متوازنة ولا يسمح لها بتسجيل عجز ميزانياتي على عكس ما هو معمول به في المالية العامة بخصوص الميزانية العامة للدولة .

أما من حيث الممتلكات، فيجب على الجماعات المحلية أن تعمل على تثمين ممتلكاتها عن طريق المعرفة المفصلة لها من خلال الجرد العام وتسوية وضعيتها القانونية ومن ثم السعي من أجل تطويرها وتثمينها بهدف تفعيل مردوديتها.

- **استقلالية الميزانية:**

وتتمثل في حرية تقدير النفقات والإيرادات والتي تتكون من مجموع الجباية المحلية والإعانات والقروض.

- **الاستقلالية الجبائية:**

تعتبر الاستقلالية الجبائية أحد مقومات الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وهي أحد منافذ الجماعات المحلية لتحقيق الاستقلالية المالية من خلال اللامركزية الجبائية التي تعتبر جزء من اللامركزية المالية التي تتمتع بها الأقاليم المحلية وهي تعني تقسيم الصلاحيات الضريبية والمسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة، ما يعني منح الجماعات المحلية نوع من الاستقلالية في التشريع الضريبي تحت مراقبة السلطات المركزية.

المطلب الثاني: صلاحيات وهيئات تسيير البلدية

لقد أولى المشرع الجزائري اهتمام كبير بالبلدية باعتبارها خلية أساسية في المجتمع الجزائري، حيث حدد القانون البلدي صلاحيات البلدية و هيئات تسييرها، تلك الصلاحيات التي تمس جوانب مختلفة من شؤون إقليم معين وبحكم علاقتها المباشرة مع المواطنين وارتباطهم بها، و تمثيل الدولة على المستوى المحلي أو القاعدي.

[1] مجاهد بوفلجة، ايرادات الجماعات المحلية وأثر الرقابة الجبائية عليها– واقع بلدية ندرومة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 16.

الفرع الأول: صلاحيات البلدية

يمارس المجلس الشعبي البلدي صلاحياته طبقا للمبادئ المحددة في المادتين 03 و 04 من قانون البلدية 11-10 كما يلي:

أولا: في مجال التهيئة والتنمية، التعمير والتجهيز

أعطى المشرع الجزائري للبلدية فيما يخص إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية، والسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء وبالخصوص عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية والتي نوجزها في النقاط الآتية[1]:

- ✓ يبادر م ش ب بكل عملية ويتخذ كل إجراء الذي من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططاتها التنموية، لذلك يتخذ كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته.
- ✓ أوكل القانون للبلدية التأكد من احترام تخصيص الأراضي وقواعد استعمالها والسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، والسهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.

وعلى صعيد آخر حمّل المشرع البلدية ممثلة في مجلسها مسؤولية حماية التراث العمراني، والأملاك العقارية الثقافية والحماية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية.

وفي هذا المجال تبادر البلدية بالعمليات المرتبطة بتهيئة المساكن والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها وكذا العمليات المتعلقة بتسييره وصيانتها، وتساهم في ترقية برامج السكن.

- ✓ يتولى م ش ب التحضير للاحتفال بالأعياد الوطنية كما هي محددة في التشريع المعمول به، وإحياء ذكرى الأحداث التاريخية ولاسيما تلك المتعلقة بالثورة التحريرية.
- ✓ تسعى البلدية للتعريف بالفضاء الآهل، وتحرص على تسمية كافة المجموعات العقارية السكنية والتجهيزات الجماعية، وكذا مختلف طرق المرور المتواجدة على إقليم البلدية.

ثانيا: في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضية والشباب والثقافة والتسلية والسياحة

تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما كافة الإجراءات قصد[2]:

---

[1] المواد من 107 إلى 121 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

[2] المادة 122 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

- ✓ إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها.
- ✓ انجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك.

غير أنه يمكن للبلديات في حدود إمكانياتها القيام بما يلي:

- ✓ اتخاذ كل التدابير الموجهة للطفولة الصغرى وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.
- ✓ المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية، الجوارية منها الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية، التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.
- ✓ تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.
- ✓ المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والنشاط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها.
- ✓ تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل.
- ✓ حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.
- ✓ المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.
- ✓ تشجيع ترقية الحركة الجهوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية والنظافة والصحة ومساعدات الفئات الاجتماعية المحرومة وبالخصوص ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثا: في مجال النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية

تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، لاسيما في المجالات التالية[1]:

- ✓ توزيع المياه الصالحة للشرب.
- ✓ صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- ✓ جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- ✓ مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- ✓ الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.

[1] المادة 123، 124، من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

- ✓ صيانة طرقات البلدية.
- ✓ إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

كما تتكفل البلدية في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطن وفي حدود إمكانياتها، بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري، وتساهم في صيانة فضاءات الترقية والشواطئ.

الفرع الثاني: هيئات تسيير البلدية

يشرف على إدارة شؤون البلدية هيئة مداولة تتمثل في المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي، وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

أولا: المجلس الشعبي البلدي

يعتبر المجلس الشعبي البلدي أهم خلية في التنظيم البلدي لحساسية وضعه والأعضاء المشكلة له والتي تباشر مهامها عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري وتدوم مدة عضوية المجلس الشعبي البلدي خمس سنوات، حيث قسم المشرع الجزائري عدد الأعضاء في المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني لكل بلدية وفق ما يلي[1]:

- ➢ 13 عضو في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.
- ➢ 15 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 10.000 و20.000 نسمة.
- ➢ 19 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 20.001 و50.000 نسمة.
- ➢ 23 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 50.001 و100.000 نسمة.
- ➢ 33 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 100.001 و200.000 نسمة.
- ➢ 43 عضو في البلديات التي يبلغ عدد سكانها ما بين 200.001 نسمة أو يفوق.

ويحق للمواطن المتمتع بكامل حقوقه المدنية الترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي، وذلك استنادا الى الشروط التي نصت عليها المادة 78 من قانون الانتخابات.

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين، ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة أيام، ويحق للمجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية، كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئيسه أو ثلثي (2/3) أعضائه أو بطلب من الوالي.

[1] المادة 79 من القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية العدد رقم 01، المؤرخ في 20 صفر 1433 هـ الموافق لـ 14 جانفي 2012.

يعقد المجلس الشعبي البلدي دوراته بمقر البلدية، إلا أنه في حالة قوة قاهرة معلنة تحول دون الدخول إلى مقر البلدية، يمكنه أن يجتمع في مكان آخر من إقليم البلدية، وتكون جلساته علنية ومفتوحة لمواطني البلدية[1].

أ. لجان المجلس الشعبي البلدي

يُشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه، ولا سيما تلك التي تتعلق بما يلي[2]:

- ❖ الاقتصاد والمالية والاستثمار.
- ❖ الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- ❖ تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقليدية.
- ❖ الري والفلاحة والصيد البحري.
- ❖ الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

ويختلف عدد اللجان الدائمة من بلدية إلى أخرى استنادا إلى عدد السكان وتتحدد وفقا لما يلي:

- ❖ 03 لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة أو أقل.
- ❖ 04 لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 إلى 50.000 نسمة.
- ❖ 05 لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 إلى 100.000 نسمة.
- ❖ 06 لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة.

تُحدث هذه اللجان بمداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناءا على اقتراح من رئيسه، وتعد اللجنة نظامها الداخلي وتعرضه على م ش ب للمصادقة.

كما يحق للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة خاصة لدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاصه، بناءا على اقتراح من رئيس م ش ب عن طريق مداولة المجلس مصادق عليها بأغلبية اعضائه.

[1] المواد 16،17،19 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

[2] المادة 31 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

ب . حل المجلس الشعبي البلدي وتجديده

يتم حل وتجديد كلي للمجلس الشعبي البلدي في حالة [1]:

- خرق أحكام دستورية.
- إلغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس.
- استقالة جماعية لأعضاء المجلس.
- عندما يكون الإبقاء على المجلس مصدر اختلالات خطيرة، تم اثباتها في التسيير البلدي أو من طبيعته المساس بمصالح المواطنين وطمأنينتهم.
- خلافات خطيرة بين أعضاء م ش ب تعيق السير العادي لهيئات البلدية.
- اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها.
- حدوث ظروف استثنائية تحول دون تنصيب المجلس المنتخب.

ويتم حل م ش ب وتجديده بموجب مرسوم رئاسي بناءا على تقرير الوزير المكلف بالداخلية، وفي هذه الحالة يعين الوالي خلال عشرة(10) أيام التي تلي حل م ش ب متصرفا ومساعدين توكل لهم مهمة تسيير شؤون البلدية، وتنتهي مهامهم بمجرد تنصيب المجلس الجديد.

ج . نظام المداولات

يعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه عن طريق المداولات، والتي تحرر باللغة العربية، وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس المحكمة المختص إقليميا، وتوقع هذه المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين عند التصويت ويودعها رئيس م ش ب في أجل 08 أيام لدى الوالي من أجل المصادقة[2]، وتبطل بقوة القانون مداولات م ش ب من طرف الوالي بقرار معلل وذلك في حالة[3]:

- كونها خرقا للدستور وعدم مطابقتها للقوانين والتنظيمات.
- المساس برموز الدولة وشعاراتها.
- كونها غير محررة باللغة العربية.

---

[1] المادة 46 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

[2] المواد 52، 53، 54، 55 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

[3] المادة 59 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

ثانيا: رئيس المجلس الشعبي البلدي

هو الشخص المنتخب والمتصدر للقائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين، وفي حالة تساوي الأصوات يعلن رئيسا المرشحة أو المرشح الأصغر سنا، ويجب عليه الإقامة بصفة دائمة وفعلية بإقليم البلدية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن للوالي الترخيص بغير ذلك، ويمارس رئيس م ش ب سلطات باسم الجماعة الإقليمية التي يمثلها وباسم الدولة.

وينصب الرئيس المنتخب في مهامه بمقر البلدية في حفل رسمي بحضور منتخبي المجلس الشعبي البلدي أثناء جلسة علنية يرأسها الوالي أو ممثله خلال الخمسة عشر يوما على الأكثر التي تلي إعلان نتائج الانتخابات ويساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي نائبان أو عدة نواب يكون عددهم كما يلي[1]:

- ✓ نائبان بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 07 إلى 09 مقاعد.
- ✓ 03 نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 11 مقعد.
- ✓ 04 نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 15 مقعد.
- ✓ 05 نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 23 مقعد.
- ✓ 06 نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 33 مقعد.

أ. صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي

أسند القانون البلدي مهمة تمثيل البلدية لرئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث يتكفل بممارسة الصلاحيات الأساسية الآتية[2]:

- ✓ يمثل البلدية في جميع المراسيم التشريفية والتظاهرات الرسمية.
- ✓ يمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع.
- ✓ يرأس م ش ب ويستدعيه ويعد مشروع أعمال الدورات ويترأسها.
- ✓ يسهر على تنفيذ مداولات م ش ب.
- ✓ ينفذ ميزانية البلدية وهو الآمر بالصرف.
- ✓ كما يقوم وتحت رقابة م ش ب باسم البلدية بجميع التصرفات الخاصة، بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة لممتلكات البلدية وإدارتها ويجب عليه التقاضي باسم البلدية ولحسابها.

[1] المادة 69 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

[2] المواد من 85 إلى 97 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

- ✓ إدارة مداخيل البلدية والأمر بصرف النفقات ومتابعة تطور مالية البلدية.
- ✓ إبرام عقود اقتناء الأملاك والمعاملات والصفقات والايجارات وقبول الهبات والهدايا.
- ✓ القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.
- ✓ اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة طرق البلدية والسهر على المحافظة على الأرشيف واتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية.

كما يمارس رئيس م ش ب صلاحياته بصفته ممثلا للدولة، فله صفة ضابط الحالة المدنية وبهذه الصفة يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية، طبقا للتشريع الساري المفعول به تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا.

ويقوم رئيس م ش ب تحت إشراف الوالي بما يلي[1]:

- ✓ تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية.
- ✓ السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية.
- ✓ السهر على حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية والوقاية والتدخل في مجال الإسعاف.
- ✓ يتمتع رئيس م ش ب بصفة ضابط الشرطة القضائية، ويمكن له تسخير قوات الشرطة أو الدرك الوطني المختصة إقليميا.
- ✓ يتولى رئيس م ش ب بالسهر على المحافظة على النظام العام، وأمن الأشخاص والممتلكات ومعاقبة كل مساس بالسكينة العمومية، وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها.
- ✓ تنظيم ضبطية الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية.
- ✓ السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي ورموز الثورة التحريرية المجيدة.
- ✓ السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري.
- ✓ السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية.

ويجدر التنبيه إلى أن قرارات رئيس م ش ب لا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد إعلام المعنيين بها، عن طريق النشر إذا كان محتواها يتضمن أحكاما عامة، أو بعد إشعار فردي بأي وسيلة قانونية في الحالات الأخرى.

[1] المادة 88-94 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

ب . انتهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي

تنتهي مهام رئيس م ش ب، في حالة الوفاة أو الاستقالة أو التخلي عن المنصب، ويتعين على رئيس م ش ب المستقيل دعوة المجلس للاجتماع لتقديم استقالته، وتثبت هذه الاستقالة عن طريق مداولة ترسل إلى الوالي ويستخلف رئيس م ش ب الذي حصل له مانع مؤقت في أداء وظائفه بنائب رئيس[1].

المطلب الثالث: صلاحيات وهيئات تسيير الولاية

تشتمل الولاية على هيئتان أساسيتان تتمثل في المجلس الشعبي الولائي و الوالي إلى جانب أجهزة وهياكل الإدارة العامة للولاية ولكل منهما صلاحيات أوردها وبينها المشرع الجزائري.

الفرع الأول: هيئات تسيير الولاية

تتمثل هيئات تسيير الولاية في المجلس الشعبي الولائي والوالي:

أولا: المجلس الشعبي الولائي

للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام، ويسمى المجلس الشعبي الولائي وهو هيئة مداولة في الولاية. فالمجلس هو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره ورعاية مصالحهم [2].

فللمجلس الشعبي الولائي مكانة هامة في حياة المواطن والدولة معا، فهي زيادة على كونها وجها من وجوه اللامركزية، تمثل أداة أساسية لممارسة السلطة الشعبية بمشاركتها المباشرة في إعداد المخططات التنموية ومتابعة تنفيذها، كما تعتبر حلقة وصل وأداة ربط بين الجهاز الإداري وسكان الولاية.

يعقد المجلس الشعبي الولائي أربع دورات عادية في السنة، مدة كل دورة 15 يوما على الأكثر، تنعقد هذه الدورات وجوبا خلال أشهر مارس، جوان، سبتمبر وديسمبر، ولا يمكن جمع الدورات. كما يمكن للمجلس ش و أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو ثلث(3/1) أعضائه أو بطلب من الوالي، وتجرى مداولات وأشغال م ش و بما فيها مداولات وأشغال اللجان في المقرات المخصصة للمجلس ش و.

ويتكون المجلس الشعبي الولائي من الأعضاء الآتي ذكرهم[3]:

- ✓ رئيس المجلس الشعبي الولائي رئيسا.

---

[1] المواد 71، 72، 73، 74، 75 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

[2] المادة 12 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

[3] المادة 28 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

- ✓ نواب رئيس المجلس الشعبي الولائي أعضاء.
- ✓ رؤساء اللجان الدائمة أعضاء.

أما بالنسبة لتشكيلة المجالس الشعبية الولائية، فيتغير عدد أعضائها حسب تغير عدد سكان الولاية ضمن الشروط الآتية[1]:

- ✓ 35 عضو في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة.
- ✓ 39 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 250.001 و 650.000 نسمة.
- ✓ 43 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 650.001 و 950.000 نسمة.
- ✓ 47 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 950.001 و 1.150.000 نسمة.
- ✓ 51 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 1.150.001 و 1.250.000 نسمة.
- ✓ 55 عضو في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1.250.000 نسمة.

كما اهتم المشرع الجزائري وحفاظا على مصداقية العملية الانتخابية للمجالس الولائية، منع طائفة من الترشح لها وهم [2]:

– الولاة، رؤساء الدوائر، الكتاب العامون للولايات، القضاة، أفراد الجيش الوطني الشعبي، موظفو أسلاك الأمن، محاسبوا أموال الولايات، الأمناء العامون للبلديات.

أ . لجان المجلس الدائمة:

يتم تشكيل من بين أعضاء المجلس الشعبي الولائي لجانا دائمة وذلك للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولا سيما المتعلقة بما يلي [3]:

- ✓ التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- ✓ الاقتصاد والمالية.
- ✓ الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- ✓ الاتصال وتكنولوجيات الإعلام.
- ✓ تهيئة الإقليم والنقل.

[1] المادة 82 من القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق.

[2] المادة 83 من القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق.

[3] المادة 33 من القانون 12رقم -07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

- ✓ التعمير والسكن.
- ✓ الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسباحة.
- ✓ الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب.
- ✓ التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل.

كما يمكن م ش و تشكيل لجان خاصة لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية.

ب . حل المجلس الشعبي الولائي:

يتم حل المجلس الشعبي الولائي وتجديده بموجب مرسوم رئاسي بناءا على تقرير الوزير المكلف بالداخلية وذلك في الحالات الآتية [1]:

* في حالة خرق أحكام دستورية.
* في حالة إلغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس.
* في حالة استقالة جماعية لأعضاء م ش و.
* عندما يكون الإبقاء على المجلس مصدرا لاختلالات خطيرة تم اثباتها أو من طبيعتها المساس بمصالح المواطنين وطمأنينتهم.
* في حالة اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها.
* في حالة حدوث ظروف استثنائية تحول دون تنصيب المجلس المنتخب.

في حالة حل المجلس ش و يعين الوزير المكلف بالداخلية وذلك بناءا على اقتراح يقدمه الوالي خلال 10 أيام التي تلي حل المجلس مندوبية ولائية، إلى حين تنصيب المجلس الجديد وتنتهي مهمتها فور تنصيب م ش و الجديد.

ج . نظام المداولات:

يتداول م ش و في الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه وتحرر المداولات وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس المحكمة المختصة اقليميا،ثم ترسل المداولة الى الوالي في أجل 08 أيام، كما يحق لهذا الأخير إذا تبين له أن مداولة ما غير مطابقة للقوانين والتنظيمات فإنه يرفع دعوى أمام

[1] المادة 47، 48 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

المحكمة الإدارية المختصة إقليميا، ولا تنفذ مداولات المجلس الشعبي الولائي إلا بعد مصادقة الوزير المكلف بالداخلية عليها في أجل أقصاه شهران المتضمنة ما يلي [1]:

- الميزانيات والحسابات.
- التنازل عن العقار واقتناءه أو تبادله.
- اتفاقيات التوأمة.
- الهبات والوصايا الأجنبية.

ثانيا: الوالـــــي

يعتبر الوالي جهاز لنظام عدم التركيز، وهو من الموظفين السامين للدولة، يتم تعيينه بموجب مرسوم رئاسي[2]. والذي يمثل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية، ويستمد الوالي سلطته من الحكومة وليس من الشعب، حيث نص الدستور على أن منصب الوالي يختص بالتعيين فيه رئيس الجمهورية دون غيره كما لا يجوز له تفويض ذلك إلى غيره.

ولعل سبب انفراد رئيس الجمهورية بهذه المسألة يعود إلى أهمية وحساسية هذا المنصب على الصعيدين السياسي والإداري، بالرغم من أنه لا يمثل إرادة الشعب، ولا يعبر عنها إلا بالانتخاب المكرس للديمقراطية.

الفرع الثاني: صلاحيات الولاية

تتمثل فيما يلي:

أولا: صلاحيات المجلس الشعبي الولائي

يمكن للمجلس الشعبي الولائي بالإضافة إلى التكفل بالمهام المنوطة به التدخل في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة بالمساهمة في تنفيذ النشاطات المقدرة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يُمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصاته في إطار الصلاحيات المخولة للولاية، ويتداول في مجال السياحة، الإعلام والاتصال، التربية والتعليم العالي والتكوين، الشباب والرياضة والتشغيل، السكن والتعمير وتهيئة الإقليم، الفلاحة والري والغابات، التجارة والنقل، الهياكل القاعدية والاقتصادية، التضامن ما بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيتها، التراث الثقافي المادي وغير المادي والتاريخي، حماية البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ترقية المؤهلات النوعية المحلية.

---

[1] المواد: 51، 52، 53، 54 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

[2] محمد الصغير بعلي، القانون الاداري (التنظيم الاداري)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002، ص 158.

ويمكن ايجاز أهم صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في المجالات الآتية:

أ . في مجال التنمية الاقتصادية، الفلاحة والري والهياكل القاعدية الاقتصادية:

تتمثل في النقاط الآتية:

- ✓ يُعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يُبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية من خلال تحديد المناطق الصناعية التي سيتم إنشائها ويُساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويُبدي رأيه في ذلك[1].
- ✓ يبادر المجلس الشعبي الولائي بالاتصال مع المصالح المعنية بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية حماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها[2]، كما يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.
- ✓ يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها.
- ✓ تصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.

ب . في مجال التربية، التكوين المهني، النشاط الاجتماعي والثقافي والسكن:

تتمثل فيما يلي[3]:

- ✓ تتولى الولاية إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني، وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها، وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية.
- ✓ يشجع المجلس الشعبي الولائي أو يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين، ولا سيما اتجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها، ويساهم أيضا بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى ضمان:

---

[1] المادة 80 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

[2] المادة 85 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

[3] المواد من 92 إلى 101 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

. تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي.

. حماية الأم والطفل ومساعدة الطفولة والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتكفل بالمتشردين والمختلين عقليا.

- ✓ يمكن له انشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية الخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه.
- ✓ المساهمة في إنجاز برامج السكن والقضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته.

ثانيا: صلاحيات الوالي

للوالي عدة صلاحيات مخولة له بموجب القانون يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

- ✓ يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية.
- ✓ يسهر الوالي على وضع المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها ويتولى تنشيط ومراقبة نشاطاتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ✓ يقدم الوالي عند افتتاح كل دورة عادية تقريرا عن تنفيذ المداولات المتخذة خلال الدورات السابقة.
- ✓ يُصدر الوالي قرارات من أجل تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي.
- ✓ يقدم الوالي أمام المجلس الشعبي الولائي بيانا سنويا حول نشاطات الولاية، الذي يتبع بمناقشة من طرف المجلس.
- ✓ المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية.
- ✓ توضع تحت تصرف الوالي مصالح الأمن قصد تطبيق القرارات المتخذة في إطار المهام المنصوص عليها.
- ✓ يعد الوالي مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها.

ويعتبر الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة.

[1] المواد من 102 إلى 111 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

المبحث الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

تعتبر ميزانية الجماعات المحلية الصورة العاكسة لنشاطها وسياستها المنتهجة، باعتبارها تظهر أو تتوفر على جانبي النفقات والإيرادات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمتعهما بالاستقلال المالي حيث منحها المشرع الجزائري ميزانية ترصد فيها نفقاتها ومواردها من أجل تأدية الدور الملقى على عاتقها على أحسن وجه.

المطلب الأول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية

تشمل ميزانية الجماعات المحلية ميزانية البلدية والولاية كلا على حدى من أجل رسم خارطة التنمية المحلية.

الفرع الأول: تعريف ميزانية الجماعات المحلية

قبل أن نعرج على ميزانية الجماعات الحلية نستهل التطرق إلى تعريف الميزانية العامة للدولة.

تعرف الميزانية العامة بأنها تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مقبلة من الزمن، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق الرفاهية، النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

كما تعرف بأنها عبارة عن برنامج عمل مبين فيه تقدير لإنفاق الدولة ومواردها خلال فترة مقبلة، وتلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه أمام السلطة التشريعية.

وبصفة عامة الميزانية العامة هي وثيقة محاسبية وقانونية ومالية تعبر عن فكرة التوقع والاعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة، والتي تعبر في صورة أرقام عن النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي للدولة[1].

والجدير بالذكر أن ميزانية الجماعات المحلية لم تختلف كثيرا عن تعريف الميزانية العامة للدولة، حيث:

تعرف ميزانية البلدية بأنها ميزانية الإدارة المحلية وهي المنهاج الحقيقي للإدارة المحلية التي تريد تطبيقه خلال سنة معينة، وهي بذلك تعكس الخطط والاتجاهات من أجل تحقيق احتياجات ورغبات المواطنين.

وحسب المشرع الجزائري حيث عرفها بأنها جدول تقديرات الايرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار[2].

وتعرف ميزانية الولاية بأنها وثيقة مالية تظهر في جانبيها التقديرات الخاصة بنفقات ومداخيل الولاية بمعنى أنها بيان تفصيلي لمجموعة ما تنفقه الولاية وما تحصله من مبالغ مالية لفترة زمنية عادة ما تكون سنة.

---

[1] محمد عبد المومن، الميزانية العامة للدولة في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص 21.

[2] المادة رقم 176 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

كما عرفها المشرع الجزائري بأن ميزانية الولاية هي جدول تقديرات الايرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية، وكما هي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار[1].

من خلال ما سبق، يمكن تعريف ميزانية الجماعات المحلية بأنها عبارة عن وثيقة تقدر النفقات والإيرادات للجماعة المحلية، وترخص لها لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، فهي أداة فعالة لتسيير مصالح الجماعات المحلية بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة.

ولميزانية الجماعات المحلية أبعاد مختلفة تتمحور حول الدور الذي تلعبه الجماعة، وكذلك الأهداف المسطرة لها، كما أنها الوثيقة الأكثر أهمية في السنة باعتبارها المرآة العاكسة للوضعية المالية للجماعة.

[1] المادة 157 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

الفرع الثاني: خصائص ميزانية الجماعات المحلية

لميزانية الجماعات المحلية عدة خصائص يمكن ذكرها في الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم (1-1) :خصائص ميزانية الجماعات المحلية

الرقم	الخاصية	التحليل
01	هي عمل تقديري	يعني أن ميزانية الجماعات المحلية هي جدول تقدير للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالجماعة، هذا العمل التقديري يحدد النفقات المتوقعة بالتفصيل وكذلك الإيرادات التي يمكن تحصيلها لتغطية هذه النفقات خلال سنة مالية كاملة.
02	هي عمل ترخيصي	أي أن ميزانية الجماعات المحلية هي أمر بإذن أي أنه بمجرد المصادقة على ميزانية الولاية أو البلدية يتم صرف النفقات وتحصيل الإيرادات ابتداءا من الفاتح الجانفي من كل سنة مالية إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة، هذا ما يمكن الجماعات المحلية من تسيير مصالحها وممتلكاتها دون تجاوز التقديرات الموجودة في الميزانية.
03	هي عملية ذات طابع إداري	فهي أمر بالإدارة وسير الحسن لمصالح الجماعة.
04	هي عمل دوري	هناك ميزانية واحدة لكل سنة مالية تعد بشكل دوري.
05	هي عمل علني	هذا يعني أن كل مساهم في دفع الضريبة له الحق في الإطلاع على مدى استعمال المداخيل الجبائية من قبل الجماعات المحلية قصد تحقيق المنفعة العامة، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن للمواطن المشاركة في النقاش عند التصويت على الميزانية.

المصدر: جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004، ص 39 .

[1] جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004، ص 39. بتصرف.

الفرع الثالث: مبادئ ميزانية الجماعات المحلية

لإعداد الميزانية المحلية يجب الاستناد إلى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها و هي:

أولا: مبدأ السنوية

يعني هذا المبدأ استقلال كل دورة محاسبية على الأخرى حيث أن ايرادات الجماعات المحلية ونفقاتها تتحدد وتتجدد كل سنة حيث تُعد لفترة مقبلة عادة ما تكون سنة وذلك لكون فترة سنة معقولة للتنبؤ بحصيلة الايرادات ونفقاتها المتوقعة، وإذا زادت الفترة المحاسبية عن سنة فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف الرقابة على الأموال العمومية.

ثانيا: مبدأ وحدة الميزانية

الميزانية تجمع كل النفقات والإيرادات وتظهر في بيان واحد، من أجل سهولة عرض الميزانية ومعرفة المركز المالي للجماعة المحلية.

ثالثا: مبدأ التخصيص

على عكس الميزانية العامة للدولة ففي ميزانية الجماعات المحلية هناك ايرادات خاصة لتغطية نفقات معينة، فعلى سبيل المثال هناك اقتطاع من موارد التسيير لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار والإيرادات المقيدة بتخصيصها المعين(مكفوفين، عجزة، بناء مدارس وصيانتها.....)[1]

رابعا: مبدأ التوازن

حسب المادة 161 من قانون الولاية 12-07 والمادة 183 من قانون البلدية 11-10 يتم إعداد ميزانية محلية متوازنة أي تساوي تقديرات النفقات مع تقديرات الإيرادات ولا يمكن للمجالس المحلية الشعبية المصادقة على ميزانية غير متوازنة.

خامسا: مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي

حسب المادة 55 من قانون المحاسبة العمومية " تتنافى وظيفة الآمر بالصرف مع وظيفة المحاسب العمومي "[2]، ولذلك يعد الآمر بالصرف الحساب الإداري، والمحاسب العمومي حساب التسيير، أي كلا من

[1] المادة الأولى من القرار المؤرخ في 10 أفريل 2016 الذي يحدد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير في ميزانيات الولايات، الجريدة الرسمية، العدد 24 بتاريخ 24 أفريل 2016 .

[2] المادة 55 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخ في 15 أوت 1990.

الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي يعد الحساب الإداري، وأمين خزينة الولاية وأمين خزينة البلدية يعد حساب التسيير.

المطلب الثاني: وثائق وأقسام ميزانية الجماعات المحلية

تتكون ميزانية الجماعات المحلية من الميزانية الأولية والميزانية الإضافية والإعتمادات المفتوحة مسبقا والاعتمادات المفتوحة بترخيصات خاصة، بالإضافة إلى الحساب الإداري الذي يعد عند نهاية السنة المالية وتحتوي الميزانية على جانبين الأول يتمثل في قسم النفقات والثاني في الإيرادات.

الفرع الأول: وثائق ميزانية الجماعات المحلية

تتكون مما يلي:

أولا: الميزانية الأولية

سميت بالميزانية الأولية لأنها أول ميزانية تعدها الجماعات المحلية خلال السنة المعنية، وهي عبارة عن كشف وبيان تنبؤي لكافة العمليات المالية (النفقات و الايرادات) المقررة خلال السنة، ويتم التصويت عليها قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها[1].

ثانيا: الإعتمادات المفتوحة مسبقا

هي الإعتمادات التي تأتي في حالة الضرورة بعد الميزانية الأولية وقبل إعداد الميزانية الإضافية [2]ولم تظهر في الميزانية الأولى ويتم اعتمادها بمداولات على أن يتم تسويتها في الميزانية الإضافية.

ثالثا: الميزانية الإضافية

هي بيان تعديلي للميزانية الأولية سواء بالنقصان أو بالزيادة فتسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية، وهي عبارة عن الميزانية الأولية مضافا إليها جميع التغيرات التي تطرأ عليها وكل الاعتمادات المفتوحة مسبقا إضافة إلى ترحيل بواقي الحساب الإداري[3]، ويتم إعدادها والتصويت عليها قبل 15 جوان من السنة المالية المعنية، وتسمى ترحيلية لأنها تتضمن:

---

[1] المادة 177 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

[2] المادة 177 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

[3] ابراهيم بن عيسى، الحكم الراشد في المالية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2011/2010، ص 36.

- ✓ بواقي النفقات والإيرادات المتبقية للسنة المنصرمة.
- ✓ ترحيل كل الأرصدة سواء كانت دائنة أو مدينة.
- ✓ تعتبر معدلة لأنه يمكن زيادة أو تخفيض النفقات أو الإيرادات المسجلة والمصادق عليها في الميزانية الأولية المتعلقة بالسنة المعنية.

رابعا: الترخيصات الخاصة

هي الإعتمادات التي تأتي بعد المصادقة على الميزانية الإضافية ويتم اعتمادها عن طريق مداولات وتتم تسوية هذه الإعتمادات بالحساب الإداري الذي يعد عند اختتام السنة المالية[1].

خامسا: الحساب الإداري

هو الحوصلة الحقيقية لميزانية الجماعات المحلية ويتم تبيان فيه كل النفقات التي صرفت فعلا وكل الإيرادات التي حُصلت فعلا خلال السنة المالية، ويظهر فيه بواقي الإنجاز المسجلة في قسم التسيير وقسم التجهيز و الاستثمار[2]، وهو بمثابة المرآة العاكسة للوضعية المالية للجماعات المحلية، وله دور كبير في عملية اعداد الميزانية الإضافية، حيث يبين لنا ثلاث نقاط أساسية نعتمد عليها:

- ✓ باقي الإنجاز والتحصيل لقسم التسيير والذي يرحل إلى الميزانية الإضافية.
- ✓ يستخرج لنا الرصيد الإجمالي لقسم التجهيز والاستثمار.
- ✓ يستخرج لنا الفائض أو العجز إن وجد.

ويعد كلا من الوالي ورئيس م ش ب الحساب الإداري بعد انتهاء السنة المالية في 31 مارس وقبل 30 جوان من السنة الموالية لسنة التنفيذ وبعد المصادقة يودع لدى مجلس المحاسبة.

الفرع الثاني: أقسام ميزانية الجماعات المحلية

تنقسم ميزانية الجماعات المحلية إلى قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار[3]، وينقسم كلا من هذين القسمين إلى:

---

[1] المادة 164 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

[2] المادة 188 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

[3] – المادة 158 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

– المادة 179 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

أولا: النفقات

هي تلك النفقات التي تنفقها الجماعات المحلية بقصد إشباع حاجاتها العامة ولتسيير مصالحها وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين، وكذلك تلك المتعلقة بالمشاريع التنموية المحلية، وتنقسم الى:

أ- نفقات قسم التسيير العمومي:

وهي تلك النفقات العادية الضرورية الخاصة بتسيير المصالح التابعة للجماعات المحلية والمتكررة دوريا والتي تتمثل في:

- ✓ نفقات إجبارية.
- ✓ نفقات ضرورية.
- ✓ نفقات اختيارية.

ب- نفقات قسم التجهيز والاستثمار:

وهي النفقات التي تسعى من خلالها الجماعات المحلية لتنفيذ مخططاتها التنموية، والتي تتعلق أساسا بالبنايات، التجهيزات، الطرق، الصحة، التعمير، السكن و المواصلات .....إلخ.

ثانيا: الإيرادات

هي تلك الايرادات التي تتحصل عليها الجماعات المحلية لتغطية نفقاتها المذكورة آنفا، حيث أن جل هذه الايرادات يتمثل في المداخيل الجبائية ومداخيل الأملاك وكذا الإعانات والهبات.

المطلب الثالث: اعداد و تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية

تمر ميزانية الجماعات المحلية بمراحل تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة الإعداد

يقصد بإعداد ميزانية الجماعات المحلية تحضير مشروع الميزانية من أجل عرضه على كلا من المجلس الشعبي الولائي والمجلس الشعبي البلدي من أجل التصويت عليها.

فبالنسبة لإعداد مشروع ميزانية الولاية التي تقع مهمتها على عاتق الوالي والذي يعرضها على م ش و للتصويت عليها[1].

[1] المادة 160 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

أما فيما يخص مشروع إعداد ميزانية البلدية فيتم إعدادها من طرف الأمين العام للبلدية تحت سلطة أو إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي والذي يعرضها على م ش ب من أجل التصويت عليها[1].

لذلك تكتسي مرحلة إعداد الميزانية أهمية بالغة فتتطلب الدقة في عملية تقدير تكون قريبة من الواقع ويجب أن تكون متوازنة،و عملية التحضير تكون مبنية أو معتمدة على السنوات المالية السابقة فيما يخص جانبي النفقات والايرادات.

الفرع الثاني: مرحلة التصويت

بعد عملية اعداد كلا من ميزانية الولاية والبلدية يتم عرضهما على م ش و و م ش ب على التوالي من أجل التصويت على مشروع الميزانية، فبالنسبة للميزانية الأولية تعرض للتصويت قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تنفيذها، وبالنسبة للميزانية الإضافية قبل 15 جوان من سنة تنفيذها[2].

الفرع الثالث: مرحلة المصادقة

بعد عملية التصويت على الميزانية ترسل إلى السلطة الوصية من أجل المصادقة عليها لمنحها صبغة التنفيذ ومن دون المصادقة لا تتم عملية تنفيذ الميزانية.

فبالنسبة للولاية يرسل الوالي الميزانية إلى الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية من أجل الصادقة عليها[3].

أما بالنسبة لميزانية البلدية فيتم المصادقة عليها من طرف الوالي[4] أما بالنسبة للبلديات التي يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة فتتم المصادقة من طرف رئيس الدائرة.

الفرع الرابع: مرحلة التنفيذ

بعد مصادقة السلطة الوصية على كلا من ميزانية الولاية والبلدية تكون قابلة للتنفيذ وذلك ابتداءا من الفاتح جانفي من السنة المالية إلى غاية 31 ديسمبر وتمدد إلى غاية 15 مارس من السنة المالية الموالية وذلك بالنسبة إلى عمليات تصفية ودفع النفقات، وإلى 31 مارس بالنسبة إلى عمليات تصفية و تحصيل الإيرادات[5].

[1] المادة 180 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.
[2] المادة 181 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.
[3] المادة 160 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.
[4] المادة 183 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.
[5] المادة 187 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

ويتم تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية من خلال أعوان مكلفون ويشترط وجود فصل وظيفي بينهما ويتمثل هؤلاء الأعوان في الآمر بالصرف و المحاسب العمومي والمراقب المالي.

أولا: الآمر بالصرف

عرفت المادة 23 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية الآمر بالصرف بأنه كل شخص طبيعي يؤهل لتنفيذ عمليات الميزانية المتعلقة بإجراءات الإثبات، التصفية والتحصيل وذلك فيما يخص الإيرادات، والقيام بإجراءات الالتزام، التصفية، الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات فيما يتعلق بالنفقات.

فعلى مستوى الولاية يعد الوالي كآمر بالصرف، حيث يقوم بتنفيذ ميزانية الولاية، وبالنسبة للبلدية يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي آمرا بالصرف[1].

ثانيا: المحاسب العمومي

هو كل شخص طبيعي معين قانونا للقيام بدفع النفقات وتحصيل الإيرادات، ضمان حراسة الأموال والسندات أو القيم أو المواد المكلف بها وحفظها، وكذا حركة حسابات الموجودات، وتتمثل مهمته في الرقابة الآنية أثناء تنفيذ الميزانية، ويتم تعينه من قبل الوزير المكلف بالمالية.

ثالثا: المراقب المالي

في إطار الرقابة المسبقة للنفقات العمومية، يتم تعيين مراقب مالي من طرف وزير المالية و تتمثل مهامه في منح التأشيرة على الالتزام بالنفقات وذلك بتوفر الشروط الضرورية لذلك[2].

حيث تخضع نفقات كل من الولاية والبلدية للرقابة المسبقة.

المبحث الثالث: الموارد المالية المحلية

في ظل المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الجماعات المحلية من أجل تحسين ظروف حياة المواطن المحلي وتوفير كافة مستلزمات الحياة، تجد الجماعات المحلية نفسها في حاجة ماسة إلى موارد مالية كافية تلبي بها تغطية احتياجاتها، لذا سنحاول التطرق إلى مختلف الموارد المالية المحلية.

---

[1] المادة 23 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية، العدد 35.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 1992/11/15 يتعلق بالنفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادر في 1992/11/15، المادة 5.

المطلب الأول: الموارد الجبائية

تتحصل الجماعات المحلية على ايرادات جبائية تدخل مباشرة إلى ميزانياتها.

الفرع الأول: الموارد الجبائية المحصلة كليا للجماعات المحلية

يقصد بالإيرادات الجبائية المحصلة كليا للجماعات المحلية تلك الايرادات التي تنفرد الولاية والبلدية بتحصيلها، إضافة إلى الموارد الموجهة للصندوق المشترك للجماعات المحلية، ورغم أن هذا الصندوق لا يعد من الجماعات المحلية إلا أنه يوجه ايراداته إلى الجماعات المحلية على شكل اعانات.

أولا: الرسم على النشاط المهني (TAP)

تم تأسيس الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996، وجاء هذا الرسم نتيجة للإصلاح الجبائي لسنة 1992، وقد حل هذا الرسم محل الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC). يخضع للرسم على النشاط المهني الإيرادات الإجمالية التي يحققها الخاضعون للضريبة الذين لديهم محل مهني دائم في الجزائر، ويقومون بممارسة النشاطات التي تخضع أرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير التجارية، وعلى رقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف المكلفين بالضريبة الذين يقومون بممارسة النشاط الذي تخضع أرباحه للضريبة على المحل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على الشركات.

بعدما كانت نسبة الرسم على النشاط المهني 2.55% أصبحت 02% وذلك بموجب المادة 08 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، وتوزع حصيلة الرسم على النشاط المهني وفق الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم (01-02): كيفية توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني

	حصة الولاية	حصة البلدية	حصة ص م ج م	المجموع
TAP	% 0.59	**% 1.30**	**% 0.11**	**% 02**

المصدر: وزارة المالية، دليل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 222.

كما ترتفع نسبة الرسم على النشاط المهني إلى 03 % في حالة ما إذا تعلق بنشاط النقل بالقنوات للمحروقات وتوزع كما يلي:

[1] دليل قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، المادة 222.
تاريخ التحميل 2017/05/01 http://www.mfdgi.gov.dz.

الجدول رقم (01-03): كيفية توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني لقطاع المحروقات

TAP	حصة الولاية	حصة البلدية	حصة ص م ج م	المجموع
	% 0.88	**% 1.96**	**% 0.16**	**% 03**

المصدر: وزارة المالية، دليل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 222.

ثانيا: الرسم العقاري

يعتبر الرسم العقاري من الضرائب المباشرة السنوية التي تدفع لصالح البلديات دون سواها، ويفرض هذا الرسم على الملكيات المبنية والملكيات غير المبنية التي تتواجد داخل إقليم البلدية، ويؤسس تبعا للقيمة الايجارية الجبائية المحددة حسب المتر المربع[1]، حيث تم تأسيس هذا الرسم بموجب الأمر رقم 67-83 المؤرخ في 02 جوان 1967 والمتضمن القانون المعدل والمكمل لقانون المالية لسنة 1967، حيث تم تعديله بموجب القانون 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 في مادته 43.

تعفى من الرسم العقاري مايلي:

- ✓ العقارات التابعة للدولة والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.
- ✓ البنايات المخصصة للقيام بشعائر دينية.
- ✓ الأملاك العمومية التابعة للوقف والمتكونة من ملكيات مبنية.
- ✓ العقارات التابعة للدول الأجنبية والمخصصة للإقامة الرسمية لبعثاتهم الديبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى الحكومة الجزائرية، وكذلك العقارات التابعة للممثليات الدولية المعتمدة بالجزائر وذلك مع مراعاة قاعدة المعاملة بالمثل.
- ✓ تجهيزات المستثمرات الفلاحية.
- ✓ الأراضي التي تشغلها السكك الحديدية.
- ✓ الأملاك التابعة للأوقاف العمومية والمتكونة من ملكيات غير مبنية.
- ✓ تعفى بالنسبة للرسم العقاري على الملكيات غير المبنية الأراضي والقطع الأرضية الخاضعة للرسم العقاري على الملكيات المبنية.

[1] المادة 256 من دليل قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017

تاريخ التحميل 2017/05/01 http://www.mfdgi.gov.dz.

ثالثا . رسم التطهير

تأسس رسم التطهير (رسم رفع القمامات المنزلية) بموجب القانون رقم 83-19 المتضمن قانون المالية لسنة 1984، الذي تم تعديله بموجب قانون المالية لسنة 1993 ليضاف إليه رسم تصريف المياه في المجاري.

يطبق هذا الرسم على جميع الملكيات المبنية المتواجدة في إقليم البلدية والتي تكون مستفيدة من خدمة رفع القمامات سواء كانت محلات تجارية أو سكنية، حيث توجه مداخيل هذا الرسم إلى البلديات.

ويحدد مبلغ رسم رفع القمامات المنزلية كما يلي[1]:

- ما بين 1.000 دج و 1.500 دج بالنسبة للمحلات ذات الاستعمال السكني.
- ما بين 3.000 دج و 12.000 دج بالنسبة للمحلات ذات الاستعمال المهني أو الحرفي أو التجاري أو ما شابهه.
- ما بين 8.000 دج و 23.000 دج بالنسبة للأراضي المهيأة للتخييم والمقطورات.
- ما بين 20.000 دج و 130.000 دج على كل محل ذو استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه والذي ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف سالفة الذكر.

حيث تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي وذلك بناء على مداولة المجلس ش ب وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.

كما تعفى من الرسم على رفع القمامات المنزلية الملكيات المبنية التي لا تستفيد من خدمات رفع القمامات المنزلية.

رابعا . الرسم على الذبح

تأسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1977 وتم تحديد التعريفة لهذا الرسم على أساس وزن لحوم الحيوانات التي يتم ذبحها بمعدل 10 دج للكيلوغرام الواحد، ويتم توزيعها حسب الجدول الآتي[2]:

[1] المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017

تاريخ التحميل 2017/05/01 http://www.mfdgi.gov.dz.

[2] المادة 21 من الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44.

الجدول رقم (01-04): يبين كيفية توزيع حصيلة الرسم على الذبح.

نوع المنتوج	تعريفة الرسم بالكيلوغرام		
	البلديات	صندوق حماية الصحة الحيوانية	المجموع
اللحوم الطازجة، المثلجة، المطبوخة، المجمدة، المملحة، والمصنوعة من الحيوانات الآتية: الخيل، الماعز، البقر، الغنم، الإبل.....إلخ	8.5 دج/كلغ	1.5 دج / كلغ	10 دج / كلغ

المصدر: وازرة المالية، دليل الضرائب غير المباشرة 2017 ، المادة 452.

يفرض هذا الرسم على الوزن بالكيلوغرام من اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة، ولا يدفع إلا على اللحم الذي يكون صالحا للاستهلاك والذي يحدد من طرف البيطري.

خامسا . الرسم على الإقامة

أسس هذا الرسم بموجب القانون رقم 97-02 المتضمن قانون المالية لسنة 1998،وتم تعديله بموجب قانوني المالية لسنة 2006 و 2008، ويخصص هذا الرسم لفائدة البلديات المصنفة كمناطق سياحية أو مناخية أو هيدرومعدنية أو استحمامية، ويمكن للبلديات المعنية التصويت على مبلغ الرسم من أجل تمويل ميزانيتها وذلك عن طريق مداولات المجالس الشعبية البلدية، ولا يفرض هذا الرسم إلا على الأشخاص غير المقيمين في تلك البلدية وبتعريفة على كل شخص وعلى كل يوم إقامة بمبلغ لا يقل عن 50 دينار ولا تفوق 60 دينار دون أن تتجاوز قيمته 100 دينار على العائلة. غير أنه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات ثلاث 03 نجوم وأكثر تحدد تعريفة الرسم على الإقامة على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة على النحو الآتي[1]:

- 200 دينار للفنادق ذات ثلاث نجوم.
- 400 دينار للفنادق ذات أربع نجوم.

[1] المادة 26 من الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية العدد 42.

- 600 دينار للفنادق ذات خمس نجوم.

ويعفى من الرسم على الإقامة الأشخاص المستفيدون من تكفل صناديق الضمان الاجتماعي.

الفرع الثاني: الموارد الجبائية المحصلة جزئيا للجماعات المحلية

تتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الجبائية التي تشترك الدولة والجماعات المحلية والصناديق الخاصة في الاستفادة من حصيلتها، وتتمثل في الضرائب والرسوم الآتية:

أولا . الرسم على القيمة المضافة (TVA)

يعتبر الرسم على القيمة المضافة العنصر الأساسي للنظام الجبائي لأغلبية الدول، وهو يولد حوالي ربع الإيرادات الجبائية العالمية، وظهر هذا الرسم لأول مرة في فرنسا سنة 1948 وانتشر استخدامه عبر أرجاء العالم.

ولقد تأسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، بالمقابل ألغى النظام السابق المتمثل في الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)، وذلك نتيجة المشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملائمته للإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني.

ويعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الرسوم غير المباشرة والتي تفرض على الاستهلاك الذي يخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي، حيث يعتبر من مساوئه أنه يتحمله المستهلك الأخير أو النهائي الذي يتولى دفعه، حيث تتولى خزينة الدولة دور الوسيط في تحصيله.

لقد عرفت معدلات هذا الرسم عدة تغيرات طرأت عليه منذ تأسيسه أي من سنة 1991 إلى غاية سنة 2017 بموجب قانون المالية لسنة 2017 حيث أصبح المعدل العادي 19 % الذي كان في السابق 17% و معدل مخفض مقدر بـ 09% الذي كانت نسبته 07 % [1]. حيث توزع حصيلة الرسم على القيمة المضافة منذ إنشائه بنسب مختلفة ومتفاوتة بين الدولة والجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

[1] المادة 24، 26 من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، الجريدة الرسمية، العدد 77، المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

الجدول رقم (01-05): يبين كيفية توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة

السنوات	الهيئة المستفيدة			المجموع
	البلدية	الدولة	ص م ج م / ص ت ض ج م	
من سنة 1992 إلى سنة 1994	% 06	% 83	% 11	% 100
من سنة 1995 إلى سنة 1996	% 07	% 85	% 08	
من سنة 1997 إلى سنة 1998	% 06	% 85	% 09	
من سنة 2000 إلى سنة 2005	% 05	% 85	% 10	
من سنة 2006 إلى سنة 2016	% 10	% 80	% 10	
ابتداءا من سنة 2017	% 10	% 75	% 15	

المصدر: دليل الرسم على القيمة المضافة لعدة سنوات.

من خلال الجدول نلاحظ تطور النسبة الموجهة للبلدية من 05 % إلى 10 % وهذا ما يظهر اهتمام الدولة بتدعيم المالية المحلية، ورغم كل هذا فإن النسبة المحصلة لصالح الدولة تمثل حصة الأسد من الحصيلة الاجمالية للرسم على القيمة المضافة.

أما العمليات المحققة عند الاستيراد فإن نواتجها توزع بالشكل الآتي[1]:

- 85 % لفائدة ميزانية الدولة.
- 15 % لفائدة صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية.

ثانيا: الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)

تأسست الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب القانون رقم 06-24 المتضمن قانون المالية لسنة 2007، وأسست هذه الضريبة لتحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات .

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس

[1] دليل الرسم على القيمة المضافة لسنة 2017، ص 50. تاريخ التحميل 2017/05/01 http://www.mfdgi.gov.dz

نشاط صناعي أو حرفي أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار جزائري 30 000 000 دج[1].

يتم حساب الضريبة الجزافية بتطبيق نسبتين مختلفتين وتفرض كما يلي:

- 05 % بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.
- 12 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

وتوزع حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة وفقا للجدول الآتي:

الجدول رقم (01-06): يبين كيفية توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

البيان	البلدية	الولاية	ص م ج م	ميزانية الدولة	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية	غرفة التجارة والصناعة	غرفة الصناعة التقليدية والمهن	المجموع
IFU	%40.25	%05	%05	%49	%0.01	%0.5	% 0.24	%100

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017.

ثالثا: الضريبة على الأملاك

تفرض هذه الضريبة على أملاك الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر سواء كانت أملاكهم موجودة في الجزائر أو خارجها، كما تفرض على الأشخاص الذين ليس لهم مقرا جبائيا بالجزائر فيما يخص أملاكهم الموجودة بالجزائر[2].

[1] المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017.

تاريخ التحميل 2017/05/01 http://www.mfdgi.gov.dz.

[2] المادة 281 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017، مرجع سابق.

الجدول رقم (01-07): يبين النسب المطبقة في حساب الضريبة على الأملاك.

أقساط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة	النسبة المطبقة
أقل من 100 000 000 دج	% 0
من 100 000 000 دج إلى 150 000 000 دج	%0.5
من 150 000 001 دج إلى 250 000 000 دج	%0.75
من 250 000 001 دج إلى 350 000 000 دج	%1
من 350 000 001 دج إلى 450 000 000 دج	%1.25
أكثر من 450 000 000 دج	%01.75

المصدر: المادة 281 مكرر8 ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017.

ويوزع ناتج الضريبة على الأملاك بالشكل الآتي:

- ✓ 60 % لميزانية الدولة.
- ✓ 20 % لميزانية البلدية.
- ✓ 20 % لحساب التخصيص الخاص رقم 050-302 تحت عنوان الصندوق الوطني للسكن.

رابعا: الرسم المطبق على تعبئة الدفع المسبق:

تم تأسيس رسم مطبق على تعبئة الدفع المسبق على متعاملي الهاتف النقال ومهما كانت طريقة إعادة التعبئة وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وذلك بنسبة 05 % على مبلغ إعادة التعبئة خلال الشهر، ليتم تعديل نسبة هذا الرسم إلى 07 % بموجب قانون المالية لسنة 2017، ويتم توزيع حاصل 02 % من هذا الرسم كما يلي[1]:

- ➢ 35 % لصالح البلديات.
- ➢ 35 % لصالح ميزانية الدولة.
- ➢ 30% لصالح الصندوق الخاص للتضامن الوطني.

[1] المادة 76 من القانون 16-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، مرجع سبق ذكره.

خامسا: الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة

تأسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006 ليتم تعديله بموجب قانون المالية لسنة 2017، وتم تحديد مبلغ هذا الرسم على التالي[1]:

- 750 دج عن الإطار المخصص للسيارات الثقيلة.
- 450 دج عن الإطار المخصص للسيارات الخفيفة.

ويوزع حاصل هذا الرسم كما يلي:

- 35 % لصالح البلديات.
- 35 % لصالح ميزانية الدولة.
- 30 % لصالح الصندوق الخاص بالتضامن الوطني.

المطلب الثاني: الموارد غير الجبائية

تتمتع الجماعات المحلية بموارد غير جبائية نظرا لعدم كفاية الايرادات الجبائية لتغطية احتياجاتها المتزايدة.

الفرع الأول: الإعانات

تتمثل الإعانات فيما يلي:

أولا: الإعانات الحكومية

نظرا لعدم كفاية الموارد الجبائية بالنسبة للجماعات المحلية، فإن السلطات المركزية تخصص إعانات بهدف دفع عجلة التنمية، وتفادي تخبط الجماعات المحلية في عجز يحول أو يعرقل المصالح من شأنه عرقلة تلك العجلة، حيث تسعى الدولة جاهدة من خلالها إلى تعميم الرفاهية في مختلف الجهات وذلك من أجل إزالة الفوارق الجهوية والاهتمام أكثر بالمناطق النائية. كما تعتبر الإعانات الحكومية أهم مورد من الموارد المهمة اعتبارا لحجم المبالغ المخصصة لها، وتهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق مايلي[2]:

- ✓ تمكين الجماعات المحلية من تحقيق حد أدنى من الخدمات العامة.
- ✓ توجيه الجماعات المحلية للاهتمام بأنواع معينة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وذلك من أجل تحقيق التوافق بين السياسة المحلية والسياسة الوطنية.

[1] المادة 112 من القانون 16-14، مرجع سابق.

[2] لخضر مزعاد ، مرجع سابق، ص 230.

✓ معالجة الأزمات الاقتصادية، من خلال زيادة الدولة حجم هذه الاعانات في أوقات الكساد مما يتيح التوسع في الإنفاق الذي بدوره يدعم سياسة الانتعاش الاقتصادي، وتعمل في أوقات الرخاء على التقليل منها إلى أقصى الحدود خشية حدوث الأزمات الاقتصادية.

وتنقسم الإعانات الحكومية إلى ما يلي:

أ. الإعانات غير المخصصة

تساهم الدولة في النفقات التي تتعلق بالنفع العام وتقدم إعانات سنوية دون أن تكون مخصصة لغرض معين، وعادة ما تقدر هذه الإعانة على أساس حجم السكان.

ب . الإعانات المخصصة

وتنقسم إلى[1] :

1- **إعانات التجهيز والاستثمار**

تقدم الدولة إعانات التجهيز والاستثمار من أجل تمويل المشاريع التي تعمل الجماعات المحلية على انجازها واستكمال المشاريع المتوقفة بها، وفي أغلب الأحيان تقدم هذه الإعانات وفق دراسات مقدمة من طرف الجماعات المحلية على مدى حجم المشاريع المزمع انجازها.

يتطابق هذا النوع مع إعانات التجهيز التي تقدمها الدولة في إطار مخططات البلدية للتنمية (PCD) والمخططات الولائية للتنمية (PWD) عن طريق رخص البرامج واعتمادات الدفع الموضوعة تحت تصرف الوالي ورؤساء المجالس الشعبية البلدية.

2- **إعانات تعويضية**

تلجأ الدولة في حالة إلغائها إلى بعض الضرائب المحلية في إطار تنفيذ سياساتها العامة إلى تقديم إعانات تعويضية من أجل تفادي الخلل المالي الذي قد يترتب عن ذلك.

3- **إعانات لأغراض اقتصادية**

ترمي هذه الاعانات إلى تقديم العون المالي للجماعات المحلية من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كتوسع الأشغال العامة المحلية بقصد مكافحة البطالة وغيرها.

[1] لخضر مزعاد ، مرجع سابق، ص ص 230، 231.

ثانيا: إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

تم تأسيس صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-116 ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي تم انشاؤه بموجب المرسوم رقم 86-266، ويعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]، يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ويوضع تحت تصرف وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

يكلف هذا الصندوق بما يلي[2]:

- ✓ توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية.
- ✓ تقديم إعانات للجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الإجبارية(منح معادلة التوزيع بالتساوي- تخصيص الخدمة العمومية).
- ✓ تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية لمجابهة أحداث الكوارث أو الطوارئ والتي تواجه وضعية مالية صعبة.
- ✓ تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو في إطار التعاون المشترك بين البلديات.
- ✓ القيام بالوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية.
- ✓ منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي.
- ✓ القيام بكل الدراسات والتحقيقات والأبحاث التي ترتبط بترقية الجماعات المحلية وإنجازها والعمل على نشرها.
- ✓ المساهمة في تمويل أعمال تكوين المنتخبين والموظفين المنتمين لإدارة الجماعات المحلية وتحسين مستواهم.
- ✓ المشاركة في أعمال الإعلام وتبادل الخبرات واللقاءات لاسيما في إطار التعاون المشترك بين البلديات.

الفرع الثاني: القروض المحلية

تشكل القروض نوع آخر من أنواع التمويل المحلي، فهي تمثل مصدرا احتياطيا تلجأ إليه الجماعات المحلية عند عجزها عن تغطية نفقاتها والتزاماتها، ورغم أهميتها وفعاليتها إلا أن القروض المحلية تخضع لمجموعة من القيود

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014، الجريدة الرسمية، العدد 19.

[2] المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 14-116، المرجع السابق.

والتي من شأنها تقييد حرية الجماعات المحلية في تسيير شؤونها، ومن أمثلة تلك القيود ما يلي[1]:

- ✓ يجب أن تكون القروض موجهة فقط للمشاريع ذات المردودية والنفع العام.
- ✓ يجب أن تدخل القروض المحلية في قسم التجهيز والاستثمار وأن تستعمل في المشاريع التي تعجز ميزانية الجماعات المحلية على تغطية نفقاتها.
- ✓ لا تستعمل القروض في تسديد الديون الأصلية.
- ✓ على الجماعات المحلية استشارة الوزارة الوصية قبل ابرامها عقد القرض.

ولقد وضعت الحكومة الجزائرية صيغ جديدة للتمويل المحلي من بينها صيغة جديدة لتقديم القروض المحلية والتي توجه لتمويل مشاريع التنمية مقابل تقديم ضمانات عقارية من ممتلكاتها للمؤسسات المالية، وتتعلق هذه القروض على الخصوص بالمشاريع التجارية كالأسواق المغطاة ودور السينما والمرافق الرياضية على اعتبار أن استغلال هذه المشاريع سيوفر مداخيل إضافية للبلديات تمكنها من تسيير شؤونها ومسح ديونها لدى البنوك على المدى المتوسط.

الفرع الثالث: التبرعات والهبات

تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد الجماعات المحلية، وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنين، إما بشكل مباشر إلى الجماعات المحلية أو غير مباشر بالمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وقد تكون نتيجة وصية يتركها أحد المواطنين بعد وفاته، أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده[2].

أولا: التبرعات

تنقسم إلى:

أ- التبرعات المقيدة بشرط:

وهذه التبرعات لا يمكن قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية.

ب- التبرعات الأجنبية:

وهذه التبرعات لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء كانت تبرعات هيئات أو أشخاص أجانب.

---

[1] لخضر مزعاد ، مرجع سابق، ص 231.

[2] لخضر مزعاد ، المرجع السابق، ص 232.

ثانيا: الهبات والوصايا

والتي تنقسم بدورها إلى:

أ- الهبات والوصايا التي لا ينشأ عنها أعباء، أو يشترط فيها شروط، أو تستوجب تخصيص عقارات أو تكون دعاة للاعتراض من قبل عائلات الواهبين أو الموصين.

ب- الهبات والوصايا التي ينشأ عنها أعباء، أو يشترط لها شروط، أو تقتضي تخصيص عقارات، أو تكون مدعاة لاعتراضات من قبل عائلات الواهبين أو الموصين.

ويمكن الإشارة إلى أن التبرعات والهبات لا تشكل شيئا كبيرا في موارد الجماعات المحلية، وهي موارد استثنائية لا يعتمد عليها في تمويل الجماعات المحلية.

الفرع الرابع: نواتج استغلال أملاك الجماعات المحلية

تنتج هذه الموارد عمليات التنازل أو عمليات الكراء للعقارات والمنقولات التي تعود ملكيتها للجماعات المحلية، حيث تتمثل هذه الأملاك فيما يلي[1]:

- ✓ الأراضي والمباني التي خصصتها الجماعات المحلية للمصالح العامة والهيئات الإدارية.
- ✓ المحلات ذات الاستعمال السكني والمهني والتجاري التي أنجزتها أو اقتنتها الولاية أو البلدية بوسائلها الخاصة.
- ✓ العقارات غير المخصصة التي اقتنتها أو أنجزتها.
- ✓ المنقولات والعتاد التي اقتنتها بإمكانياتها الخاصة.
- ✓ الهبات والوصايا التي قبلتها الولاية أو البلدية وفقا للشروط المنصوص عليها قانونا.

[1] أعمر يحياوي، الوجيز في الأموال التابعة للدولة والجماعات المحلية، دار هوم ، الجزائر ، 2004، ص 19.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا في هذا الفصل نستخلص أن الجماعات المحلية تعتبر وحدات اقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،مشكلة هذه الجماعات من الولاية والبلدية، حيث يمثل المجلس المنتخب فيها مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية.

وتمتعها بالاستقلال المالي يعني وجود ميزانية خاصة بها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة، تعتبر خارطة الطريق المرسومة لمدة معينة والمعتمدة بسنة مالية، وللجماعات المحلية ميزانية أولية تعد قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق تنفيذها وميزانية إضافية معدلة للأولية وترحيلية للسنوات السابقة والتي تعد قبل 30 جوان من سنة تنفيذها، كما تتخللهما حالات خاصة تتمثل في وجود اعتمادات مفتوحة بترخيص مسبق وذلك قبل اعداد الميزانية الاضافية واعتمادات مفتوحة بترخيص خاص بعد اعدادها، وعند اختتام السنة المالية في 31 مارس من السنة الموالية يتم اعداد الحساب الاداري الذي يعد حوصلة لما تم انفاقه وما تم تحصيله فعلا.

كما نجد هذه الجماعات ألقي على عاتقها صلاحيات ومهام كبيرة نظرا لتزايد الحاجات العامة المحلية وللقيام بهذه المهام لابد من مصادر تمويل مختلفة، تتمثل في مصادر جبائية وغير جبائية(ضرائب مباشرة وغير مباشرة، رسوم، مداخيل الأملاك، قروض، اعانات، وغيرها)، غير أن هذه المصادر أضحى لا يتوافق وحجم الصلاحيات المحلية المتنامية نظرا لاستحواذ المدن الكبرى دون سواها على الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى وقوع الجماعات المحلية في عجز و الذي سوف نتطرق اليه في الفصل اللاحق.

تمهيد:

في إطار محاولة الأنظمة السياسية تقريب الإدارة من المواطن فقد سعت إلى العمل على الانتقال من أسلوب الإدارة المركزية إلى أسلوب الإدارة اللامركزية، ومن طابع الحكم الوطني إلى طابع الحكم المحلي، ونتيجة لذلك فقد ازدادت أهمية الإدارة المحلية خاصة البلدية لما تقوم به من دور فعال في سبيل تحقيق التنمية المحلية، إذ تعد جزءا لا يتجزأ من الدولة وكعامل أساسي لتنمية المجتمعات المحلية.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة لإسقاط الجانب النظري على الواقع، وذلك من خلال العينة المختارة والمتمثلة في بلدية ثلاثة الدوائر وذلك خلال الفترة 2011-2016 ، وذلك بالإطلاع على تركيبة مالية البلدية ومدى مساهمتها في الجانب التنموي .

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: تقديم بلدية ثلاثة الدوائر.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإمكانيات المالية والتنموية لبلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011-2016 .

المبحث الثالث: معوقات وآفاق التنمية المحلية في بلدية ثلاثة الدوائر.

المبحث الأول: تقديم بلدية ثلاثة الدوائر

تعتبر بلدية ثلاثة الدوائر من بلديات الوطن العريقة، تأسست عام 1899 على يد الاستعمار الفرنسي حيث كانت تسمى Arthur وتعني هذه الكلمة الأراضي المنخفضة ، واعتبرت آنذاك منطقة عبور الى الشرق الجزائري ، ولقد قدم سكان بلدية ثلاثة الدوائر خدمات كبيرة الى الامير عبد القادر إبان المقاومة الشعبية الامر الذي جعل الاستعمار الفرنسي يحقد على سكانها حقدا شديدا ويمارس ضدهم كل أعمال العنف والتشريد وسلب الخيرات [1].

المطلب الأول: بطاقة تعريفية لبلدية ثلاثة الدوائر

تعتبر بلدية ثلاثة الدوائر كتلة من المداشر والفرق مثل فرقة أولاد رحاب ، فرقة العلالمة ، فرقة حرملة ،فرقة مزاتة، فرقة تيطري ، تغير اسم ثلاثة الدوائر من اسم Arthur[2] الى الاسم الحالي بعد الاستقلال وذلك طبقا للمرسوم رقم 189/63 ، نسبة الى المسمى الذي اطلقه عليها الامير عبد القادر وهو الدواير وارتبط بثلاثة نسبة الى السوق الأسبوعي الذي يجرى يوم الثلاثاء فأصبحت بذلك ثلاثة الدوائر.

بلدية ثلاثة الدوائر هي إحدى بلديات ولاية المدية الأربعة والستون، فولاية المدية تقع في الأطلس التلي على بعد 88 كلم جنوب الجزائر العاصمة تتربع على مساحة قدرها 8775.65 كلم^2 وعلى ارتفاع 900 م وتصل الى 1400 م في بعض المرتفعات كبن شكاو و عين بوسيف يحدها شمالا البليدة وجنوبا الجلفة و من الشرق البويرة ومن الغرب عين الدفلى و تيسمسيلت .

أما إداريا فولاية المدية قبل التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984 كانت تمتد إلى غاية الأغواط جنوبا والمسيلة والبويرة شرقا حيث كانت تتبعها ولاية الجلفة وأجزاء كبيرة من ولاية المسيلة وهي تضم الآن 19 دائرة و 64 بلدية.

تقع بلدية ثلاثة الدوائر جنوب ولاية المدية تبعد عن عاصمة الولاية ب 50 كلم وتبعد عن الطريق الوطني رقم 01 ب 6 كلم يحدها من الشمال الشرقي بلدية الربعية ومن الشرق بلدية عين بوسيف ومن الغرب بلدية سغوان، ومن الشمال بلدية أولاد ذايد ومن الجنوب المفاتحة و أولاد معرف.

تتربع على مساحة قدرها 136 كلم^2 وعدد سكانها حسب احصائيات 2008 بلغ 7634 نسمة وكثافتها السكانية 56 نسمة في الكيلومتر المربع .

[1] https://ar.m.wikipedia.org تاريخ التحميل 2017/05/05، 10:30

[2] Décret n° 63.189 du 16 mai 1963 portant réorganisation territoriale des communes, Journal officiel, N° 35.

المطلب الثاني: خصائص بلدية ثلاثة الدوائر

يمكن أن نجمل بعض خصائص بلدية ثلاثة الدوائر أو الإمكانيات التي تتوفر عليها في المجالات التالية[1]:

أ- المجال الفلاحي :

إن المناخ المعتدل الذي تتميز به بلدية ثلاثة الدوائر مكنها من أن تكون بلدية ذات طابع فلاحي و رعوي بامتياز حيث تتوفر البلدية على اراضي فلاحية تقدر مساحتها ب 4800 هكتار، موزعة بين مستثمرات فلاحية جماعية EAC، وعددها اثنان ومستثمرات فلاحية فردية EAI وعددها ثلاثة، حيث تشغل 2200 هكتار بالإضافة إلى 300 هكتار بفرقة حرملة والمساحة المتبقية هي ملك للخواص .

ويقتصر المنتوج على إنتاج القمح والشعير كما يعتبر الرعي النشاط الفلاحي الأساسي على مستوى بلدية ثلاثة الدوائر وتربية الحيوانات حيث يوجد بالبلدية 950 رأس بقر و 11000 رأس غنم و 2200 رأس ماعز بالإضافة إلى 25 مستودع لتربية الدواجن بقدرة 2000 دجاجة أي مايعادل 50000 رأس دجاج أما بالنسبة إلى إنتاج البيض فيوجد على مستوى البلدية مركب السهوب لتربية الدواجن و إنتاج البيض بقدرة إنتاج 145000.

حيث يبقى إنتاج الحبوب الإنتاج الإستراتيجي لبلدية ثلاثة الدوائر الذي يعرف تطورا ملحوظا منذ الاستقلال.

ب- مجال التعليم :

يوجد بالبلدية 05 مدارس ابتدائية ومتوسطة واحدة حيث يبلغ عدد التلاميذ 1568 تلميذا وهناك مشروع إنجاز ثانوية وهو قيد الدراسة بطاقة استيعاب 200/600 وجبة بالإضافة إلى مشروع إنجاز مجمع مدرسي صنف أ.

ت- مجال الصحة والحماية الاجتماعية :

يوجد في بلدية ثلاثة الدوائر عيادة متعددة الخدمات بمركز البلدية وقاعة علاج بفرقة حرملة وصيدليتين، وفي القطاع الخاص توجد عيادتين للطب العام.

ث- مجال الشباب والرياضة :

تتوفر البلدية على ملعب بلدي واحد ودار شباب غير مستغلة وتنشط بها اربع جمعيات رياضية .

ج- مجال الشؤون الدينية والأوقاف:

يوجد ببلدية ثلاثة الدوائر ثلاث مساجد، اثنان منهما بمركز البلدية والآخر بفرقة حرملة، ومدرسة قرآنية.

[1] مقابلة مع السيدة: سمية زناقي، رئيس فرع التحصيل وتسيير الأملاك المنتجة لبلدية ثلاثة الدوائر بتاريخ 2017/05/05.

ح- مجال البريد والمواصلات :

يحتوي قطاع البريد والمواصلات على وكالة بريدية واحدة على مستوى البلدية.

خ- مجال النقل :

تفتقر البلدية لمحطة للنقل البري كحد أدني حيث توجد حافلات للنقل الريفي للخواص فقط تصطف على حافة الطريق.

د- المجال الصناعي :

يعد المجال الصناعي من أكثر المجالات التي تفتقر إليها البلدية إلا أنها تتوفر على منطقة نشاطات تمارس فيها الحدادة والنجارة وصناعة الألمنيوم.

أما على الصعيد الحرفي فتحتوي البلدية على 20 محل مهني وحرفي في إطار برنامج رئيس الجمهورية تمارس حرف ومهن كالحلاقة وصناعة الجبس والخياطة والتصوير إلا أنها غير مستغلة فعليا بسبب سوء شبكة الطاقة والصرف الصحي وعدم تلقي الشباب الدعم الكافي للنهوض بمشروعاتهم .

ذ- مجال السياحة :

لا يمكن أن تستغل بلدية ثلاثة الدوائر كقطب سياحي كبير لافتقارها للآثار التاريخية إلا أنها تتوفر على مجال طبيعي متنوع يمكن ان يستقطب إليها الزائرين .

ر- مجال الموارد المائية :

يوجد ببلدية ثلاثة الدوائر سد خنق ملوسة الذي يساعد البلدية في توفير نسبة من المياه للسقي والري، إلا أنه لندرة الأمطار يشهد في الآونة الأخيرة انخفاض في منسوب المياه وامتلائه بالأوحال الشيء الذي يجعل صيانته مكلفة للغاية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية ثلاثة الدوائر

تقوم البلدية بشكل عام بإدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه حسب المادة 03 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، ويظهر ذلك في وظائف أساسية تتمثل في أعمال الصيانة والتنظيف والترميم والتهيئة الحضرية وتحسين المحيط.

تمارس البلدية مهامها ضمن هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي و إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية دائما تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي وتتشكل مما يلي[1]:

[1] مداولة رقم 2015/12 المؤرخة بتاريخ 2015/03/29 والمصادق عليها بتاريخ 28 أفريل 2015، المتعلقة بإعادة تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية.

الفرع الأول: إدارة البلدية

تتكون ما يلي:

أولا : الأمانة العامة

تقوم الأمانة العامة بإدارة الشؤون الإدارية للبلدية وتتولى كتابة المجلس وتنظيم اجتماعاته وتسيير المصالح الأخرى وتنشيطها بالإضافة إلى تنظيم الأرشيف .

ثانيا : مصلحة الشؤون المالية والنشاط الاقتصادي

ينشطها رئيس مصلحة وتكلف بالشؤون المالية والمحاسبية فيما يخص تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات وإعداد الميزانية والحساب الإداري وتتكون من مكتب واحد يتفرع الى :

– فرع الميزانية وتنفيذها – فرع التحصيل وتسيير الأملاك المنتجة وغير المنتجة للمداخيل ومتابعة العتاد.

ثالثا : مصلحة التجهيز العمومي والسكن والتعمير

تكلف بمتابعة برامج التجهيز وكل ما يتعلق بالأعمال ذات الطابع التقني ونجد فيها مكتب التجهيز العمومي والسكن والتعمير ويتفرع الى :

1– فرع التجهيز العمومي :

يكلف ب:

– متابعة مشاريع البلدية في إطار القانون الصفقات الساري المفعول

– القيام بالمعاينات الميدانية المختلفة

2– فرع السكن والتعمير :

يكلف ب:

– السكن بكل صيغه – البناء الريفي – مراقبة البناء الفوضوي – العقود الإدارية– مسح الأراضي – رخص البناء الاحتياطات العقارية – مخطط شغل الأراضي.

3– فرع الصيانة وتسيير المخازن والتطهير :

يكلف ب:

– تسيير المخازن ومعالجة المياه الصالحة للشرب – مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه–التطهير وصيانة العتاد.

رابعا: مصلحة التنظيم والشؤون العامة:

ينشطها رئيس مصلحة وتتكون من مكتب الشؤون العامة والتنشيط الاجتماعي ويتشكل من ثلاث فروع :

1- **فرع الحالة المدنية :**

يكلف ب:

- سجلات الحالة المدنية – تسليم الأشخاص نسخ مستخرجة منها – تلقي مختلف التصريحات.

2- فرع الشرطة العامة :

ويكلف ب:

- الخدمة الوطنية – بطاقة التعريف الوطنية – شهادة الإقامة – التصريح ببيع المركبات – الانتخابات.

3- فرع الحماية الاجتماعية:

ويكلف ب : الإحصاء – الصحة والسكان – الإعانات – التمهين – مخطط الإسعافات – المنحة المدرسية.

الفرع الثاني: المجلس الشعبي البلدي

يعتبر المجلس الشعبي البلدي هيئة مداولة يخولها القانون تولي زمام الامور على المستوى المحلي من اجل تحقيق تنمية محلية تصل الى مستوى تطلعات المواطنين وفي اطار الامكانيات المتوفرة والمتاحة على مستوى البلدية .

ان المجلس الشعبي البلدي لبلدية ثلاثة الدوائر تم انتخابه بالاقتراع السري العام والمباشر من طرف الناخبين وحسب الشروط القانونية لترشح أعضاء المجلس الشعبي البلدي. يتشكل المجلس الشعبي البلدي لبلدية ثلاثة الدوائر من 13 عضوا منهم ثلاثة نواب لرئيس المجلس الشعبي البلدي أما بالنسبة للجان الدائمة ونظرا لأن عددها مرتبط بعدد السكان ولأن بلدية ثلاثة الدوائر سكانها اقل من عشرين ألف نسمة فإن عدد اللجان التي سمح بها القانون هي ثلاثة :

– لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار :

تختص بدراسة المسائل المرتبطة بالتمويل والاستثمار في المشاريع الاقتصادية للبلدية.

– لجنة تهيئة الاقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية :

تختص هذه اللجنة بتهيئة المساحات لمختلف النشاطات الاقتصادية التجارية منها والخدماتية بالإضافة الى القضاء على السكنات الهشة وترميم المباني وترقية برامج السكن بكل صيغه كما تقوم بخلق أطر سياحية للبلدية في حدود الامكانيات المتوفرة .

– لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب:

تهتم هذه اللجنة بشؤون الفئات الاجتماعية الضعيفة كالمعاقين وكبار السن وأصحاب الامراض المزمنة ...الخ والنهوض بالرياضة والثقافة بالتنسيق مع الجمعيات المتواجدة على ساحة البلدية .

هناك ايضا لجان مؤقتة تشكل استثنائيا بموجب مداولة من المجلس الشعبي البلدي لإجراء مزايدة أو بيع عتاد وينتهي دورها فور انتهاء العملية التي شكلت من أجلها .

الفرع الثالث: رئيس المجلس الشعبي البلدي

باعتبار أن رئيس المجلس الشعبي البلدي هيئة تنفيذية فقد حدد القانون 10/11، جميع صلاحياته وعليه فرئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية ثلاثة الدوائر يقوم بأداء مهامه في اطار هذا القانون ويساعده في ذلك ثلاث نواب وباعتباره الآمر بالصرف فهو الذي ينفذ الميزانية ويقوم بإدارة مداخيل البلدية والأمر بصرف النفقات ومتابعة تطور مالية البلدية بالإضافة الى القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها واتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة طرق البلدية ، كما أنه من واجبه اتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية والتقاضي باسم البلدية ولحسابها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو يترأس المجلس الشعبي البلدي ويعرض عليه مختلف المسائل الخاضعة لاختصاصه بعد اعداد جدول أعمال الجلسة واستدعاء الأعضاء ويسهر على تنفيذ المداولات التي تم المصادقة عليها .

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإمكانيات المالية والتنموية لبلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011-2016.

من خلال هذا المبحث نحاول تسليط الضوء على مالية البلدية بالتطرق إلى مختلف الموارد الجبائية وغير الجبائية التي تعود إلى بلدية ثلاثة الدوائر وكذا نفقاتها والمسجلة في ميزانيتها في قسمي التسيير والتجهيز، وكذا المشاريع التنموية التي قامت بها سواء الممولة من ميزانيتها أو عن طريق المخطط البلدي للتنمية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016.

المطلب الأول: ايرادات ونفقات بلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011-2016

لقد تم تجميع المعلومات المتعلقة بميزانية بلدية ثلاثة الدوائر وذلك بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية في شكل جداول لتسهيل فهمها وتحليلها.

الجدول رقم (03-01): وضعية ايرادات قسم التسيير لبلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011-2016.

الوحدة: دينار جزائري

المادة	تعيين الايرادات	2011	النسبة	2012	النسبة	2013	النسبة	2014	النسبة	2015	النسبة	2016	النسبة
700	حقوق استهلاك الماء	42 000,00	0,07%	22 300,00	0,02%	14 400,00	0,02%	17 500,00	0,02%	22 000,00	0,03%		
701	بيع الماء بالصهريج	20 400,00	0,03%	34 600,00	0,04%	47 800,00	0,05%	34 400,00	0,04%	36 700,00	0,04%	19 200,00	0,03%
702	كراء العتاد									85 000,00	0,10%	77 000,00	0,11%
703	حقوق ايصال الماء	42 500,00	0,07%	71 000,00	0,07%	68 000,00	0,08%	45 000,00	0,05%	87 500,00	0,11%	119 000,00	0,17%
704	حقوق الحجز			4 000,00	0,004%	5 000,00	0,01%	3 600,00	0,004%	4 000,00	0,005%	98 000,00	0,14%
714	تأجير العقارات المنتجة للمداخيل	282 915,00	0,45%	443 666,76	0,46%	410 512,35	0,47%	529 932,99	0,61%	459 429,52	0,56%	528 569,20	0,76%
715	حقوق المكان	16 000,00	0,03%							3 000,00	0,004%		
731	المساهمة في المساعدة الاجتماعية	1 450 800,00	2,30%	1 548 000,00	1,60%	432 000,00	0,49%	463 000,00	0,53%	348 000,00	0,42%	288 000,00	0,42%
733	اعانات الدولة والجماعات العمومية الأخرى		0,00%	6 384 000,00	6,58%	14 663 000,00	16,61%	22 414 697,00	25,86%	20 950 216,86	25,58%	19 002 314,68	27,47%
734	رسوم على الأفراح	6 000,00	0,01%	7 500,00	0,01%	34 500,00	0,04%	30 000,00	0,03%	27 000,00	0,03%	42 000,00	0,06%
739	تحصيلات وإعانات أخرى	10 433 099,00	16,50%	8 221 208,00	8,47%	10 788 805,00	12,22%	8 802 893,00	10,16%	9 083 341,00	11,09%		
740	منح معادلة التوزيع بالتساوي	37 999 751,00	60,11%	36 452 545,00	37,57%	36 100 000,00	40,89%	44 093 000,00	50,88%	44 341 000,00	54,14%	43 278 000,00	62,57%
741	توزيع الموارد الخاصة	550 000,00	0,87%	428 000,00	0,44%	475 000,00	0,54%	1 401 000,00	1,62%				
750	ضرائب غير مباشرة TVA	420 250,20	0,66%	375 953,60	0,39%	501 118,10	0,57%	378 214,76	0,44%	63 619,20	0,08%	68 480,00	0,10%
760	الرسم العقاري T.F	438 616,00	0,69%	123 584,00	0,13%	299 240,00	0,34%	270 120,00	0,31%	531 353,00	0,65%	216 257,36	0,31%
761	الرسم على النشاط المهني TAP	2 285 625,94	3,62%	2 426 438,93	2,50%	3 791 966,56	4,30%	4 109 246,35	4,74%	3 212 469,80	3,92%	2 159 047,42	3,12%
763	الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	236 936,40	0,37%	226 964,43	0,23%	394 699,60	0,45%	462 855,83	0,53%	427 306,40	0,52%	978 351,33	1,41%
764	مداخيل عقارية	31 912,00	0,05%	17 677,50	0,02%	37 275,00	0,04%	43 965,51	0,05%	29 269,00	0,04%	61 975,45	0,09%
798	أشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر	359 065,52	0,57%	1 166 898,36	1,20%	495 031,16	0,56%						
799	ناتج استثنائي	8 537 020,71	13,51%	38 746 796,79	39,94%	19 469 167,06	22,05%	2 769 306,99	3,20%	1 815 832,81	2,22%	1 774 459,49	2,57%
827	ناتج السنوات المالية السابقة	60 366,00	0,10%	315 923,00	0,33%	252 944,96	0,29%	797 909,45	0,92%	371 746,44	0,45%	458 191,59	0,66%
	المجموع	63 213 257,77	100,00%	97 017 056,37	100,00%	88 280 459,79	100,00%	86 666 641,88	100,00%	81 898 784,03	100,00%	69 168 846,52	100,00%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لسنة 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 2016.

الجدول رقم (03–02): وضعية ايرادات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011– 2016 الوحدة: دينار جزائري.

المادة	تعيين الايرادات	2011	النسبة	2012	النسبة	2013	النسبة	2014	النسبة	2015	النسبة	2016	النسبة
100	الاقتطاع من ايرادات التسيير	18 347 976,78	29,34%	12 003 104,71	53,09%	16 321 382,02	27,86%	18 170 912,76	33,37%	36 857 811,45	52,52%	4 757 078,54	13,15%
212	التنازل عن أملاك الدولة	300 429,29	0,48%	66 528,45	0,29%	60 888,45	0,10%	320 262,61	0,59%	90 812,56	0,13%	26 809,98	0,07%
1050	إعانات الدولة	41 522 492,46	66,39%	10 537 239,96	46,61%	40 019 337,90	68,30%	35 966 235,00	66,04%	25 827 487,94	36,80%	27 333 483,50	75,55%
1051	إعانات الولاية	2 374 000,00	3,80%			2 190 000,00	3,74%			7 400 000,00	10,54%	4 061 185,15	11,23%
	المجموع	62 544 898,53	100,00%	22 606 873,12	100,00%	58 591 608,37	100,00%	54 457 410,37	100,00%	70 176 111,95	100,00%	36 178 557,17	100,00%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لسنة 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 2016.

الجدول رقم (03–03): وضعية النفقات الإجمالية في قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار لبلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011– 2016 الوحدة: دينار جزائري.

القسم	تعيين النفقات	2011		2012		2013		2014		2015		2016	
التسيير	نفقات قسم التسيير	56.704.450.26		56.493.485.08		55.617.476.19		90.665.527.35		81.001.643.78		67.568.036.46	
	أجور المستخدمين وتعويضات أعضاء م ش ب	29 533 370,08	52.08%	32.088.213.54	56.80%	40.374.735.83	72.59%	42.796.380.48	47.20%	52.366.829.71	64.65%	50.383.002.26	74.57%
التجهيز	نفقات قسم التجهيز	64.577.756.20		31.503.378.22		46.612.732.41		49.864.963.66		85.349.553.65		57.823.457.45	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لسنة 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 2016.

انطلاقا من الحساب الإداري لبلدية ثلاثة الدوائر خلال سنوات 2011، 2012، 2013 2014،2015، 2016 كما هو مبين في الجدول رقم (**03-01**)، (**03-02**)و (**03-03**) وذلك من أجل إعطاء صورة واضحة عن إيرادات البلدية سواء الجبائية وغير الجبائية لمعرفة كيفية تحصيلها وسبل إنفاقها خلال الفترة المذكورة.

أولا: قسم التسيير

فيما يخص ايرادات قسم التسيير، فإن تحديدها من أهم و أبرز العمليات فيما يخص التسيير المالي للبلدية فالموارد المالية المتاحة تحدد مسبقا في ميزانية البلدية بصفة تقديدرية، ومن خلال الحجم المالي التقديري تعد ممختلف المشاريع التنموية المحلية وكذا مجمل النفقات المزمع إنفاقها(الإجبارية، الضرورية، الاختيارية).

فمن خلال الجدول الذي يبين تطور حصيلة الايرادات لبلدية ثلاثة الدوائر المحققة فعلا خلال فترة الدراسة 2011-2016، نلاحظ للوهلة الأولى أن حصة الأسد للموارد تتمثل في الموارد غير الجبائية المتمثلة في الإعانات، حيث قدرت نسبة منحة معادلة التوزيع بالتساوي لسنة 2011 بـ 60.11 % من الإيرادات الكلية وذلك بمبلغ 37.999.751.00 دج، كما انخفضت في سنة 2012 إلى حدود 37.57 % ، لترتفع خلال السنوات التي تلت، حيث بقيت أهم مصدر تمويل لبلدية ثلاثة الدوائر لتصبح سنة 2016 بنسبة 62.57 % أي بمبلغ 43.278.000.00 دج.

من خلال ذلك يتضح جليا حجم الاعانات التي تمنحها الدولة إلى البلدية (منحة معادلة التوزيع بالتساوي + اعانات الدولة والجماعات العمومية الأخرى) والتي تمثل ما نسبته 90.04 % سنة 2016 من حجم الإيرادات الكلية الذي يوضح العجز المالي الذي تعاني منه مالية بلدية ثلاثة الدوائر.

أما فيما يخص الموارد الجبائية المتأتية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة فنسبتها ضعيفة جدا، حيث قدرت بنسبة 5.39 % سنة 2011 من حجم الإيرادات الكلية، لتعرف تغير طفيف في السنوات التي تلت، لتعرف أعلى نسبة سجلتها بـ 6.07 % خلال فترة الدراسة، وذلك راجع للتأثير الكبير لطابع النشاطات الموجودة على مستوى اقليم بلدية ثلاثة الدوائر، وهذا ما يفسر العجز الذي تتخبط فيه البلديات.

وبقراءة تمعنية لحصيلة الإيرادات المتأتية من إيجار العقارات المنتجة للمداخيل(كراء محلات، السوق الأسبوعي، مستودع حفظ الحبوب...إلخ) نجدها ضعيفة جدا أي لا تتعدى نسبة 01 % ، حيث سجلت سنة 2011 بـ 0.45 % وصولا إلى سنة 2016 بنسبة 0.76 % حيث هذا التغير الطفيف جراء تحديث مكتب أملاك البلدية، ويرجع سبب تدني هذه النسبة إلى عدم مطالبة المنتخب المحلي بتحصيل الايرادات.

أما بخصوص نفقات قسم التسيير طبقا للجدول رقم (03-03) ، وتم ذكر فقط أجور المستخدمين وتعويضات أعضاء المجلس الشعبي البلدي لأنها تشكل أهم وأكبر نسبة إلى مجموع النفقات الكلية أما باقي النفقات فهي عبارة عن نفقات متكررة سنويا خاصة بالتسيير العادي لمصالح البلدية، حيث بلغت قيمة النفقات الإجمالية الحقيقية 56.704.450.26 دج سنة 2011 منها أجور المستخدمين بقيمة 29.533.370.08

دج أي بنسبة 52.08 % ، كما بلغت سنة 2013 ما قيمته 55.617.476.19 دج والتي تشكل منها نسبة الأجور 72.59 % أي بقيمة 40.374.735,83 دج والنسبة المتبقية أي 27.41 % فتشكل نسبة النفقات الإجبارية والضرورية، ويرجع سبب النسبة المنخفضة مقارنة بالأجور هو دخول الرقابة المسبقة على النفقات العمومية المطبقة على البلديات حيز التنفيذ وذلك ابتداءا من 01 أفريل 2013 ونظرا لقلة خبرة وكفاءة مستخدمي البلديات تسببت في عرقلة التسيير ونشوء ديون في ذمة بلدية ثلاثة الدوائر، أما في سنة 2016 بلغ اجمالي النفقات 67.568.036.46 دج والتي تمثل منها حصة الأسد لأجور المستخدمين ما قيمته 50.383.002,26 دج أي بنسبة 74.57 % وما نسبته 25.43 % موزع على باقي النفقات الأخرى.

ولكن بالرجوع إلى الملحق 37 الذي يمثل باقي الإنجاز بالنسبة لقسم التسيير لسنة 2016، نجد ما مقداره 11.281.100.18 دج تمثل ديون على عاتق بلدية ثلاثة الدوائر لم تستطع تسديدها خلال سنة 2016 بسبب العجز المسجل في مواردها، وبالرجوع إلى الجدول رقم 13 نجد أنه لم تسجل اعانات من طرف الدولة والمقيدة في المادة 739 بسبب التوقف بالعمل بمنحة ناقص القيمة الجبائية سنة 2015 التي كانت تستفيد منها البلديات، وذلك راجع للوضع المالي العام للدولة بسبب انخفاض أسعار البترول والتوجه إلى إصلاح المالية المحلية وتطبيق سياسة ترشيد النفقات العمومية التي دعت إليها الحكومة.

ثانيا: قسم التجهيز والاستثمار

في الشق الثاني من ميزانية الجماعات المحلية المتمثل في قسم التجهيز والاستثمار وحسب الجدول رقم 14 نجد مواردها الداخلية المتمثلة في الاقتطاع من ايرادات التسيير التي تمثل نسبتها الدنيا بـ 10 % التي قدرت سنة 2011 بـ 18.347.976.78 دج أي بنسبة 29.34 % من إجمالي الايرادات، لتبلغ سنة 2016 قيمة 4.757.078.54 دج أي بنسبة 13.15 % . والمورد الثاني يتمثل في التنازل عن أملاك الدولة فكانت قيمته 300.429.29 دج سنة 2011 أي بنسبة 0.48 % أما السنوات التي تلت بقيت النسبة ضئيلة لا تتعدى 01 % حيث سجلت في سنة 2016 بـ 26.809.98 دج بنسبة 0.07 % ، ومن خلال هذه الموارد يحدد المجلس الشعبي البلدي برامج تساهم في الخدمة العمومية إلا أنها تبدو ضعيفة ولا ترقى إلى تطلعات المواطن.

نظرا لعدم كفاية الموارد الداخلية أو الذاتية توجد موارد خارجية متمثلة في الموارد الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية، التي قدرت في سنة 2011 بـ 43.896.492.46 دج بنسبة 70.19 %، لتنخفض سنة 2012 في حدود 10.537.239.96 دج أي بنسبة 46.61 % وذلك بسبب نهاية العهدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي، أما السنوات التي تلت فسجلت انخفاض في قيمتها لتصل سنة 2016 إلى 31.394.668.65 دج بنسبة 86.78 %، والتي تجسدت في جملة من المشاريع التنموية التي يتم التطرق إليها في المطلب الثاني.

أما جانب نفقات قسم التجهيز والاستثمار فتمثلت فيما تم انجازه من مشاريع تنموية في شتى المجالات وهناك مشاريع تتداخل مدة انجازها في سنتين ماليتين أو أكثر وذلك حسب طبيعة المشروع التنموي فكانت

نفقات التجهيز الإجمالية الخاصة بالموارد الخارجية أي المتعلقة بإعانات الدولة والولاية سنة 2011 بقيمة 64.577.756,20 دج لترتفع وتنخفض في السنوات التي تلت لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 85.349.553,65 دج وذلك راجع لعدد المشاريع المنجزة، لتسجل انخفاضا سنة 2016 إلى قيمة 57.823.457.45 دج وذلك راجع إلى انخفاض المداخيل العامة للدولة جراء الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط التي شهدته الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى بانتهاج الحكومة إلى التخفيض في عدد المشاريع والإبقاء على المشاريع ذات الأهمية القصوى، وذلك خوفا من الانعكاسات غير المرغوبة في ذلك الانخفاض المشهود في سوق الذهب الأسود والتي تعتمد عليه الجزائر كمورد رئيسي، حيث نتطرق إلى تجسيد تلك الموارد في المطلب الثاني على شكل مشاريع التي من شأنها المساهمة في التنمية المحلية.

المطلب الثاني: المشاريع التنموية على مستوى بلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011 –2016.

من خلال تلك الموارد المسجلة في قسم التجهيز والاستثمار والبرامج المسجلة في اطار المخطط البلدي للتنمية تجسدت عدة مشاريع تنموية خلال فترة الدراسة، شاملة عدة مجالات، وذلك من أجل المساهمة في تنمية المجتمع المحلي وتحسين مجال الخدمة العمومية، وذلك اعتمادا على الحساب الإداري لسنوات فترة الدراسة، فكانت على النحو الآتي:

البرامج التنموية لسنة 2011:

- انجاز مفرغة عمومية بمبلغ 2.378.117.43 دج.
- دراسة وانجاز منقب بفرقة حرملة بمبلغ 2.292.685.20 دج.
- التهيئة الحضرية لمختلف الأحياء بمبلغ 1.339.949.28دج.
- تجهيز محطة ضخ المياه الصالحة للشرب بمبلغ 994.734.00دج.
- اعادة تأهيل قناة توزيع المياه الصالحة للشرب بمبلغ 3.079.200.15 دج.
- تهيئة أرضية الملعب البلدي لكرة القدم بمبلغ 6.269.562.00 دج.
- اعادة تأهيل وتعبيد الطرق الحضرية على مسافة 1كم / ش 2 بمبلغ 7.550.595.00 دج.
- تجهيز منقب حرملة 2011/05 بمبلغ 2.460.451.50 دج.
- اعادة تأهيل وتعبيد الطرق الحضرية على مسافة 1كم /ش 1 بمبلغ 7.587.297.90 دج.
- اعادة تأهيل وتعبيد الطرق الحضرية على مسافة 1كم /ش 3 بمبلغ 7.569.900.00 دج.
- اعادة مساكة مسجد الفتح بمبلغ 781.580.35 دج.
- تدعيم فرقة العلالمة بالمياه الصالحة للشرب بمبلغ 249.999.75 دج.
- دراسة المواقع للتحسين الحضري بمبلغ 300.000.00 دج.

- صيانة المدارس و المساجد بمبلغ 200.000.00 دج.
- تجهيز مكتبة البلدية + قاعة المطالعة بمبلغ 1.992.744.00 دج.
- دراسة ومتابعة البرامج المختلفة بمبلغ 576.477.19 دج.
- ربط الحي الجديد بالمياه الصالحة للشرب بمبلغ 397.601.10 دج.
- ترميم طريق مقبرة سيدي السايح بمبلغ 3.000.000.00 دج.
- ترميم بيت الوضوء لمسجد الفتح بمبلغ 1.200.000.00 دج.
- ترميم الخزان وتأهيل أنابيب الماء بفرقة أهل الواد بمبلغ 100.000.00 دج.
- ترميم سطح مسجد التقوى بمبلغ 110.000.00 دج.
- تجهيز مكاتب ادارة البلدية بمبلغ 1.000.000.00 دج.
- انجاز مجاز مائي بفرقة بن عبيد بمبلغ 3.000.000.00 دج.
- تنظيف شوارع المدينة بمبلغ 733.534.70 دج.
- تطهير الديون بمبلغ 2.210.322.91 دج.
- تنصيب شبكة الهاتف المركزي للبلدية بمبلغ 320.000.00 دج.
- ترميم الملعب البلدي بمبلغ 1.986.973.02 دج.
- التدفئة المركزية بمبلغ 2.000.000.00 دج.
- اقتناء مواد التنظيف للصيانة والحراسة بمبلغ 476.463.32 دج.
- تهيئة مقر البلدية بمبلغ 4.663.200.20 دج.
- اقتناء عتاد الاعلام الآلي وملحقاته لرقمنة سجلات الحالة المدنية بمبلغ 2.286.534.47 دج.

البرامج التنموية لسنة 2012:

- اعادة تأهيل وتعبيد الطرق الحضرية للبلدية بمبلغ 2.987.010.00 دج.
- دراسة توصيل الغاز الطبيعي 2012/01 بمبلغ 736.678.80 دج.
- تجديد جزء من شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب بمبلغ 479.131.38 دج.
- تنظيف شوارع البلدية بمبلغ 951.254.95 دج.
- نزع وتركيب الأعمدة الكهربائية بمبلغ 653.664.87 دج.
- تطهير الديون بمبلغ 390.461.72 دج.
- انجاز خزان مائي سعته 100 $م^3$ بمبلغ 1.458.039.96دج.
- تعبيد الطرق الحضرية لبلدية ثلاثة الدوائر بمبلغ 9.079.200.00 دج.
- ترميم بيت الوضوء لمسجد الفتح بمبلغ 1.875.660.35 دج.

البرامج التنموية لسنة 2013:

- تصليح عتاد البلدية بمبلغ 360.200.00 دج.
- دراسة ومتابعة مبلطتان على طريق العلالمة بمبلغ 877.500.00 دج.
- صيانة المدارس والمساجد بمبلغ 100.000.00 دج.
- تدعيم وتزويد المياه الصالحة للشرب بناءا من منبع القطار بمبلغ 6.452.421.30 دج.
- تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بالقرية الفلاحية بمبلغ 1.281.957.30دج.
- انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب وإعادة تأهيل القناة الرئيسية وربطها بالخزان بمبلغ 1.634.536.80.
- اقتناء جرار+ قاطرة+ صهريج بمبلغ 2.199.600.00 دج.
- انجاز مبلطتان على طريق العلالمة بمبلغ 21.229.650.00 دج.
- انجاز وتجهيز بئر عميق بفرقة حرملة بمبلغ 4.249.732.50 دج.
- دراسة وانجاز بئر عميق بفرقة مزاتة بمبلغ 2.962.440.00 دج.
- اقتناء حاويات لرفع القمامات المنزلية بمبلغ 2.190.000.00 دج.
- تطهير الديون بمبلغ 2.842.871.17 دج.
- تجهيز مكاتب ادارة البلدية بمبلغ 2.517.123.04.

البرامج التنموية لسنة 2014 :

- اقتناء لوحات اشهارية لمقر البلدية بمبلغ 237.000.00 دج.
- اتمام انجاز ملحق اداري في الوسط الريفي بمبلغ 3.000.000.00 دج.
- دراسة ومتابعة وترميم مقبرة الشهداء بمبلغ 2.500.000.00 دج.
- تأهيل مساكة مكتبة البلدية بمبلغ 1.309.500.00 دج .
- دراسة تأهيل وتوسيع الحمام البلدي بمبلغ 6.700.000.00 دج.
- تهيئة الحدائق العمومية بمبلغ 5.000.000.00 دج.
- تجهيز مكاتب ادارة البلدية بمبلغ 299.988.00 دج.
- اقتناء حاويات الفضلات بمبلغ 1.930.500.00 دج.
- دراسة وانجاز بئر عميق بفرقة مزاتة بمبلغ 249.990.39 دج.
- انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب واعادة تأهيل القناة الرئيسية وربطها بخزان المياه لفرقة تيطري بمبلغ 1.957.878.00 دج.
- اعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي بوسط المدينة بمبلغ 4.859.010.00 دج.
- تهيئة أحياء ثلاثة الدوائر بمبلغ 4.998.240.00 دج.

- تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بالقرية الفلاحية بمبلغ 1.901.201.79 دج.
- تهيئة أحياء ثلاثة الدوائر الشطر 02 القرية الفلاحية بمبلغ 6.014.034.00 دج.
- انجاز قناة توصيل المياه وربطها ببئر مزاتة وانجاز خزان 500 م^3 بمبلغ 6.990.948.90 دج.
- تجديد وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب لفرقة حرملة والمهاذبة بمبلغ 1.144.494.00دج.
- تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب وسط مدينة ثلاثة الدوائر بمبلغ 6.043.046.49 دج.
- دراسة ومتابعة وانجاز خزان سعته 100 م^3 مع شبكة التوزيع لفرقة مزاتة بمبلغ 175.500.00 دج.
- انجاز خزان للمياه الصالحة للشرب سعته 100 م^3 بفرقة أهل الواد بمبلغ 1.631.891.43 دج.

البرامج التنموية لسنة 2015:

- دراسة و متابعة و إعادة تأهيل و تعبيد الطريق الرابط ما بين العثامنية و الخماخمية على مسافة 1,9 كلم بمبلغ 4.426.695.00 دج.
- تجهيز مكاتب إدارة البلدية بمبلغ 1.998.300.00 دج.
- دراسة ومتابعة و إنجاز خزان بسعة 100 م ^{3}مع شبكة التوزيع بفرقة مزاتة بمبلغ 2.355.795.00دج.
- تهيئة المساحات الخضراء لبلدية ثلاثة الدوائر بمبلغ 00 3.494.790 دج.
- إعادة تأهيل وتعبيد الطرق الحضرية لبلدية ثلاثة الدوائر على مسافة 750م بمبلغ 6.967.350.00دج.
- دراسة و متابعة و إنجاز و تجهيز بئر عميق (الروابع) بفرقة أهل الواد بمبلغ 5.357.196.00 دج.
- إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي بمختلف أحياء ثلاثة الدوائر بمبلغ 3.999.879.00 دج.
- تجديد جزء من القناة الرئيسية بين خزان 500 م ^{3} و مركز البلدية بمبلغ 4.511.403.00 دج.
- إنجاز و توسعة مصالح مستقبلة للجمهور بمبلغ 3.999.586.85 دج .
- دراسة و متابعة واعادة تأهيل و تعبيد الطريق الرابط ما بين فرقة المهاذبة و الطريق الوطني رقم 60 أ على مسافة 1,8 كلم (ش1) بمبلغ 418.427,10 دج.
- دراسة و متابعة وإنجاز قناة التوزيع و ربطها ببئر عميق (الروابع) بخزان سعته 100 م^3 بفرقة أهل الواد بمبلغ 6.608.628.00 دج.
- دراسة و متابعة وإنجاز ربط الخزان بسعة 100 م^3 مع البئر العميق بفرقة مزاتة بمبلغ 5.927.512,50 دج.
- إقتناء ABRIBUS بمبلغ 2.497.950.00 دج.
- اقتناء عتاد وتجهيزات لصيانة طرقات البلدية بمبلغ 2.489.760.00 دج.
- تعويض مالي عن أرض بمبلغ 29.294.533.28 دج.
- دراسة وتحيين مخططات شغل الأراضي للبلدية بمبلغ 1.200.000.00 دج.

- دراسة مخبرية لأرضية برنامج انجاز مدرجات الملعب البلدي بمبلغ 219.899.00 دج.
- اقتناء مولد كهربائي بمبلغ 1.900.000.00 دج.
- اقتناء حافلة للنقل المدرسي بمبلغ 7.450.000.00 دج.
- اعداد ملفات طلب رخصة البناء على سبيل التسوية للتجهيزات العمومية التابعة للبلدية بمبلغ 1.000.000.00 دج.
- المراقبة التقنية لمشروع دراسة ومتابعة وانجاز الملعب البلدي بمبلغ 200.000.00 دج.
- اقتناء محول كهربائي بمبلغ 1.149.900.00 دج.
- اتمام تهيئة الحدائق العمومية الشطر الأول بمبلغ 1.683.044.16 دج.
- اعداد دراسة تتضمن مخططات خاصة باعتماد وتعريف الأحياء والشوارع والأماكن والمباني العمومية بمبلغ 1.990.000.00 دج.
- تهيئة السوق المغطاة وانجاز مرحاض + مسمكة بمبلغ 2.400.000.00 دج.
- ترميم وتهيئة النصب التذكاري بأهل الواد بمبلغ 1.450.339.02 دج.
- دراسة ومتابعة وانجاز مدرجات الملعب البلدي بمبلغ 6.118.707.46 دج.
- ابادة الحشرات الضارة على مستوى محيط وجميع الأحياء بمبلغ 579.150.00 دج.

البرامج التنموية لسنة 2016:

- إنجاز توسعة مصالح مستقبلة للجمهور بمبلغ 3.578.675.65 دج.
- دراسة ومتابعة و انجاز قناة التوزيع وربطها ببئر عميق (الروابع) بخزان سعته 100م^3 بفرقة أهل الواد بمبلغ 508.833.00 دج.
- إعادة تأهيل و تعبيد الطرق الحضرية لبلدية ثلاثة الدوائر على مسافة 750 م بمبلغ 94.185.00 دج.
- تجديد جزء من القناة الرئيسية بين خزان 500 م^3 و مركز البلدية بمبلغ 824.814.90 دج.
- دراسة و متابعة وإنجاز ربط الخزان بسعة 100 م^3 مع البئر العميق بفرقة مزاتة بمبلغ 743.757.30 دج.
- دراسة و متابعة وانجاز شبكة الصرف الصحي بفرقة تيطري بمبلغ 6.741.072.00دج .
- دراسة ومتابعة وانجاز خزان بسعة 100م ^{3} مع شبكة التوزيع بفرقة مزاتة بمبلغ 2.402.198.37 دج.
- انجاز خزان 50 م^3 مع شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب لفرقة الروابع 3.088.757.88 دج.
- تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لحي الجنوب و حي بن غربية بمبلغ 3.912.327.90 دج.
- تجهيز و الربط بالكهرباء لمنقب (الروابع) بفرقة أهل الواد بمبلغ 1.476.340.00 دج.
- دراسة ومتابعة و اعادة تأهيل و تعبيد الطريق الرابط ما بين فرقة المهاذبة و الطريق الوطني رقم 60 أ على مسافة 1,8 كم (ش 1) بمبلغ 1.419.823.09 دج.

- إنجاز خزان 50 م^3 مع شبكة المياه الصالحة للشرب لفرقة المهاذبة بمبلغ 2.542.698.41 دج.
- تكملة اقتناء تجهيز خاص بالبيومتري (بطاقة التعريف+جواز السفر+البطاقة الرمادية) بمبلغ 2.142.097.98 دج.
- دراسة انجاز منشأة فنية على واد المالح بمبلغ 480.000.00 دج.
- اعداد مخططات رخصة هدم مستودع بمبلغ 100.000.00 دج.
- تدعيم برنامج انجاز مدرجات الملعب البلدي بمبلغ 2.034.980.56 دج.
- تهيئة مصالح المستقبلة للجمهور بمبلغ 400.000.00 دج.
- اقتناء تجهيز خاص بالبيومتري (جواز السفر+ بطاقة التعريف الوطنية+ البطاقة الرمادية) بمبلغ 5.550.709.70 دج.
- اقتناء لوحات اشهارية تعريفية لتسمية الشوارع والأماكن العمومية بمبلغ 1.609.458.21 دج.
- المراقبة التقنية لمشروع انجاز توسعة المصالح المستقبلة للجمهور بمبلغ 100.000.00 دج.
- ترميم طرقات البلدية بمبلغ 1.033.751.13 دج.

المبحث الثالث : معوقات وآفاق التسيير لتحقيق التنمية ببلدية ثلاثة الدوائر

من خلال المعطيات التي يمليها الواقع المعاش ببلدية ثلاثة الدوائر وحتى جل البلديات التي لها نفس الخصائص، يتعين ايجاد آليات كفيلة بمعالجة المشاكل والعراقيل التي تتخبط فيها البلدية.

المطلب الأول: معوقات التنمية المحلية

تعرف بلدية ثلاثة الدوائر كباقي بلديات الوطن العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيق تنمية محلية شاملة يمكن أن ندرج أهمها فيما يلي:

- من الأهمية بمكان وضع مشاكل التمويل في أول العقبات التي تقابل الإدارة المحلية وتحول دون أدائها للأعمال المنوطة بها لتحقيق التنمية المحلية والصعود بمستوى تطلعات المواطن المحلي حيث يلجأ المسيرون الى ميزانية الدولة وتسجيل المشاريع في اطار المخطط التنموي الممول من طرف الولاية والتي لا تقبل إلا بعض مشاريع البلدية في اطار مداولات تقييم الميزانية مما يزيد التبعية للميزانية المركزية و يؤدي الى تأخر المشاريع بل و تراكمها .
- عدم توفر العقار الحضري من جهة وصعوبة الحصول عليه إن وجد بالآليات المعمول بها قانونا من جهة أخرى، كالتحويل التلقائي لأراضي الخواص ونزع الملكية للمنفعة العامة، فبلدية ثلاثة الدوائر تعاني كثيرا من هذا المشكل فلديها أحكام قضائية ضد خواص لكنها لم تستطع تنفيذها والحصول على العقار لتنفيذ المشاريع التنموية التي تتمثل في سكنات اجتماعية وهيئات إدارية كالحماية المدنية ومجمعات مدرسية وثانوية ومستشفى .....الخ.
- إن المشرع أكد على استقلالية المجلس المنتخب كهيئة مداولة من خلال مظاهر عديدة لكن في الواقع لا يعتبر المجلس المحلي صاحب الكلمة الاخيرة في اتخاذ القرارات اللازمة دائما لأنه يخضع لرقابة مركزية صارمة تحد من فعالية القرار المحلي .
- ضعف العمل الجواري للمجالس المنتخبة وغياب الحوار مع المواطنين مما أدى الى تدني المستوى المعيشي للمواطن رغم الجهود التي تبذلها الدولة في مجال التنمية .
- عجز نظام الانتخابات عن افراز تمثيل حقيقي للمواطنين، فالتعددية داخل المجالس المنتخبة كانت شكلية متحزبة ومضرة بمصلحة المواطنين نظرا لانعدام التكوين المتخصص وقلة الوعي في طرح القضايا وحلها.
- عدم استطاعة رؤساء المجالس الشعبية البلدية تجاوز نظرتهم الضيقة لمفهوم التمثيل الشعبي وتمثيل الدولة لأنهم يهتمون بدورهم كممثلين للمواطنين على حساب مهمتهم كممثلين للدولة مما أدى إلى تناقضات وتضاربات .
- ضعف تحصيل الموارد الذاتية للبلدية.

- عدم الانسجام بين أساليب التسيير المعمول بها والواقع المعاش وبطء عصرنة التسيير البلدي حتى يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع وعدم إصلاح الجباية والمالية لتوفير الموارد الكافية مع ترشيد النفقات واستغلالها في تحقيق التنمية المحلية .

المطلب الثاني: آفاق التسيير لتحقيق التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية بشكل اساسي الى ترقية المستوى المعيشي للمواطن والوصول الى مستوى تطلعاته وان هذا لن يتأتى إلا بوجود افاق تنموية محلية تتبعها اصلاحات ضرورية لتفعيل جهاز تمويل التنمية المحلية وعليه نقترح ما يلي :

- ✓ الالتزام بقواعد المحاسبة العمومية هذه الاخيرة التى تفرض ان يكون صرف النفقات مرتبط بتوفر ايرادات حقيقية مما يحتم على المسؤولين المحليين العمل به والقضاء على اختلالات الميزانية المحلية وإنهاء مشكل العجز الميزانياتي .
- ✓ الوصول الى تخصيص نوع من الضرائب لكل هيئة ادارية على حدى تكون لها حرية تحصيلها الامر الذي يتطلب مصالح جبائية ومالية محلية تتولى مهمة تسييرها اطارات مكونة .
- ✓ محاولة الجماعات المحلية البلدية اشراك المستفيدين من خدمات النقل والمكتبات والمسابح وغيرها من تمويل تكاليف هذه الخدمات بمبالغ رمزية .
- ✓ وجوب اعادة الاعتبار للممتلكات العقارية المنقولة التي تحوزها الجماعات المحلية وذلك بجردها في سجلات رسمية وتسوية طبيعتها القانونية بسندات ملكية وإعادة تأهيلها وتحيين بدل الايجار وتثمينها حسب ما يتوافق مع أسعار السوق.
- ✓ اعادة النظر في شروط الاقتراض المصرفي وتحرير النظام القانوني في هذا المجال بإعطاء الحق للجماعات المحلية بطلب قروض طويلة المدى حسب قدرتها المالية وبضمانات مواردها الدائمة ولكن مع ما يتوافق وتعاليم المجتمع.
- ✓ محاولة استغلال الاصلاحات التي تمس القطاع المصرفي والتي لا تتعارض مع طبيعة المجتمع لخوض تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية الذي يحقق مكاسب وموارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية ويمكن الاعتماد عليه بشكل تدريجي الى أن يصبح موردا دائما لميزانية الجماعات المحلية.
- ✓ استقطاب الاقتصاد غير الرسمي، فهناك العديد من الانشطة التي تقام على الرصيف والطرقات يمكن استغلالها بإعطائها بعدا قانونيا من خلال السماح للتجار بالنشاط مقابل رخصة تمنحها الجماعات المحلية وتخضعها لضريبة يتم حسابها حسب طبيعة النشاط الممارس والمساحة المستغلة ، هذا الامر الذي يوفر مورد اضافي لميزانية البلدية.

- ✓ وضع عقود نجاعة تربط بموجبها الدولة المساعدات المقدمة للجماعات المحلية بمدى تنفيذ هذه العقود ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة مما يخلق تنافسية بين الجماعات المحلية لتحصيل أكبر مساعدة وتقديم خدمات ومشاريع ذات جودة بما يطمح اليه المواطن.
- ✓ تفعيل القاعدة في التنمية المحلية باشراك المواطن والمجتمع المدني في القرار المحلي لتكريس ثقافة التشاور بين المسؤولين وفعاليات المجتمع المدني في كافة المجالات من أجل زرع الثقة بين الدولة والمواطن وتشجيع العمل التطوعي المنظم .
- ✓ الاهتمام بالموارد البشرية سواء كانوا منتخبين أو موظفين وتكوينهم من أجل اعطاء مردودية عالية في العمل وفي التسيير .
- ✓ فك العزلة في المناطق النائية التي تستوجب رجوع السكان إلى مناطقهم، مما يفك الاختناق على المدينة ويسهم في تلبية حاجيات محلية.
- ✓ البحث عن مصادر جديدة مدرة للمداخيل وعدم الاتكال على الاعانات الممنوحة من الدولة.
- ✓ مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لمالية بلدية ثلاثة الدوائر، وبالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الحساب الإداري لسنوات فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى 2016، تطرقنا إلى الموارد التي تتحصل البلدية المتمثلة في الموارد الجبائية وغير الجبائية، حيث استخلصنا أن نسبة الإيرادات الجبائية(TVA ,TF,TAP,IFU) لا تتعدى نسبتها 6.07 % خلال مدة الدراسة، وهذا ما يسعنا أن نقول بأن بلدية ثلاثة الدوائر فقيرة وتعيش حالة عجز مستمر، وأنها تعتمد على الموارد غير الجبائية وبنسبة كبيرة تمثلها الإعانات التي وصلت في سنة 2016 إلى 90.04 % من إجمالي ايرادات قسم التسيير، حيث تذهب نسبة كبيرة من نفقات قسم التسيير إلى تغطية أجور المستخدمين وتعويضات أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنسبة 74.57 % سنة 2016 وهذا يدل أن النسبة النفقات الأخرى لا تستطيع البلدية تغطيتها وبالتالي تدخل في نزاعات مع الدائنين وتبقى تتخبط في مستنقع الديون الشيء الذي يجعلها رهينة الاعانات التي تتحصل عليها من الدولة.

ثم تطرقنا إلى ايرادات قسم التجهيز والاستثمار والتي من خلالها تتجسد المخططات التنموية، والتي نجد جلها يتمثل في الايرادات التي تمنحها الدولة والولاية في إطار المخطط البلدي للتنمية المجسدة في مشاريع في شتى المجالات أغلبها كان في مجال التزود بالمياه الصالحة للشرب نظرا لندرة هذه المادة الحيوية والتي أنهكت المواطن فكانت ضمن أولويات المنتخب المحلي، أما بخصوص البرامج الممولة من ميزانية البلدية فهي أقل قيمة من الأولى وتجسدت في مختلف برامج الصيانة والتصليحات واقتناء تجهيزات وبناء بعض المنشآت، وذلك راجع لقلة الاعتمادات المرصودة في قسم التجهيز والاستثمار وذلك راجع لقلة موارد قسم التسيير.

تمهيد:

أصبحت عملية التنمية تحظى باهتمام كبير من طرف مختلف الدول، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة وذلك للدور الفعال والمهم الذي تلعبه هذه العملية في تحسين الأوضاع في مختلف الميادين.

كما عرف مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية تطورا كبيرا، لم يعد يقتصر على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعة متعددة الأبعاد والجوانب تنطوي على تغيرات هيكلية جذرية في كل المجالات الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، السياسية وكذا الادارية، على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن.

يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية للدولة. ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هو المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محددا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل المحافظة أو مجموعة من المحافظات. وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا و الذي سوف نتطرق اليه في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية، استراتيجياتها ومعوقاتها، ومدى حاجتها للتمويل المحلي.

المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر وآفاقها

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

في ظل تراكم الأعباء الاقتصادية منها والاجتماعية، ومن أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المسطرة لجأت الدول الى تقاسم هذه الأعباء مع الأقاليم المشكلة لها، حيث أنيط بهذه الأقاليم وظائف تنموية مختلفة ومتعددة على مستواها المحلي، مما أدى الى ظهور مفهوم التنمية المحلية كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد الهادفة إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نهضة تنموية بهذه المناطق.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم مبحثنا هذا إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية أما المطلب الثالث: أشكال التنمية المحلية.

المطلب الاول: تعريف التنمية المحلية

إن مصادر التنمية وأبعادها تعتبر متداخلة ومتفاعلة ومتشابكة، وكنتيجة لهذا التشابك والاختلاف تعددت المحاولات والاتجاهات ووجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية، وسنحاول إعطاء أهم التعاريف لها فيما يلي:

تعريف 01: هي العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام، إسهاما كاملا في التقدم القومي[1].

تعريف 02: التنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفي منظومة شاملة ومتكاملة[2].

تعريف 03: عرفها الأستاذ محي الدين صابر على أنها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن إثارة وعن البيئة المحيلة وأن

[1] أ علاوي، دور صندوق الجنوب في تمويل التنمية المحلية مع الاشارة لواقع المشاريع التنموية لولاية ورقلة، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق المركز الجامعي برج بوعريريج، 04- 04-2016، ص02.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص13.

يكون ذلك الوعي قائما على أسس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا[1] .

المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية

من خلال التطورات التي عرفتها إشكالية التنمية خاصة في مطلع القرن 20، ظهرت مجموعة من النظريات والتوجيهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف من نواحي مختلفة، وذلك بإبراز أهم الأسباب التي أدت الى تخلف العديد من الدول، والعمليات والمناهج التي يجب اتباعها لتحقيق التنمية .

وحتى نقف أكثر عند هذه النظريات سنتناولها على الشكل التالي:

الفرع الأول: نظرية آدم سميث

ركز "آدم سميث" على الحرية الاقتصادية وعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادي بمبدأ التخصص وتقسيم العمل ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، يأتي "آدم سميث" في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة عن النمو الاقتصادي، وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها[2].

أولا: القانون الطبيعي

اعتقد " آدم سميث" إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤول عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه، وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد اليه السوق، فإن كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان "آدم سميث" ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة.

ثانيا: تقسيم العمل

يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى" آدم سميث"، حيث تِؤدي الى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ثالثا: عملية تراكم رأس المال

يعتبر "سميث" التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

---

[1] كمال التابعي، تعريف العالم الثالث (دراسة نقدية في علم الاجتماع)، دار المعارف، القاهرة ، 1993 ص 23.

[2] نظريات التنمية الاقتصادية، تاريخ التحميل 2017/04/28 http .ar.wikipedia.org/wiki

رابعا: دوافع الرأسماليين على الاستثمار

وفقا لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح، وان التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد، إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة.

خامسا: عناصر النمو

وفقا "لآدم سميث" تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء الى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية.

سادسا: عملية النمو

يفترض "آدم سميث" أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

الفرع الثاني: نظرية جون ستيوارت ميل

ينظر "جون ستيوارت ميل" للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصيلين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذه النظرية[1]:

أولا: التحكم في النمو السكاني

اعتقد "ميل" بصحة نظرية مالوس في السكان ويقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

ثانيا: معدل التراكم الرأسمالي

يرى "ميل" أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها الى زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فإن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلى زيادة معدل الرأسمالي.

ثالثا: معدل الربح

يرى "ميل" أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص غلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

---

[1] شبكة ومنتديات طلبة الجزائر، نظريات سياسات التنمية، تاريخ التحميل 2017/04/28 etudiantdz.net/vb/t41476.html.

رابعا: حالة السكون

اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.

خامسا: دور الدولة

كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الانتاج.

الفرع الثالث: النظرية الكلاسيكية

من العناصر الرئيسية لهذه النظرية نجد[1]:

أولا: سياسة الحرية الاقتصادية

يؤمن الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

ثانيا: التكوين الرأسمالي

هو مفتاح التقدم، ينظر جميع الكلاسيكيين إلى التكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كافي من الأرباح.

ثالثا: الربح

هو الحافز على الاستثمار، يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

رابعا: ميل الأرباح للتراجع

معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

خامسا: حالة السكون

يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لأنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي ويصل

[1] سعد الدين حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (27)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص26.

معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، ووفقا "لآدم سميث" فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون.

الفرع الرابع: النظرية الكينزية

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط، ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي[1]:

أولا: الطلب الفعال

وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يقترح حدوث زيادة في الانفاق سواءا على الاستهلاك أو الاستثمار.

ثانيا: الكفاية الحدية لرأس المال

يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لتعديل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

ثالثا: سعر الفائدة

يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

رابعا: المضاعف

المضاعف الكينزي يقوم على أربعة عناصر هي:

- وجود بطالة لا إرادية.
- اقتصاد صناعي .
- وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية.
- يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الانتاج.

المطلب الثالث: أشكال وأهداف التنمية المحلية

تتعدد أشكال التنمية المحلية وذلك حسب طبيعتها وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة والتي من شأنها تحقيق رفاهية المواطن وبالتالي المجتمع ككل.

---

[1] شبكة ومنتديات طلبة الجزائر، نظريات سياسات التنمية، تاريخ التحميل 2017/04/28 etudiantdz.net/vb/t41476.html.

الفرع الأول: أشكال التنمية المحلية

إن عملية التنمية لا يمكن فصلها عن بيئتها، والتصورات التي رسمت من أجلها، فقد تكون التنمية ذات طابع وطني من حيث الامتداد الجغرافي ومركزية المشروع التنموي الوطني، وقد تكون ذات شكل محلي بحسب احتياجات كل بلدية نظرا لطابعها البيئي والجغرافي والثقافي والاقتصادي، كما يمكن أن تأخذ التنمية طابع شامل ومستدام، حيث نبين هذه الأشكال على النحو التالي:

أولا: التنمية الوطنية

تتحدد معالم التنمية الوطنية حسب الرؤية الخاصة بكل بلد، حسب الاختيارات الوطنية التي تتبناها كل دولة، قصد النهوض بالمجتمع من مختلف جوانبه الحياتية للأفراد، بغية الارتقاء بهم من مستوى الى مستوى، فهي بذلك ترتكز على محور رئيسي يتمثل في جملة من المشاريع الكبرى التي تتولى الدوائر الوزارية متابعة تنفيذها لإشباع الحاجيات على المستوى الوطني، ضمن الاطار الذي يتعدى نطاق الجماعات المحلية ذاتها، رغم توزيعها على أقاليم هذه الجماعات مثل انجاز الطرق والوطنية وخطوط السكة الحديدية والمطارات والمستشفيات الجامعية.

ثانيا: التنمية المحلية

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا، وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا، الشرط الأساسي لكل تنمية محلية[1].

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابة تنمية المجتمع في الدول النامية، أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توجد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، بحيث تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما:

- مساهمة المواطنين (الأهالي) أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.
- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[2].

[1] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان،ص79.

[2] مصطفى الجندي، المرجع في الادارة المحلية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1971، ص94.

ثانيا: التنمية المستدامة

الى جانب التنمية الوطنية والمحلية، هناك التنمية المستدامة وهي التي تعتمد على مكوناتها الذاتية وليس على مكونات ومقدرة آخر وفي كل المتغيرات، وهي تعني الحفاظ على كرامة الانسان من خلال تحسين وسط معيشته وتوفير فرص له متساوية أمام جميع أفراد المجتمع عن طريق الادارة المحلية لاسيما على مستوى البلدية كونها فضاء تنموي يتفاعل فيه المواطن ويبدع ويعبر فيه عن آفاقه التنموية، والذي يضمن من خلاله جميع الحقوق بالشكل الذي يحقق استدامة حقوق غيره من الأجيال القادمة دون الحيلولة والإنقاص من الهداف التنموية للسياسة العامة للدولة.

لهذا نلخص أن للبلدية دور كبير في الدفاع نشيط لخدمة التنمية وخلق الوسائل والمناخ المناسب لها عن طريق خلق فرص عمل للشباب ودفعهم الى العمل في تنافسية غير صراعية وشفافة، الى جانب المجتمع المدني فإنه يقوم بالتعبئة من أجل حثهم من أجل المساهمة في إنجاز المشاريع التنموية المسجلة لفائدة البلدية وتقدم اقتراحاتهم عن طريق ممثلي الأحياء بالوسط الحضري وممثلي المناطق الريفية بالوسط الريفي ليتشكل بذلك عراك تنموي.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية في الهيئات المحلية (الولاية، البلدية)كثيرا عن الأهداف العامة فالهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى راق ومتوازن لكل الأفراد و الجماعات في أي مجتمع، إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- ✓ تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.
- ✓ القضاء على الفقر والجهل والتخلف، و يتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع الاقتصادية، مما يخفض من معدلات البطالة، ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر. وتوسيع الهياكل التربوية لبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية، خاصة في الريف، من أجل التمدرس للأطفال و فك العزلة عن هذه المناطق، ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.
- ✓ تقدير القدرات العامة للمجتمع لبناء الهياكل القاعدية، وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع.

[1] موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص37.

- ✓ تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية، وهذا يكون بتقديم الدعم المادي و المعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم و فعال في مجتمعه، وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات، وخاصة إذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها.
- ✓ الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية الإدارة، مما يساعد على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها أقرب من الدولة إلى المواطن وأعلم باحتياجاته والنقائص التي يعاني منها.
- ✓ دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع المختلفة.
- ✓ بروز إمكانيات التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة، ويسرع من عملية التنمية[1].

وهناك أهداف أخرى للتنمية المحلية تتمثل فيما يلي:

- تحديث الزراعة وتوسيعها:

تحتل الزراعة مكانة أساسية تعد من بين اهتمامات البلاد نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر زراعيا، ونظرا لإعطاء الأولوية لضرورة تأمين الاحتياجات الوطنية من الموارد الغذائية ولذلك ستظل التنمية أحد مهام الدولة التي تحظى بالأولوية.

إن المهمة التي لابد من تحقيقها هي تأمين الاكتفاء الذاتي للبلاد، ولزيادة الزراعة في البلاد لابد من تطبيق التدابير التالية:

* تحديث الهياكل التنظيمية و التنسيق بينهما.
* إدراج القطاع الخاص في خطط التحديث و التنمية العامة للفلاحة.
* تحديث الوسائل و الزراعات بالاعتماد أكثر على التقنيات المتطورة.
* تحويل الزراعات القديمة وإدخال أنواع جديدة أخرى.
* صيانة الأراضي وضبط سياسة رشيدة لاستخدامها.
* توسيع المساحة الفلاحية عبر التراب الوطني خاصة في السهول و الهضاب والمناطق الصحراوية.

- التصنيع[2]:

إن فكرة التصنيع من أبرز الظواهر التي تبع الوجه الاقتصادي للجزائر المستقلة وقد أكدت الجزائر فيما يتصل في هذا الميدان بتصميمها على انتهاج طريق خاص بها يتعلق بالتنمية المحلية، وعزمها على أن تعطي مضمونا محسوسا لفكرة الاستغلال الاقتصادي، وهذا الطريق المنتهج يتجلى في الخطوط التالية:

[1] مصطفى حسين، أحمد شفيق الطيب، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص ص 126، 127.

[2] المرجع السابق، ص127.

* إقامة الصناعات الأساسية التي تشكل الدعامة التي يقام عليها التصنيع، و تطوير الصناعات التي تضفي مزيدا من القيمة على الموارد الأولية والتي تعطي دعما حاسما في مجال إنشاء وظائف جديدة.

* توفير كل الإمكانيات التي تتيح إنشاء صناعات خفيفة.

* توفير الظروف اللازمة لاستغلال الاقتصاد تقنيا عن طريق النفاذ تدريجيا إلى أعلى مستويات الثقافة.

* إنجاز حزام صناعي جديد فوق السهول والهضاب العليا وعلى الأطلس التلي والصحراوي للمساهمة في رفع الاقتصاد الجزائري.

- استثمار الموارد المائية:

إن موارد الجزائر في مجال المياه سواء ما يجري على سطح الأرض أو الكامنة في جوفها تشكل إحدى الثروات الرئيسية التي يتمركز عليها اقتصاد البلاد.

إن عملية ري الأراضي المزروعة والمساحات التي اكتسبتها حديثا الزراعة، مثلها في ذلك مثل إنجاز المشاريع الصناعية والعمل على التهيئة العمرانية بالنسبة للحواضر والبوادي، التي تفترض بذل جهد جبار من أجل تجميع مياه الأمطار واستخدام الحقول المائية الجوفية، وإعادة تصفية المياه المستهلكة والعمل على إنعاشها. ولبلوغ هذا الغرض يجب أن يتحدد كهدف التواصل في حدود الفترة المرسومة لري 800000هكتار جديد.

بالنسبة للوحدات الصناعية التي سيتم إنشاؤها مستقبلا حيث يجب إعداد منشأة ملائمة لاستعمال المياه المستعملة في المناطق الحضرية، وخاصة تلك في المدن الكبرى والمناطق الصناعية.

- البنية التحتية:

من أهم الاستثمارات و الأعمال الضخمة التي كانت تسعى الجزائر لتحقيقها هي:

* تحديث شبكة السكة الحديدية و توسيعها.

* تدعيم التجهيزات الجوية للبلاد.

* تطوير شبكة الطرق البرية.

* تجهيز الجزائر بأسطول بحري يكون سندا رئيسيا للتوسع في التجارة.

* توزيع وتنويع الطاقة وإنتاجها وتدعيمها.

* تطوير العاصمة مما يجعلها رمزا للسيادة الوطنية و قطبا اقتصاديا كبيرا يتطور بسرعة.

المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية، استراتيجياتها ومعوقاتها، ومدى حاجتها للتمويل المحلي.

التنمية المحلية هي عملية تراكمية، يصد منها إجراء وإحداث تحسينات على كافة الأصعدة، سواء كانت على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والخدماتي للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية، إلا من حيث مجال تطبيقها، كما تبرز الدور الرئيسي للتنمية المحلية كونا تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الإقليم، هذه الأخيرة تتيح للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، وبحكم قرابتها منهم ومعرفتهم الكافية بالمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمنطقة التي تقع ضمن حدود الاقليم، الأمر الذي يترتب عليه إن اخذت بهذه الأبعاد بعين الاعتبار تحقق نجاحات في تجسيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي.

كما أنه من أجل من أجل تحقيق لتنمية المحلية يفرض على الجماعات المحلية إتباع استراتيجيات معينة، هذه الاستراتيجيات تجعل التنمية المحلية بحاجة إلى التمويل المحلي من أجل تجسيده على أرض الواقع والتغلب على بعض المعوقات التي يمكن أن تعترضها.

ومنه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، الأول تناولنا فيه مجالات التنمية المحلية والثاني استراتيجيات التنمية المحلية ومعوقاتها، أما المطلب الثالث فتطرقنا فيه إلى مدى حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي.

المطلب الأول: مجالات التنمية المحلية

تتعدد مجالات التنمية المحلية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية:

على الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول هذا الموضوع، إلا انه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو" التنمية الاقتصادية هي عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الانتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي"[1].

[1] مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1994م، ص377.

إذا فغاية التنمية هي رفاهية الانسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواءا كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن ثم فقد التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخائه المادي.

الفرع الثاني: التنمية الاجتماعية

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الانساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به و" بالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والاسكان والضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية"[1].

وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، ولا يمكن ان تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية[2].

الفرع الثالث: التنمية السياسية

تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولا سيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة أو الأمة، والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي وهذا الأخير لا يتم إلا إذا تم الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية ...إلخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية[3].

الفرع الرابع: التنمية الإدارية

ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية

[1] محمد عاثيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989، ص 49.

[2] محمد اسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الاسكندرية، مصر، 1983، ص 240.

[3] خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 21.

يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية[1].

الفرع الخامس: التنمية المحلية والتخطيط الإقليمي

إن قضايا التنمية المحلية ترتبط أساسا بعمليات التغيير المخطط على المستوى المحلي، على اعتبار أن التخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية، ولذلك تثار مجموعة من التساؤلات حول التخطيط ومعناه، أهدافه وأساليبه، فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الخطة أو تنفيذها.

وعموما يعرف التخطيط بأنه مجموع البرامج والخطط التي توضع من أجل تحقيق أهداف معينة، كما يعد مجالا لعملية تربوية يعد فيه أفراد المجتمعات المحلية للعمل بأنفسهم والمساهمة في ادارة شؤونهم العامة، والتخطيط لا يجري في فراغ اجتماعي، إذ لا يمكن أن يكون مجرد تنظيم آلي للموارد التي يتم إدماجها في عملية إنتاجية، وإنما يجب أن يكون التخطيط اندفاعيا لتحقيق تنمية جماعية يشترك في الناس والموارد باستمرار.

ولكي يكون التخطيط للتنمية المحلية سليما لابد أن يقوم على مجموعة من الأسس وهي[2]:

- ✓ أن يكون التخطيط واقعيا وعلى أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.
- ✓ ان يكون التخطيط شاملا ومتكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.
- ✓ أن يكون التخطيط مرنا بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم.

كما يجب أن نشير إلى أن التخطيط المحلي يجب ان يكون جزءا من التخطيط الوطني الذي يعد على المستوى الركز ويشمل كافة الاقاليم ويهتم بكافة القطاعات والأنشطة المختلفة لكن أهمية التخطيط المحلي تكمن في كون التخطيط لا يمكن أن يحقق النجاح بالشكل المطلوب إلا إذا كان نابعا من البيئة المحلية، أضف إلى ذلك أن التخطيط المحلي يتميز عن التخطيط الوطني وهذا لعدة اعتبارات لعل أهمها[3]:

- ✓ صعوبة التخطيط على المستوى القومي لمعالجة مسائل ومشاكل معينة يتميز بها إقليم معين أو وحدة من الوحدات الإدارية المحلية، ذلك ان التخطيط على المستوى الإقليمي أو المحلي يعالج مشاكل التنمية المحلية لكل المواطنين المحليين في حياتهم وفي نطاق مجتمعاتهم المحلية.

---

[1] ابراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، عدد3، جانفي 1992، ص 54.

[2] مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية و واقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر 1997، ص 227.

[3] المرج سمير بن محمد عبد الوهاب السيد، النظم المحلية: إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، بدون دار نشر، القاهرة، مصر، 2000، ص 95.

- ✓ مراعات التخطيط لظروف واحتياجات كل إقليم من أقاليم الدولة من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعمل على النمو المتكافئ لهذا الإقليم وذلك بالنهوض بالأقاليم المختلفة حتى لا تكون عقبة في سبيل التنمية القومية.
- ✓ تنظيم أداء برامج التنمية المحلية، وتنفيذه في جميع المستويات.
- ✓ التنسيق بين الخدمات المطلوبة، سواء كانت اجتماعية، أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية حيث أن التنسيق هو العامل الحاسم الذي يسهل تحقيق الأهداف التي ترمي إليها البرامج في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة.
- ✓ تحقيق تطوير سريع في المجتمعات المحلية ورفع مستويات معيشة المواطنين للمجلس فالارتباط بخطة معينة محدودة بوقت معين من شأنه تحديد أدوار المسؤولين عن التنفيذ والتمويل، الأمر الذي يشجع كل القوى المعنية على تحقيق أهداف الخطة.
- ✓ المساهمة في تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية التي تتطلبها عملية التنمية المحلية، مثل القوى البشرية والموارد الطبيعية المختلفة، وكذا جهود المؤسسات الحكومية و الأهلية.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المحلية ومعوقاتها

لتحقيق التنمية المحلية بأوجهها المختلفة تنتهج الدولة مجموعة من الاستراتيجيات، ولكن هناك عراقيل تحول دون تحقيق ذلك على أكمل وجه.

الفرع الأول: استراتيجيات التنمية المحلية

يمكن أن تقوم التنمية المحلية على واحدة أو أكثر من السياسات والاستراتيجيات التي توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والقومية. وتنبثق السياسات والاستراتيجيات الملائمة من البيئة المحيطة بالخطط والبرامج التنموية. حيث أنها لا تأتي من فراغ بل تنطلق من الواقع العملي وما فيه من خصائص اقتصادية وسياسية واجتماعية وادارية وغيرها، كما أن لكل مجتمع خصوصياته وامكاناته الوفيرة أو المحدودة، وبالتالي لابد من تبني الاستراتيجيات والسياسات التنموية الملائمة للظروف البيئية المحلية والقومية المترابطة، وفيما يلي بعض هذه الاستراتيجيات أو السياسات:

- ✓ التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكليف جهات محلية بتنفيذ هذه الخطط أو الالتزام بها في مجال من المجالات التنموية، وقد تكون مثل هذه الاستراتيجية ملائمة في حال عجز الإمكانات المحلية وتخلفها العام خصوصا في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية أو غيرها.

- ✓ المشاركة المتوازنة في الجهود التنموية وبمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرقابة المستمرة، وقد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في حالة توفر إمكانات محلية جيدة بما فيها القدرات البشرية والوعي الاجتماعي والسياسي وتوفر المصادر المالية وغيرها.
- ✓ اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية، وقد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية القومية الشاملة حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعو لذلك فعندما يتعقد المجتمع وينمو ويتطور بدرجات عالية وعندما تتوفر الامكانات المحلية المناسبة قد يكون مثل هذا التوجه اللامركزي عمليا وناجحا.

إن اختيار الاستراتيجية التنموية الملائمة للبيئة المحلية والوطنية محصلة لتفاعل وعوامل اقتصادية وادارية وسياسية واجتماعية وفكرية وثقافية وبيئية عديدة ومترابطة[1].

الفرع الثاني: معوقات التنمية المحلية

كما نعلم أن التنمية في أي بلد هي عبارة عن عملية تفاعل وتناسق تحدث بين كافة مكونات الدولة وتسعى هذه العملية الى تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول الى تحقيق الأمن والاستقرار السياسي داخل الدولة، إلا أنه توجد العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية على أرض الواقع، سنحاول أن نستعرضها في النقاط التالية[2]:

أولا: معوقات مرتبطة بالبيئة الادارية

- ➢ عدم وجود قيادات إدارية مؤهلة بشكل كافي.
- ➢ فقدان الأصالة وفقدان الابتكارات والتجديد في ضوء المستجدات البيئية المتغيرة.
- ➢ فقدان الخطط الشمولية حيث تعمل كل ادارة بشكل منفرد وليس في إطار تنظيمي متكامل.
- ➢ النمو العشوائي لأجهزة الدولة وزيادة عدد الموظفين في الأجهزة الحكومية.
- ➢ تفشي البيروقراطية التي تعارض المشاركة والتعاون، وفرق العمل.
- ➢ الروتين وطول الاجراءات الذي يسبب الرشوة وضياع المال العام وانتشار المحسوبية.

ثانيا: معوقات مرتبطة بالبيئة الاجتماعية

- ➢ تعارض المفاهيم المعاصرة للتنمية الادارية مع الأعراف المحلية التي تكرس العلاقات الشخصية والأسرية.
- ➢ ضعف وعي المواطنين وضعف وعي الموارد البشرية.
- ➢ عدم احتضان الدول للعقول والخبرات.
- ➢ عدم الاعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام، خوفا من الانتقاد والسمعة السيئة.

---

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سابق، ص ص 157 ، 158.

[2] عبد الرحمان تيشوري، معوقات التنمية تاريخ التحميل2017/05/05. www.drabid.net/vb/showthread.php?t=2029

- التفاخر بالأبنية الضخمة الكبيرة والأثاث المريح دون الاهتمام بحاجات الناس.
- التفاخر بالتقليد الأعمى لكل ما يأتي من الغرب ومن الخارج.

ثالثا: معوقات مرتبطة بالموارد البشرية

- عدم ربط الأجور بالإنتاج والجهود.
- عدم قبول كل ماهو جديد ومتطور.
- انتشار الفساد الأخلاقي والإداري.
- اصطياد الفرص للوصول إلى المناصب الإدارية.
- نقص المدربين المؤهلين والأكفاء القادرين على النهوض بأعباء التنمية والإدارية.

رابعا: معوقات مرتبطة بالموارد المادية

- عدم توفر الموارد المالية الضرورية.
- عدم تشخيص أولويات العمل التنموي بشكل دقيق.
- البذخ والترف غير المبرر في الإدارة.
- سوء استعمال التكنولوجيا ونقلها.

خامسا: معوقات مرتبطة بالتنظيم

- عدم التكامل في عناصر ومحاور التنمية الادارية.
- عدم التطابق بين النظري والعملي.
- عدم متابعة وقياس الآثار والنتائج.
- عدم توفر المعلومات وخاصة لاتخاذ القرارات.
- تضخم الوظيفة في أجهزة الدولة وعدد الموظفين.
- عدم الاستفادة من الطاقات القديمة.
- إغفال المشاركة الجماهرية[1].

---

[1] عبد الرحمان تيشوري، معوقات التنمية .تاريخ التحميل 2017/05/06
.www.drabid.net/vb/showthread.php?t=2029.

المطلب الثالث: مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي

إن الهدف النهائي لأي نظام للإدارة المحلية هو تحقيق التنمية المحلية بمعناها الشامل بأكبر معدلات ممكنة، فإن التنمية المحلية لكي تتحقق بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة ممكنة فإنها في حاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل نذكر منها:

الفرع الأول: التنمية المحلية وضرورة توافر الموارد المالية

تشير الكثير من الدلائل والمؤشرات إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المحلية وارتفاع تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية في الكثير من أنظمة الإدارة المحلية المطبقة في دول العالم المختلفة.

ولا شك ان هناك العديد من الأسباب وراء ارتفاع معدلات تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية، ويمكن تقسيمها بصفة عامة إلى:

أولا: عوامل داخلية

تخص البيئة الداخلية للتنمية المحلية على مستوى المحليات وتنحصر تلك العوامل تقريبا في زيادة الأجور وارتفاع أسعار الخدمات ومستلزمات تقديم الخدمة أو إقامة المشروع أو تزايد معدلات الضياع والفاقد الناتج عن عدم أداء الخدمات المحلية بكفاءة، هذا بالإضافة إلى تزايد الإهمال والتسيب في الكثير من الأحيان، وقد يضاف إلى ذلك سوء الإدارة وعدم كفاءتها في ترشيد التكلفة أو عدم كفاءتها في غدارة الخدمات والمشروعات الخاصة بالتنمية المحلية طبقا للمعايير الاقتصادية السليمة المتعارف عليها في هذا المجال.

ثانيا: عوامل خارجية

وقد تنقسم تلك العوامل بدورها إلى مجموعة من عوامل تخص السياسات الاقتصادية والسياسات العامة والتي تشير إلى أن الحكومات المركزية في الكثير من دول العالم تتبنى سياسات إصلاحية وهذه السياسات تشمل بالدرجة الأولى مجموعة من العوامل أو المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية.

ومن ناحية أخرى هناك مجموعة العوامل الخارجية التي تخص التغيرات في الاقتصاديات العالمية والتي تؤثر بدورها على عناصر التكلفة الخاصة بالتنمية المحلية وخاصة في تلك الدول التي يزداد اعتمادها على الخارج في هذا المجال.

وقد تؤدي تلك التغيرات إلى ارتفاع تكاليف المستلزمات والخامات والمعدات المستوردة وغيرها نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية ومن ثم ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية.

ويضاف إلى كل ذلك اتساع نطاق الخدمات المحلية، وتزايد أحجام المشروعات المحلية يؤدي بصورة آلية إلى تزايد تكلفة التنمية المحلية تلقائيا.

وينعكس هذا الاتجاه الخاص بارتفاع تكلفة التنمية المحلية في ضرورة الرصد المتزايد للاعتمادات الخاصة لمواجهة هذا الاتجاه، أي تزايد الحاجة إلى المزيد من الموارد المالية باختلاف صورها من أجل التنمية المحلية.
والتنمية المحلية كهدف رئيسي لنظام الإدارة المحلية ترتبط بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة من الحاجات التي لابد من إشباعها أو المطلوب تحققها ومع استمرار عملية التنمية بهذا المفهوم فإن هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المالية.

ومنه يمكننا القول أن توافر الموارد المالية ينبع أساسا من أن العنصر المالي هو عنصر أساسي في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية، حيث ان نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها الخاصة بتحقيق أكبر معدلات التنمية محلية ممكنة، يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية المتاحة، بل أن قوت الهيئات والتنظيمات المحلية في الدولة إنما تقاس بنسبة مالية المحليات إلى المالية العامة للدولة. أي بمدى إمكانية تحقيق التنمية المحلية وأهدافها بالاعتماد الذاتي على الموارد المحلية الذاتية بأكبر درجة ممكنة.

الفرع الثاني: تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية

تشير الكثير من الدراسات التي أجريت على أنظمة الإدارة المحلية في كثير من دول العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية إلى وجود اتجاه واضح — وخاصة في الدول النامية– إلى تزايد اعتماد المحليات على الاعانات الحكومية المركزية في تقديم الخدمات المحلية وإقامة المشروعات الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية، وتمثل الاعانات من الحكومة المركزية النسبة الأكبر من الموارد المحلية المتاحة لعملية التنمية في الكثير من البلدان.

ويترتب على هذا الاعتماد المتزايد على الحكومة المركزية في تمويل التنمية المحلية قبول الجماعات المحلية المزيد من رقابة الحكومة المركزية مما ينتقص من الاستقلال المالي لهذه الجماعات.

ولاشك أن نجاح الإدارة المالية المحلية في الحصول على أكبر منفعة من استخدام الموارد المالية الذاتية المتاحة يؤدي إلى تدعيم كيان نظام الجماعات المحلية، ولذلك فإن نجاح الإدارة المالية المحلية في أداء دورها في تعبئة المزيد من الموارد الذاتية والتقليل من حجم الإعانات التي تأتي من الحكومة المركزية يدفع المواطنين المحليين إلى المزيد من المساهمة في تمويل احتياجاتهم إما بالاشتراك الاختياري من جانبهم في تكاليف المشروعات المحلية أو بمزيد من الحرص على عل سداد ديونهم الواجبة دون أدنى محاولة للتهرب أو التراخي في سدادها الأمر الذي يساعد في تدعيم كيان الجماعات المحلية[1].

ولعل هذا التحليل يشير إلى ان تدعيم نظام الجماعات المحلية وازدياد قدرتها على القيام بمهامها إنما يعتمد على قدر الموارد المالية المتاحة لها.

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص 41.

ومن هذا المنطلق يمكن استنتاج ان التنمية المحلية تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية الذاتية، لتقليل الاعتماد المتزايد على إعانات الحكومة المركزية وتأكيد الاستقلال المحلي هذا من جانب ومن جانب آخر الاسراع بمعدلات التنمية المحلية، ذلك ان الحكومات المركزية في اتجاهها إلى تقليل الاعانات الحكومية المركزية يمكن ان تبطئ من معدلات التنمية المحلية المطلوبة، وإذا رغبت الجماعات المحلية في عدم إبطاء عملية التنمية المحلية فإنها في هذه الحالة مطالبة بتعبئة المزيد من الموارد المالية الذاتية بكل الوسائل الممكنة في هذا المجال.

والخلاصة أن كل العوامل السابقة تشير هي وغيرها إلى حاجة التنمية المحلية إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد، ولابد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية[1].

المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر وتحدياتها

تعتبر اللامركزية أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، فأعطى المشرع الجزائري صلاحيات واسعة للجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية التي تعتبر مكملة للبرامج التنموية على المستوى الوطني وكافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

لقد أولى الاهتمام بالتنمية المحلية مبكرا، وخاصة الدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها، بالتكفل بالحاجات المحلية لكل إقليم ووحدة محلية، وذلك ابتداء من سنة 1967م التي تعد بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدأ في التخطيط، لذلك اختارت الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من حصر الإمكانات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة، في آجال محددة واستخدام الموارد أفضل استخداما لتحقيق استثمارات مبرمجة في وقتها وذلك بتطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967م-1969م) والمخطط الرباعي الأول (1970م-1974م)، والثاني (1974م-1977م)، التي من خلالها تم التنازل عن بعض البرامج لصالح الجماعات المحلية، وإنشاء قاعدة مالية للبلديات مع إيجاد حلول فعالة للتنمية المحلية، ومخطط خماسي الأول (1980م-1987م)، وثاني (1987م-1989م)، حيث انصب اهتمام جل المخططات الخمس على قطاعات ثلاثة وهي: القطاع المنتج الذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدونه يصبح النشاط الاقتصادي للمجتمع حبيس حلقة مفرغة، والمتمثل في الزراعة، الري، المحروقات، الصيد البحري، الطاقة والمناجم والصناعة التحويلية والأشغال العمومية والبناء، أما قطاع البنية التحتية الذي يحتل المرتبة الثانية في أولويات المخططات لما

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص 42.

له من دور أساسي وحاسم في التنمية المحلية من توفير شروط ازدهار النشاطات الانتاجية بالتقليل من التكاليف وزيادة الأرباح والتخفيف من حجم الهجرة نحو المدن بتقريب الخدمات والمرافق الضرورية من المواطن وكذا ربط مختلف جهات القطر وكذفك العزلة عنها.

أما قطاع الخدمات فهو حلقة وصل بين الإنتاج والتداول وإسناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة مثل النقل، الاتصال، التخزين والتوزيع.

لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر والذي تطرقنا فيه إلى برنامج الانعاش الاقتصادي وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو، والمطلب الثاني: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، أما المطلب الثالث: فيرتكز على طبيعة التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: التنمية المحلية في الجزائر في الفترة 2001م- 2009م.

إن ارتفاع حصيلة الجباية البترولية من جراء ارتفاع أسعار البترول أدى بالجزائر إلى وضع برنامجين اقتصاديين هامين تجسيدا للتنمية المحلية هما برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)، وبرنامج دعم النمو (2005م-2009م).

تعتبر البرامج التنموية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة، والتي كانت آثارها كبيرة على المستوى المحلي والوطني.

الفرع الأول: برامج التجهيز

هناك نوعين من المخططات التي تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستو البلدية PCD، والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD وهما:

أولا: مخططات البلدية للتنمية PCD

هي برامج عمل تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني للتنمية حيث يتم إنجازها عن طريق إعداد كل بلدية مشاريعها التنموية، وتتعلق هذه القطاعات بمشاريع تمس الحياة اليومية للمواطنين كالمياه والتطهير، والمراكز الصحية وغيرها، وبالتالي تكون بمثابة تكملة الاستثمارات التي تباشرها السلطات العمومية إضافة إلى التجهيزات الفلاحية والقاعدية، وتجهيزات الانجاز.

يجب على البلدية إعداد مخطط والسهر على تنفيذه شريطة تماشيه والمخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية[1].

[1] المادة 86 من القانون البلدي 90/08. مرجع سابق.

تعتبر المخططات البلدية للتنمية كأداة جوارية ضرورية من خلالها عملياتها التي تهدف بصفة مباشرة إلى تثبيت المواطنين وتقليص الفوارق بين المناطق المحلية وإلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.

تقترح البلديات عمليات المخططات البلدية للتنمية للجنة التقنية للدائرة التي تقوم بإعداد البطاقات التقنية والمالية للمشاريع ثم يتم فحصها والمصادقة عليها من قبل المجلس الولائي بالتوافق مع البرامج التنموية المحلية الأخرى قبل إرسالها إلى الى وزارة المالية لعرضها على التحكيم.

تتم دراسة الاعتمادات المالية الإجمالية الخاصة بالبرامج التنموية المختلفة على مستوى مجلس الحكومة في إطار مشروع قانون المالية ليتم عرضه على مستوى مجلس الوزراء والبرلمان، إذ يسمح هذا البرنامج بالتكفل بالاحتياجات والانشغالات المستعجلة للسكان إذ يوفر فعالية أكثر مرونة في تسيير البرامج المحلية للتنمية.

رخص البرنامج لسنتي 2005م- 2006م حيث بلغت اكثر من 1146مليار دج موجهة لـ PSD و 150مليار دج موجهة لـ PCD، حسب ما ورد في تقرير أعمال الورشة الثانية من لقاء الحكومة – الولاة المنعقد بقصر الأمم ديسمبر 2006م.

ثانيا: المخطط القطاعي على مستوى الولاية (PSD)[1]

هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي وهو كذلك يسهر على تنفيذه.

يكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسات اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تدرس الجوانب التقنية من الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخططات لها.

الفرع الثاني: البرامج المدعمة للإصلاحات الاقتصادية

أولا: برامج الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001م-2004م)[2]

هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على اربع سنوات (2001م-2004م)، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري، البيئة، البريد والمواصلات، والمنشئات القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وهذا بغلاف مالي قدره 525مليار دج، 114مليار دج منها خصصت للتنمية المحلية[3]، على شكل برامج قطاعية غير ممركزة ومخطط ومخططات البلدية للتنمية الذي اهتم بالتشغيل ومحاربة الفقر بدفع ودعم التنمية المحلية وتهيئة الإقليم، يشمل برنامج الانعاش الاقتصادي على البرامج التالية:

---

[1] PSD : Programme Sectoriel décentré.

[2] PSER : Programme de Soutien a la Relance Economique.

[3] وزارة المالية، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)، المديرية العامة للميزانية.

- البرامج الخاصة بالتنمية المحلية:

من جراء ما عانته الجزائر من صعوبات وتضررا مما خلفه الارهاب، فخصص غلاف مالي قدره 97مليار دج لتجاوز هذه المحنة والانتقال إلى تحقيق تنمية محلية حيث اعطيت إعانات حكومية للجماعات المحلية لدعم المخططات التنموية البلدية، دعم مشاريع الري والبيئة، البريد والمواصلات، الأشغال العمومية ودعم الهياكل الإدارية، والجدول الموالي يوضح تقسيم هذا الغلاف المالي على مختلف المشاريع المتعلقة بالتنمية.

الجدول رقم (02-01): المشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية والمسجلة في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي

(الوحدة: مليار دج)

البيان / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات التنموية البلدية	04	13.0	16.5	-	33.5
الري	4.7	7.4	1.5	-	13.6
البيئة	1.5	2.0	2.0	-	5.5
البريد والمواصلات	-	8.5	6	-	14.5
الاشغال العمومية	13.0	-	-	-	13.0
الهياكل القاعدية	5.7	6.0	5.2	-	16.9
المجموع	28.9	36.9	31.2	-	97

المصدر: رئاسة الحكومة، ملف متعلق ببرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

- برنامج خاص بالتشغيل والحماية الاجتماعية:

الذي يكل من برنامج المشاريع المصغرة التي من أهدافها محاربة الفقر بتخفيض معدل البطالة خاصة في المناطق الريفية وتحقيق التنمية المحلية عن طريق المؤسسات المصغرة والانتاج المنزلي، أما مشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة فتهدف إلى محاربة البطالة وذلك بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة العاملة في مجال الأشغال العمومي، تجديد معظم شبكة الطرقات البرية والولائية والبلدية وكذا تأهيل المؤسسات المتخصصة في صيانة الهياكل القاعدية.

يهدف تأطير سوق العمل إلى إعادة تأهيل الوكالات الوطنية للشغل ومختلف الفروع الولائية والبلدية التابعة لها، وكذا تحسين تسيير مجموع القوة الشرائية للطلب على العمل بمعرفة أكثر المعطيات المتعلقة بسوق العمل، اما البرنامج الخاص بالمساعدات والنشاطات الاجتماعية فيشمل بالخصوص المساعدات الخاصة بالنقل المدرسي الذي يهدف إلى توسيع شبكة النقل المدرسي إلى البلديات العاجزة والمتضررة من الأزمة، لذا تعمل

جاهدة لتطوير المؤسسات المصغرة التي من شأنها توفير وسائل النقل وذلك للقضاء على الفقر عن طريق مساعدة الأطفال المعوزين المتمدرسين، حيث خصصت له كذلك غلاف مالي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02-02): الأغلفة المالية المخصصة لبرامج الإنعاش الاقتصادي الفترة (2001م-2004م)

(الوحدة: مليار دج)

المبالغ المالية / السنوات	البرنامج الخاص بالتشغيل	المشاريع ذات اليد العاملة الكثيفة	مشاريع تأطير سوق العمل	المساعدات الخاصة بالنقل المدرسي
2001	1.15	1.0	0.15	0.35
2002	2.65	2.5	0.15	0.35
2003	3.5	3.5	-	-
2004	2.0	2.0	-	-
المجموع	9.3	9.0	0.30	0.70

المصدر: رئاسة الحكومة، ملف متعلق ببرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

3- برنامج خاص بالموارد البشرية:

اهتم هذا البرنامج بمجالات مختلفة منها التربية الوطنية والتعليم العالي، والتكوين المهني، الصحة والسكان والشبيبة والرياضة، الثقافة والاتصال، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تغطية العجز الحاصل في هذه المجالات، إعادة تأهيل الهياكل القاعدية لكل من قطاعي الصحة والتعليم، الرفع من الطاقة الاستيعابية للجامعات من أجل ضمان دراسة أفضل في السنوات اللاحقة، كما يهدف إلى العناية بالرياضة والترفيه وذلك بنشرها عبر كل بلديات التراب الوطني، لذا خصص ضمن هذا البرنامج اغلفة مالية لكل المجالات المذكورة سالفا والموضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-03): الغلاف المالي المخصص للبرنامج الخاص بالموارد البشرية (2001م-2004م).

(الوحدة: مليار دج)

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	-	26.95
التكوين المهني والتمهين	4.4	3.1	2.1	-	9.6
التعليم العالي	15	2.9	2.82	-	20.72
البحث العلمي	3	6.5	3.7	-	13.2
الصحة والسكان	2.8	4.65	0.35	-	7.8
الشباب والرياضة	1.425	2.25	-	-	3.675
الثقافة	1.4	-	-	3.5	4.9
الاتصال	0.85	-	-	-	0.85
المجموع	38.875	28.9	16.42	3.5	87.695

المصدر: رئاسة الحكومة، ملف متعلق ببرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

4- دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري:

لقد خصص لهذا القطاع غلاف مالي معتبر الذي قدر ب 65.4مليار دج نظرا للأهمية البالغة التي تعمل على تلبية الأهداف المسطرة الخاصة بالسهول والأراضي المعرضة للانجراف، وكذا دعم انتاج المواد الغذائية الضرورية من قمح وحليب، وحماية المناطق من التصحر وتوسيع الراضي المسقية وأخيرا دعم تطوير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م)[1]

يهدف هذا البرنامج الكبير والطموح لتثبيت الانجازات المحققة في الفترة المقررة في برنامج الانعاش الاقتصادي، وكذا وضع الشروط المناسبة للنمو الاجتماعي وذلك بتوفير الموارد المعتبرة والمساعدة لتحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد، المتمثلة أساسا في قطاعات النقل، الأشغال العمومية الري والفلاحة والتنمية الريفية، الذي خصص له غلاف مالي حجمه الاستثماري 9000مليار دج، منه 1908.5 مليار دج للبرامج المحلية منها 1708.5مليار دج للبرامج القطاعية غير ممركزة، و200 مليار دج للمخططات البلدية للتنمية، مما يسمح بحدوث تطور إيجابي نسبيا في أغلب القطاعات التي مهدت لوضع برامج أخرى

[1] Ministère des Finances: Programme complémentaire du soutien à la croissance 2005-2009 Avril 2005, direction du budget.

عادية أكثر ضخامة وأهمية تمثلت في برنامج دعم النمو للفترة (2005م-2009م) الذي يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(02-04): مشاريع التنمية المحلية المتضمنة في برنامج دعم النمو في الفترة(2005-2009م)

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسبة %
برامج البلدية للتنمية	200	10.48
الصحة العمومية	85	4.45
التكوين المهني	58.5	3.06
السكن	555	29.08
التضامن الوطني	95	04.97
التربية الوطنية	200	10.47
الجامعة	141	07.38
تزويد السكان بالماء	127	06.65
الشباب والرياضة	60	03.14
الإذاعة والتلفزيون	19.1	01.00
الثقافة	16	0.83
الغاز والكهرباء	65	03.24
عمليات تهيئة الإقليم	26.4	01.38
تنمية مناطق الجنوب	100	05.23
تنمية مناطق الهضاب العليا	150	07.85
المجموع	**1908.5**	**100**

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للخزينة، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)[1].

[1] وزارة المالية، المديرية العامة للخزينة، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

ثالثا: الصناديق الخاصة

تهدف الصناديق الخاصة إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة مقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية، وخير مثال على ذلك برنامج الصندوق الخاص لتنمية الجنوب يهدف الذي يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.

ويشمل هذا الصندوق 13 ولاية تضم 258 بلدية، وتتمثل البرامج المرشحة للتمويل من الصندوق عملية إعادة تنشيط الواحات، مشاريع الاستصلاح المكثف وخاصة مشاريع تكييف شبكات المنشآت القاعدية والاتصالات، بالإضافة إلى حماية وتثمين الأوساط الطبيعية للحيوانات والنباتات والأملاك الأثرية والتاريخية..

بالإضافة إلى برنامج ولايات الهضاب العليا الذي يضم 19 ولاية، والذي يهدف إلى إعادة التوازن الجهوي وتوفير شروط استقرار النشاطات، وبعث التشغيل من خلال التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية.

ولتحقيق التنمية الوطنية الشاملة كرست هذه البرامج مجهوداتها إلى تحسين ظروف معيشة السكان وتحقيق بالدرجة الأولى التنمية المحلية التي خصصت لها حصص كبيرة والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(02-05): نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998م-2009م)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / البيان	PCD	PSD	المجموع
1998	15.03	27.51	42.546
1999	18.20	29.42	47.62
2000	35.51	49.16	84.01
2001	39.61	80.97	120.58
2002	41.80	158.78	200.58
2003	45.47	242.49	287.96
2004	27.01	187.81	214.82
2005/1998	221.08	776.16	997.24
2009/2005	200	1708.5	1908.5

المصدر: وزارة المالية تطور البرامج القطاعية.

إن المشاريع الضخمة للاستثمارات المقدمة من طرف الدولة لدفع عجلة التنمية المحلية، لاتزال تعترض طريق التنمية او تمنعها من تحقيق أهدافها منها الإدارية المتعلقة أساسا بتسيير الجماعات المحلية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل الاعتماد على الاعانات والمساعدات المقدمة من طرف الحكومة وكذا الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات على المستوى الاقتصادي الوطني وضعف القطاعات الأخرى التي لا تتجاوز إسهاماتها في الصادرات أكثر من 03 %[1].

المطلب الثاني: برنامج التنمية الخماسي 2010– 2014 [2]

يندرج هذا البرنامج دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001م على قدر من الموارد التي كانت متاحة وقتذاك، وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004م– 2009م، الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي كانت لا تزال قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010م و 2014م من النفقات 21.214مليار دج، أو (ما يعادل 286مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما[3]:

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج ما يعادل 130مليار دولار.

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليار دج ما يعادل 130مليار دولار .

الفرع الأول: يخصص برنامج التنمية الخماسي 2010م– 2014م أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

– ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية)، و600.000 مقعد بيداغوجي جامعي، و400.000 مكان إيواء للطلبة أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

– أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172مستشفى، و45 مركبا صحيا متخصصا، و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

---

[1] احمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 19، 2009، ص 62.

[2] برنامج التنمية الخماسي، بيان اجتماع مجلس الوزراء، رئاسة الحكومة، 24 ماي 2010.

[3] برنامج التنمية الخماسي، بيان اجتماع مجلس الوزراء، رئاسة الحكومة، 24 ماي 2010.

- (02) مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014م.

- توصيل ما يقارب مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البح الجاري إنجازها.

- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضية منها 80 ملعبا، و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

- برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

الفرع الثاني: تخصيص ما يقارب 40 % لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك بـ:

- أكثر من 3.100مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية، لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

- أكثر من 2.800مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث وشق شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلا تجهيز 14 مدينة بالترا مواي)، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

- ما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين امكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب، والتجارة والعمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي ستفيد بها أداة الانجاز الوطنية ، يخصص البرنامج أكثر من 1.500مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1.000مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2009م.

- ما يقارب 150مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي لتأهيل وتسيير القروض البنكية اتي قد إلى 300مليار دج، لنفس الغرض.

- ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية، وتطوير الصناعة البتروكيماوية، وتحديث المؤسسات العمومية.

- ما يقارب 35 مليار دج من أجل تشجيع إنشاء مناصب الشغل، ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل

وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي.

كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010م-2014م مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها، وفي المرافق العمومية.

المطلب الثالث: آفاق وتطلعات التنمية المحلية في الجزائر

إن الهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطن، وهذا لن يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات تنموية على المستوى المحلي.

الفرع الأول: تدعيم الاستثمار المحلي

يعد الاستثمار المباشر أحد أشكال الاستثمار المحلي، ويهدف هذا الاستثمار إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل، ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين متعددة من الاستثمار المالي والأسواق المالية، والتي تتعلق بشراء عدد من السندات بنسبة فائدة مضمونة.

إن تجربة الاستثمار المحلي لم تطبق في الجزائر بسبب نقص الخبرات والتجارب في هذا الميدان، إلا انه في ظل الإصلاحات المتواصلة، والتي تمس القطاع المصرفي ومع تبادل الخبرات الدولية، فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر، إيجابي وفعال يخدم التنمية ويرقيها، ويحقق مكاسب وموارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية[1] .

كذلك يمكن للجماعات المحلية الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين كانوا أم خواص وذلك في اطار مشروع تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط والأعباء، كما يمكنها انشاء شركة تكون فيها هي المسير والمالك الوحيد وتتحمل جميع المسؤوليات والأعباء والمخاطر التي تلقا على عاتقها، كما يمكن ان تكون الجماعات المحلية مساهما في شركة ما، سواء عند تأسيسها او عند افتتاح رأس مالها للجمهور.

وفي هذه الحالة تصبح مسؤولة بحسب أهمية الأسهم التي ساهمت بها في رأسمال الشركة.

---

[1] موسى رحماني، وسيلة السبتي، تسيير الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية، وآفاق التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي "تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة، 2003.

بالإضافة إلى هذا فإن قانون الاستثمار 12/93، أعطى للاستثمار المحلي دورا في تحقيق التنمية المحلية، ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات متخصصة مثل اللجنة المساعدة من اجل ترقية وتحديد الاستثمار (CALPI)، على المستوى المحلي، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني (APSI)أو (ANDI حاليا)، حيث تتكفل هذه الهيئات بما يلي:

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم.
- ضمان ترقية الاستثمارات.
- توفير وإحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية الاقتصادية، التقنية، التشريعية والتنظيمية والمتعلقة بمجال استثماراتهم، وطرق استفادتهم من التسهيلات التنظيمية.
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والمحلي.

وعلى هذا فالاستثمار المحلي يعد احد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته وتدعيمه بشكل فعال وناجح، في ظل ما تقتضيه تغيرات اقتصاد السوق والعولمة وحرية التجارة والمنافسة الاقتصادية.

الفرع الثاني: تفعيل القاعدة في التنمية المحلية

حتى تتحقق التنمية المحلية وبالتالي التنمية الشاملة للوطن لابد من المرور الحتمي بالقاعدة وذلك بالقرب أكثر من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجاته.

فالدول النامية ومنها الجزائر، تحتاج لدعم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي إلى مساهمة وإشراك جهود الأفراد لاستكمال التقدم الاقتصادي، ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب الوصول إليه.

ولهذا لابد من تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في صنع القرار المحلي، كما يجب ان تمنح الجماعات المحلية إمكانات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياطاتها، وامكانيات المواطنين قصد اشراكهم في الأعمال المسطرة[1].

ومن ثم فإنه يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية وبالخصوص البلديات عبارة عن مؤسسات يترأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي، والذي يعكس رغبات المواطنين فيها، ويقوم بتسييرها موظفوها بالاشتراك مع مواطنيها، بحيث يسعون كلهم وجماعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة تصبو كلها إلى تحقيق الصالح العام وتلبية حاجات المواطن[2].

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص184.

[2] موسى رحماني، وسيلة السبتي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

إن أهمية التنمية وكذا تراكم الأعباء التنموية الاقتصادية والاجتماعية جعلت الدول والحكومات تلجأ إلى توزيع هذه الأعباء وتقاسمها مع الهيئات المحلية، فكان ظهور مفهوم جديد هو التنمية المحلية كمنهج تنموي حديث يشجع المشاركة المحلية والتعاون بين القاعدة والقمة.

يعتبر مصطلح التنمية المحلية حديثا نسبيا، حيث كان التركيز على مصطلحات مثل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينات القرن الماضي بدأ الاهتمام بهذا المفهوم من خلال اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي، وقد ظهرت عدة نظريات تتناول هذا المفهوم، ومنها نظرية آدم سميث الذي ركز على الحرية الاقتصادية وعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ونادي بمبدأ التخصص وتقسيم العمل ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، حيث يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة عن النمو الاقتصادي.

أما النظرية الثانية فهي نظرية جون ستيوارت ميل حيث ينظر هذا الأخير للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصيلين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل.

وهناك نظرية رابعة هي النظرية الكنزية التي لم تتعرض لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط، ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي.

للتنمية المحلية أشكال تمثلت في التنمية الوطنية والتنمية المحلية بالإضافة الى التنمية المستدامة كما أن للتنمية المحلية أهداف تسعى الجماعات المحلية إلى الوصول إليها من خلال العمل المتقن والمثابرة الدؤوبة والمتواصلة، وذلك يتطلب موارد مالية لتحقيق ذلك، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث ومدى مساهمة الموارد المالية المحلية في تحقيق التنمية المحلية وذلك على مستوى عينة من الجماعات المحلية.

الفصل الأول

مالية الجماعات المحلية في الجزائر

الفصل الثاني

التنمية المحلية

الفصل الثالث

دراسة حالة بلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011 . 2016

مقدمة

خاتمة



إهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى:

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

أبي العزيز أدامه الله سندا لنا

زوجتي الكريمة فضيلة

زينة الحياة ومنبع البهجة والسرور إسلام ونهال

إخوتي: عيسى وزوجته، محمد

أخواتي: حميدة، وسيلة، وردة، عقيلة، سارة

صديقي كمال بن شريرات الذي شاركني في هذا العمل

إلى كل الأصدقاء والأحبة

رشيد

إهـــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الذين كانوا خير سندا لي

في مشوار الحياة الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى الإخوة والأخوات

إلى الكتاكيت بشرى، ملك، ذكرى، تسنيم، ناصر، أشرف، أحمد ياسين

أكرم، هاجر، سلسبيل

إلى أخي الذي شاركني هذا العمل بركوكي رشيد

إلى جميع زملاء الدراسة وأساتذة قسم العلوم الإقتصادية

إلى زملاء العمل

و إلى كل الأحبة الذين وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

كمال

تعرضنا من خلال بحثنا هذا لدراسة موضوع مالية الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية، حيث استهلنا بحثنا هذا إلى تشخيص نظام الجماعات المحلية وماليتها، من خلال التطرق إلى تشكيلة الجماعات المحلية واختصاصاتها وأهم المهام المسندة إليها، وذلك في ظل حداثة نهج التوجه إلى اقتصاد السوق وفي ظل تداعيات العولمة، الشيء الذي فرض على الجزائر مسايرة تلك التطورات.

فالجماعات المحلية هي من الأساليب الإدارية لتسيير الأقاليم المحلية، فهي على عكس المركزية الإدارية حيث تسمح للمنتخبين المحليين بتسيير شؤون الإقليم المحلي، ومشاركة المواطنين المحليين في تسيير شؤونهم بأنفسهم عن اختيار ممثليهم وتفاعلهم مع السلطات المحلية في تسيير الشأن المحلي، الشيء الذي ميزها بتمتعها بميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة، وهذا يعني توفر موارد مالية خاصة بالجماعات المحلية تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها، فتمتعها بالاستقلال المالي يسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية وفي نطاق القوانين المعمول بها، حيث تخضع لرقابة السلطة الوصية. وبالموارد التي تتحصل عليها سواء الجبائية وغير الجبائية تجسدها في الواقع عن طريق الخدمات المتنوعة المقدمة للمواطن وكذا المشاريع التنموية تجسيدا للتنمية المحلية بكل معانيها، حيث تعتبر المالية المحلية أهم عناصر ومقومات التنمية المحلية بصفتها المحرك الأساسي لآفاق المسؤولين المحليين ونظرتهم طويلة المدى.

أولا: النتـــائج

بعد التطرق إلى موضوع بحثنا هذا، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها في النقاط الآتية:

- تتطلب التنمية المحلية موارد مالية وإدارة محلية تمتاز بالكفاءة، لأن توفر الموارد المالية ليس كافي لتحقيق التنمية بدون ادارة محلية كفؤة.
- عدم كفاءة المنتخب المحلي لعدم توفر الخبرة والدراية الذي ينعكس سلبا على التنمية المحلية.
- عدم وجود استقلالية مالية للجماعات المحلية لعدم كفاية الموارد الجبائية لتغطية أعباءها، الشيء الذي يجعلها تعتمد على اعانات الدولة.
- بطء عجلة التنمية المحلية بسبب العجز الذي تشهده الجماعات المحلية نتيجة زيادة النفقات وقلة ايراداتها وكذا زيادة احتياج المواطن للمزيد من المرافق العمومية.
- عدم وجود الإعلام المحلي الذي يحول دون توفر المعلومات اللازمة نتيجة وجود الفساد الإداري.
- تهتم التنمية المحلية بتطوير المجتمع المحلي الذي يساهم بدوره في تحقيق الرفاهية في شتى المجالات.
- نجاح مخططات التنمية المحلية يتطلب كفاءة القائمين عليها.
- تعتبر المالية المحلية المحرك الأساسي لعملية التنمية المحلية.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها حول مالية بلدية ثلاثة الدوائر ومدى مساهمتها في التنمية المحلية، تبين لنا أن ميزانيتها تشهد عجزا نظرا لعدم كفاية مواردها الجبائية في تغطية أعبائها المتزايدة واعتمادها بدرجة كبيرة على اعانات الدولة التي تمنح سنويا، سواء لتغطية الأعباء العادية أو تغطية البرامج التنموية المجسدة

عبر اقليم البلدية. كما أثر انخفاض أسعار البترول على حجم اعانات الدولة المقدمة للبلدية في اطار المخطط البلدي للتنمية وذلك لعدد البرامج التنموية المقبولة خلال سنة 2017 مقارنة بالسنوات التي سبقت.

ثانيا: إختبار الفرضيات.

بالنسبة للفرضية الأولى **المالية المحلية هي توفير الموارد المالية المحلية لتغطية الأعباء العامة للدولة.** خاطئة لأن المالية المحلية هي جزء من المالية العامة، وهي توفير الموارد المالية المحلية لتغطية الأعباء المحلية وعلى مستوى اقليم معين.

أما بالنسبة للفرضية الثانية **كل من الولاية والبلدية كان لهما دور فعال في تحقيق التنمية المحلية رغم المشاكل التي تعانيان منها وهذا راجع لضعف مواردها.**صحيحة، وذلك لقربها من المواطن ومعرفة الاحتياجات المحلية.

وبخصوص فرضية **ايرادات بلدية ثلاثة الدوائر تكفي لتلبية احتياجات المواطن** فهي خاطئة، نظرا لطبيعة الموارد المالية المشكلة للمالية المحلية والتي تختلف من اقليم إلى اقليم والتي تبقى رهينة الموارد غير الجبائية خاصة في الأقاليم الفقيرة واعتمادها بنسبة كبيرة على اعانات الدولة.

و فيما يخص فرضية **التنمية المحلية هي التي تحصل محليا وتحت وصاية الدولة.**فهي صحيحة لأن تقام على مستوى أقاليم الدولة وتحت مراقبتها.

أما فرضية **يمكن القول بأن بلدية ثلاثة الدوائر حققت نتائج إيجابية، في عملية التنمية المحلية** فهي كذلك خاطئة، لأن ذلك راجع لضعف مواردها المالية واعتمادها بدرجة كبيرة على اعانات الدولة فهي تبقى رهينة السلطة المركزية.

ثالثا:الاقتراحات

من خلال بحثنا هذا تبين لنا أن موضوع المالية المحلية وارتباطها بالتنمية المحلية اهتم به الكثير من الباحثين ونظرا لأهميته، وكون للجماعات المحلية دور مهم على المستوى المحلي من خلال الجهود المبذولة لمعالجة المشاكل المحلية وتحسين مجال الخدمة العمومية، يمكن تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها المساهمة في إثراء هذا الموضوع والاعتماد عليها في المستقبل وذلك بتوفر الشروط اللازمة لتحقيق ذلك، والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- ✓ اصلاح المالية المحلية في جميع مستوياتها التي بدأ العمل بها ابتداءا من سنة 2007.
- ✓ رسكلة المنتخب المحلي خاصة في مجال الجباية المحلية الشيء الذي يؤدي إلى تحسين نسبة الموارد.
- ✓ مراجعة القوانين الجبائية بما يتماشى مع الحاجات المحلية.
- ✓ عدم القاء على عاتق الجماعات المحلية القيام بتقديم خدمات دون المعرفة المسبقة للإمكانيات المتاحة وذلك تجنبا للوقوع في العجز المالي.

- ✓ تثمين الموارد المالية المحلية من خلال وجود منتخب محلي كفؤ وجهاز اداري عالي الكفاءة.
- ✓ اشراك الكفاءات المحلية في القرارات المحلية.
- ✓ ترشيد النفقات المحلية وتكريس عمل الهيئات الرقابية من أجل الحد من تبذير الأموال العمومية.
- ✓ الاهتمام بالمورد البشري باعتباره العنصر الأساسي والمهم في عملية التنمية المحلية.
- ✓ التقليل من عدد البلديات من شأنه التقليل من النفقات .
- ✓ فك العزلة في المناطق النائية الشيء الذي يساهم في تدعيم التنمية المحلية.
- ✓ تثمين الموارد المحلية والبحث عن مصادر تمويل جديدة ومراجعة أسعار إيجار العقارات المبنية وغير المبنية المنتجة للمداخيل.
- ✓ ترشيد النفقات العمومية.
- ✓ تكريس الاستثمار المحلي الذي يدر عوائد مهمة من شأنها رفع الإيرادات المحلية.
- ✓ مراجعة سياسة القروض بما يتماشى وتعاليم المجتمع.
- ✓ الاهتمام بالجانب السياحي باعتباره مورد مهم وفعال يسهم في التنمية المحلية.
- ✓ تطوير المعارف والقدرات للقائمين على الجماعات المحلية.
- ✓ منح الجماعات المحلية استقلالية أكثر بعيدا عن ضغوطات السلطة المركزية.
- ✓ المحافظة على التراث والهوية الوطنيتين أثناء تجسيد المشاريع التنموية.

رابعا: آفاق الدراسة

يعتبر موضوع مالية الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية موضوع واسع لا يمكن الإلمام بجميع جوانبه في الدراسة التي قمنا بها، حيث ركزنا على تشكيلة الجماعات المحلية وبينا هيئاتها واختصاصاتها والى ماليتها ،كما سلطنا الضوء على التنمية المحلية وأهميتها على المستوى المحلي، حيث ونظرا لاتساع هذا الموضوع يمكن التطرق الى مجموعة من المحاور التي لم نحط بها وتدعم الدراسات المقامة في هذا المجال، مثل:

- اصلاح المالية المحلية في الجزائر.
- التنمية المحلية بين طموح الأهداف وفجوة الموارد المالية.
- علاقة المالية المحلية بالمالية العامة.

المحتوى	رقم الصفحة
شكر وتقدير.....	
اهداء.....	
فهرس المحتويات.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة المختصرات.....	
ملخص الدراسة	
مقدمة	ب- ج
الفصل الأول: مالية الجماعات المحلية في الجزائر	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية	03
المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية وخصائصها.....	03
المطلب الثاني: صلاحيات وهيئات تسيير البلدية.....	07
المطلب الثالث: صلاحيات وهيئات تسيير الولاية.....	15
المبحث الثاني: ميزانية الجماعات المحلية	20
المطلب الأول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية.....	20
المطلب الثاني: وثائق وأقسام ميزانية الجماعات المحلية.....	23
المطلب الثالث: اعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية.....	26
المبحث الثالث: الموارد المالية المحلية	28
المطلب الأول: الموارد الجبائية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية.....	28
المطلب الثاني: الموارد غير الجبائية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية.....	36
خلاصة الفصل.....	41
الفصل الثاني: التنمية المحلية	
تمهيد.....	43
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	44
المطلب الاول: تعريف التنمية المحلية.....	44

المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية.....	45
المطلب الثالث: أشكال وأهداف التنمية المحلية.....	48
المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية، استراتيجياتها ومعوقاتها، ومدى حاجتها للتمويل المحلي	53
المطلب الأول: مجالات التنمية المحلية.....	53
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المحلية ومعوقاتها.....	56
المطلب الثالث: مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي.....	59
المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر وآفاقها	62
المطلب الأول: التنمية المحلية في الجزائر في الفترة 2001م- 2009م.....	63
المطلب الثاني: برنامج التنمية الخماسي 2010م- 2014م.....	70
المطلب الثالث: آفاق التنمية المحلية في الجزائر.....	72
خلاصة الفصل.....	74
الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011 . 2016	
تمهيد.....	77
المبحث الأول: تقديم بلدية ثلاثة الدوائر	78
المطلب الأول: بطاقة تعريفية بلدية ثلاثة الدوائر.....	78
المطلب الثاني: خصائص بلدية ثلاثة الدوائر.....	79
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي الإداري لبلدية ثلاثة الدوائر.....	80
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للنفقات والموارد المالية لبلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011 –2016	83
المطلب الأول: ايرادات ونفقات بلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011-2016	83
المطلب الثاني: المشاريع التنموية على مستوى بلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011-2016	88
المبحث الثالث: معوقات وآفاق التنمية المحلية في بلدية ثلاثة الدوائر	94
المطلب الأول: معوقات التنمية المحلية.....	94

المطلب الثاني: آفاق التسيير لتحقيق التنمية المحلية.....	95
خلاصة الفصل	97
خـــــاتمة	98
قائمة المراجع	101

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	خصائص ميزانية الجماعات المحلية	22
02-01	كيفية توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني	29
03-01	كيفية توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني لقطاع المحروقات	29
04-01	كيفية توزيع حصيلة الرسم على الذبح	31
05-01	كيفية توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة TVA	33
06-01	كيفية توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة	34
07-01	النسب المطبقة في حساب الضريبة على الأملاك	35
01-02	المشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية المسجلة في برنامج الانعاش الاقتصادي	65
02-02	الأغلفة المالية المخصصة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001- 2004	66
03-02	الغلاف المالي المخصص لبرنامج الخاص بالموارد البشرية 2001-2004	67
04-02	مشاريع التنمية المحلية المتضمنة في برنامج دعم النمو في الفترة 2005-2009	68
05-02	نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة 1998- 2009	69
01-03	وضعية ايرادات قسم التسيير لبلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011-2016	84
02-03	وضعية ايرادات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011-2016	85
03-03	وضعية النفقات الإجمالية في قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار لبلدية ثلاثة الدوائر خلال الفترة 2011- 2016	85

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية

م ش ب: المجلس الشعبي البلدي.

م ش و: المجلس الشعبي الولائي.

ص: صفحة.

ص ص: من صفحة إلى صفحة.

ص م ج م: الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ص ت ض ج م: صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية.

ثانيا: باللغة الفرنسية

T.A.P : Taxe sur l'activité professionnelle.

I.R.G : Impôt sur le revenu global.

I.F.U : Impôt forfaitaire unique.

T.V.A : Taxe sur la valeur ajoutée.

P.C.D : Plan communale du développement.

P.S.D : Plan Sectorielle du développement.

P.S.R.E : Program de soutien à la reliance Economique.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

01- عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

02- محمد الصغير بعلي، القانون الاداري (التنظيم الاداري)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002.

03- أعمر يحياوي، الوجيز في الأموال التابعة للدولة والجماعات المحلية، الجزائر، دار هوم، 2004.

04- د.نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية " الأسس- النظريات- التطبيقات العلمية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.

05- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

06- كمال التابعي، تعريف العالم الثالث (دراسة نقدية في علم الاجتماع)، دار المعارف، القاهرة، 1993.

07- مصطفى الجندي، المرجع في الادارة المحلية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1971.

08- موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

09- مصطفى حسين، أحمد شفيق الطيب، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.

10- مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1994.

11- محمد عاثيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989.

12- محمد اسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الاسكندرية، مصر، 1983.

13- ابراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، عدد3، جانفي 1992.

14- مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية و واقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر 1997.

15- المرج سمير بن محمد عبد الوها ب السيد، النظم المحلية: إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، بدون دار نشر، القاهرة، مصر.

16- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

17- عبد السلام غيلاني، تسيير الموارد المائية في الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.غير منشورة.

18- مجاهد بوفلجة، ايرادات الجماعات المحلية وأثر الرقابة الجبائية عليها- واقع بلدية ندرومة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية،2015/2014. غير منشورة.

19- محمد عبد المومن، الميزانية العامة للدولة في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1998-1999.

20- سعد الدين حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (27)، مركز دراسات الوحدة العربية.

21- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2010-2011.

22- بن عيسى ابراهيم، الحكم الراشد في المالية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2011/2010.

23- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2010-2011.

ثالثا: القوانين والمراسيم والأوامر

24- دستور الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

25- القانون 90-08 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 هـ الموافق لـ 07 أفريل 1990.

26- قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 جوان 2011.

27- القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 ، المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433هـ الموافق لـ 21 فيفري 2012.

28- القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية العدد رقم 01، المؤرخ في 20 صفر 1433 هـ الموافق لـ 14 جانفي 2012.

29- القرار المؤرخ في 10 أفريل 2016 الذي يحدد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير في ميزانيات الولايات، الجريدة الرسمية، العدد 24 المؤرخة بتاريخ 24 أفريل 2016.

30- القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخ في 15 أوت 1990.

31- المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 1992/11/15 يتعلق بالنفقات التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادر في 1992/11/15.

32- دليل قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.

33- الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44 .

34- الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية العدد 42 .

35- القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، الجريدة الرسمية، العدد 77، المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

36- دليل الرسم على القيمة المضافة لسنة 2017، ص 50.

37- المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014، الجريدة الرسمية، العدد 19.

38- وزارة المالية، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)، المديرية العامة للميزانية .

39- وزارة المالية، المديرية العامة للخزينة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

40- برنامج التنمية الخماسي، بيان اجتماع مجلس الوزراء، رئاسة، 24 ماي 2010 .

رابعا: الملتقيات والمجلات

41- احمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 19، 2009.

42- لخضر مزعاد، الايرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد السابع، فيفري 2005، ص 02.

43- أحمد علاوي، دور صندوق الجنوب في تمويل التنمية المحلية مع الاشارة لواقع المشاريع التنموية لولاية ورقلة، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق المركز الجامعي برج بوعريريج، 04- 04-2016، ص02.

44- موسى رحماني ووسيلة السبتي، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، المنعقد يومي 01 و02 ديسمبر 2004.

خامسا: مواقع الانترنيت

45- تاريخ التحميل http://www.mfdgi.gov.dz 2017/05/01

46- نظريات التنمية الاقتصادية ، تاريخ التحميل 2017/04/28 ، ar.wikipedia.org/wiki.

47- شبكة ومنتديات طلبة الجزائر، تاريخ التحميل 2017/04/28 ، http// :etudiantdz.net/vb/t41476.html.

48- عبد الرحمان تيشوري، www.drabid.net/vb/showthread.php?t=2029

49- تاريخ التحميل 2017/05/05، https://ar.m.wikipedia.org10:30

سادسا: باللغة الفرنسية:

50-Ministère des Finances: Programme complémentaire du soutien à la croissance 2005-2009 Avril 2005, direction du budget.

51 -Décret n° 63.189 du 16 mai 1963 portant réorganisation territoriale des communes, Journal officiel, N° 35.

سابعا: مقابلات

52- مقابلة مع السيدة: سمية زناقي، رئيس فرع التحصيل وتسيير الأملاك المنتجة ببلدية ثلاثة الدوائر.

ثامنا: مداولات المجلس الشعبي البلدي

53- مداولة رقم 2015/12 المؤرخة بتاريخ 2015/03/29 والمصادق عليها بتاريخ 28 أفريل 2015، المتعلقة بإعادة تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية.

كلمة شكر وتقدير

بعد شكر المولى جل في علاه وحمده والثناء على نعمه كلها، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد النبي الأمي شفيعنا عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم.

فإنه لا يسعنا إلا ان نقدم الشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى:

الأستاذة الكريمة الدكتورة: سعيدي فاطمة الزهراء التي تفضلت بإشرافها ومتابعتها لهذه المذكرة.

كما لا ننسى أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذا العمل

كما لا ننسى عمال بلدية ثلاثة الدوائر، وبالخصوص الذين لم يبخلوا علينا بالمساعدة.

كما نتوجه بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية

وطاقمها الإداري (دون استثناء)

تعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ من الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية، التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري، و التي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة، التي تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة.

حيث أن البلدية والولاية تعتبران الجماعات الإقليمية للدولة، ويمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمها إلى أقاليم، ولاية وبلدية وبالرجوع إلى البلدية التي تعد الخلية الأساسية للامركزية الإقليمية، فهي تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطنين.

أما بالنسبة للولاية التي تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وبالتالي كلاهما يلعبان دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وهذا البعد المزدوج للمجالس المنتخبة لكل من الولاية والبلدية مكرس من خلال قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011م، وقانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012، بالإضافة إلى نصوص أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي.

وفي هذا الإطار ولمباشرة مهامها وصلاحياتها، تتوفر الجماعات المحلية على وسائل مالية تضمن لها تغطية نفقاتها للتسيير ونفقاتها للتجهيز والاستثمار تتشكل أساسا من موارد ذاتية جبائيه خاصة وموارد خارجية تأتيها أساسا من الدولة وصندوق الجماعات المحلية المشترك.

ومما لا شك فيه أن الجماعات المحلية الإقليمية هي المحرك الأساسي للتنمية على مستوى إقليمها، وذلك بصفتها الطرف الأكثر دراية بحاجيات وأولويات مواطنيها من جهة، بحكم الطابع التشاركي الذي يميز تسيير هذه الجماعات سواء من خلال المجالس المنتخبة، أو من خلال المجتمع المدني الذي ينقل احتياجاته إلى هذه المجالس

وقد سعت الجزائر منذ الاستقلال لإرساء مبدأ اللامركزية، الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات الإقليمية (الولاية والبلدية) في إطار أول قوانين البلدية والولاية الذين منحا لهاتين الجماعتين الإقليميتين صلاحيات مختلفة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتبعت ذلك اصلاحات واسعة مست الجماعات الاقليمية كهيئات لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية والتجهيز والاستثمار للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي واتخاذ القرارات واعداد البرامج التنموية وخطط الانفاق العام، على اعتبار أن هذه الأخيرة مسؤولة على الاستجابة لاحتياجات الموطنين.

إن إسناد مهمة إنجاز التنمية المحلية إلى البلدية يقتضي بالأساس وضعه تحت تصرفها، ومرافقتها بجملة من الآليات بدءا من التأطير القانوني والتنظيمي الكفيل بالإجابة عن كل تساؤل وإبهام، في ما يخص تسيير وتنظيم مجال التنمية المحلية، التي تتعدد خدماتها بتعدد أدوارها ومرافقها، أين يتقاطع دور البلدية مع باقي أدوار القطاعات

الفاعلة والمعنية هي الأخرى بالتنمية المحلية، فهي بذلك – البلدية – تستقي قوتها وفعاليتها من القوانين الرسمية المستقلة، التي تهدف إلى تنظيم العلاقات القانونية التي تنشأ في هذا الفضاء مثل التنمية الريفية.

أولا : الاشكالية العامة

من هذا التقديم يمكننا طرح **الإشكالية** التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟

ثانيا: الاسئلة الفرعية

على ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **ماهو مفهوم الجماعات المحلية ؟.**
- **ماهي خصائص ميزانية الجماعات المحلية، وماهي مواردها ؟.**
- **ماهو مفهوم التنمية المحلية ؟.**
- **ما مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي، ماهي الاستراتيجيات المتبعة وماهي أهم المعوقات التي تعترضها ؟.**
- **ماهو واقع التنمية المحلية في الجزائر ؟.**
- **هل الموارد المالية المحلية كافية لتحقيق التنمية المحلية في بلدية ثلاثة الدوائر؟**

ثالثا:الفرضيات

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها، اعتمدنا على بعض الفرضيات التي نراها أقرب استجابة للإجابات المحتملة:

- المالية المحلية هي توفير الموارد المالية المحلية لتغطية الأعباء العامة للدولة.
- كل من الولاية والبلدية كان لهما دور فعال في تحقيق التنمية المحلية رغم المشاكل التي تعانيان منها وهذا راجع لضعف مواردها.
- التنمية المحلية هي التي تحصل محليا وتحت وصاية الدولة.
- ايرادات بلدية ثلاثة الدوائر تكفي لتلبية احتياجات المواطن.
- يمكن القول بأن بلدية ثلاثة الدوائر حققت نتائج إيجابية، في عملية التنمية المحلية.

رابعا: أهمية الدراسة

يكتسب هذا العمل أهمية في ضوء التحولات السياسية والاقتصادية التي صاحبت مفهوم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون والديمقراطية، فضلا عن تزايد الاهتمام بمعالجة قضايا التنمية المحلية، خاصة موضوع دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وتذليل العقبات التي تعترضها، وتعد من المواضيع الهامة نظرا لأنها تحدد علاقة المواطنين بالجماعات المحلية، وكذا علاقة القوى بين الدولة والجماعات المحلية في مجال تمويل التنمية المحلية.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى ما يلي:

- الإجابة على التساؤلات المطروحة.
- محاولة وضع تشخيص للجماعات المحلية في الجزائر.
- التعرف على ميزانية الجماعات المحلية ومختلف الموارد التي تتحصل عليها.
- قدرة المالية المحلية في تمويل التنمية المحلية.
- التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية تعاريفها، نظرياتها، وأهدافها.
- مدى استقلالية الجماعات المحلية المالية التي كرسها القانون.

سادسا: منهجية البحث

اعتمدنا في الدراسة على مناهج مختلفة بما يتماشى وطبيعة الفصل، حيث اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات والحقائق ثم محاولة تفسيرها وتحليلها، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي، وذلك بما يتلاءم مع السرد الكرونولوجي لأهم القوانين المنظمة للجماعات المحلية، ووصف أهم الأدوار التي مرت بها.

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية و أخرى ذاتية.

- الأهمية الكبيرة التي يكتسبها هذا الموضوع في المالية العامة.
- معرفة حدود الموارد المالية المحلية.
- معرفة أهم مشاكل التنمية المحلية و طرق معالجتها.
- الاجابة على مختلف التساؤلات و الانشغالات المطروحة في هذا المجال..

ثامنا: الدراسات السابقة

حسب إطلاعنا و في حدود ما توفر لدينا من معلومات و مراجع حول موضوع البحث هناك العديد من الدراسات و البحوث العلمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن أو خارجه و التي تناولت الموضوع أو جانب منه، والمتعلقة بالتنمية المحلية في البلدية ومنها على سبيل المثال لا الحصر نذكر ما يلي:

01- الدراسة الأولى: قام بها الباحث رجراج زوهير تحت عنوان **التنمية المحلية في الجزائر– واقع وآفاق**. وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 03، سنة 2013، حيث عالج فيها الباحث واقع التنمية المحلية في الجزائر آفاق ترقيتها وتطويرها في ظل الدور المتغير للجماعات المحلية، من أجل الاستجابة إلى تطلعات المواطن. وقد خلص إلى أن التنمية المحلية هي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية للدولة، وأن الجماعات المحلية هي الوعاء الأمثل لاحتضان مواطنيها وتجسيد مخططاتها التنموية في إطار التوجه العام للحكومة.

02- الدارسة الثانية:التي قام بها مجاهد بوفلجة تحت عنوان **ايرادات الجماعات المحلية وأثر الرقابة الجبائية عليها– واقع بلدية ندرومة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان ، سنة 2015 ، حيث تطرق إلى الايرادات التي تتحصل عليها الجماعات المحلية والدور المالي والاقتصادي التي تلعبه الجباية المحلية على المستوى المحلي. حيث توصل الباحث إلى منح استقلالية أكبر في تسيير الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية في أوجهها المختلفة.

03- الدراسة الثالثة: قدمها الدكتور عبد المطلب عبد المجيد بعنوان **التمويل المحلي والتنمية المحلية،** وهي كتاب صدر سنة 2001 بالاسكندرية. حيث تناول فيه الباحث ضرورة ربط مفهوم التنمية المحلية بوجود هيكل تمويل محلي يؤدي إلى تعظيم معدلات التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية. كما تحدث عن السبل الكفيلة بإعادة هيكلة هيكل الموارد المالية المحلية ليكون بالشكل الذي يعمق استقلالية محلية عن الحكومة المركزية ولتخفيف العبء عن هذه الأخيرة، وبالصورة التي تساعد على تحقيق معدلات أكبر للتنمية المحلية عبر الزمن.

تاسعا:هيكل البحث:

للإجابة على التساؤلات الواردة الإشكالية، ولتأكيد الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة، تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول:

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم الجماعات المحلية، تعريفها وخصائصها، بالإضافة إلى صلاحيات وهيئات تسيير كل من الولاية والبلدية، ثم عرجنا على مفهوم ميزانية الجماعات المحلية، خصائصها ومبادئها، وأهم وثائق ميزانية الجماعات المحلية، وفي الأخير تطرقنا إلى الموارد المالية المحلية والتي تتمثل في الموارد الجبائية وغير الجبائية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية، بالإضافة إلى الموارد المالية الإضافية.

تناولنا في الفصل الثاني هذا التنمية المحلية وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية، تعريفها نظرياتها، أشكالها واهدافها، اما المبحث الثاني: تناولنا مجالات التنمية المحلية استراتيجياتها ومعوقاتها، ومدى حاجتها للتمويل المحلي، واخيرا واقع التنمية المحلية في الجزائر حيث تطرقنا إلى التنمية المحلية في الفترة 2001م – 2014م، وختمنا المبحث بآفاق وتطلعات التنمية المحلية في الجزائر.

وفي آخر الفصول ارتأينا أن تكون خاتمة هذا العمل دراسة حالة إحدى بلديات ولاية المدية وهي بلدية ثلاثة الدوائر، حيث تناولنا في المبحث الأول بطاقة تعريفية عن البلدية وبعض الإمكانيات التي تزخر بها، والمبحث الثاني تم التعريج فيه حول دراسة تحليلية للموارد المالية التي تتحصل عليها خلال الفترة 2011-2016 ومدى تجسيدها لمشاريع تنموية، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية وبعض آفاق التنمية المحلية على مستوى بلدية ثلاثة الدوائر، والتي تتشارك فيها جل البلديات.إلى أن توصلنا في الأخير إلى خاتمة.

ملخص:

ازدادت أهمية الجماعات المحلية في وقتنا الحالي واهتمام الباحثين بها، كما أصبحت تلعب دورا هاما في تنمية المجتمع المحلي، لإرسائها قواعد الديمقراطية وقربها من المواطن وقيامها بخدمات عمومية كثيرة ومتنوعة، وانطلاقا من المهام والصلاحيات التي أسندت لها، فإن ذلك يتطلب توفرها على موارد مالية كبيرة، فلا يمكن أن تحقق الجماعات المحلية أهدافها ومختلف المهام المنوطة بها دون أن تكون لها موارد مالية لمجابهة الاحتياجات المحلية.حيث تعد التنمية المحلية عملية مشتركة تتضافر فيها جهود كافة الأطراف من مختلف القطاعات.

لذلك تأتي هذه المذكرة لدراسة مالية الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية، ومعرفة مختلف الموارد المالية التي تتحصل عليها ومدى تجسيدها على أرض الواقع في شكل برامج تنموية مساهمة في التنمية المحلية، مع الاعتماد على دراسة تطبيقية لمعرفة مدى مساهمة مالية الجماعات المحلية في التنمية المحلية لبلدية ثلاثة الدوائر وذلك خلال الفترة 2011-2016 ، وذلك من أجل معرفة حدود موارد البلدية في تحقيق التنمية المحلية وذلك استجابة لتطلعات المواطن.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، المالية المحلية، التنمية المحلية.